الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة السانيا -وهران-

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابـها

مذكرة ماجستير بعنوان:

المتممات في اللغة العربية

ضمن مشروع البنية اللسانية في التركيب اللغوي للأستاذة الدكتورة:

صفية مطهري.

إعداد الطالبة: صـاحي مريم **إشـراف: أ/د .** مطهري صفيــة.

2014/04/21

لجنة المناقشة:

- أ. د ملياني محمد رئيسا.
- أ. د مطهري صفية مشرفا ومقررا.
- أ. د بوعناني سعاد عضوا مناقشا.
- أ. د سعد الله زهرة عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 2014/2013م.

مقدّمـــــــــــة:

بسم الله الرّحمن الرحيم و الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيّدنا محمّد الأمين وبعد:

لقد أثارت اللغة اِهتمام الدارسين والباحثين منذ القدم؛ ذلك أنّها وسيلة الإنسان لنقل أفكاره ومعارفه؛ يرى الجميع أنّ اللغة ملكة فطرية أودعها الخالق في الإنسان وسلوك اِجتماعي؛وقد كثرت التعريفات فيها؛فهذا "اِبن جنّي" يقول عنها أنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم، إنّ قول "اِبن جنّي" يحمل الكثير من الدلالات فهو بهذا يراها مجموعة من الإشارات التعبيرية الهادفة إلى حاجة ما لدى الإنسان ويرى أنّ لكلّ قوم لغتهم الخاصة الّتي تتماشى وحاجياتهم.

أمّا المحدثون فيرون أنّها نظام من الإشارات وظيفته التواصل؛ وهو تعريف قريب من تعريف "اِبن جنّي"، ما يعني أنّ تعريفها يكاد يكون متفقا عليه عند الغالبية، أمّا "دوسوسير" فيرى أنّها سلوك اِجتماعي وأنّها مجموعة من القوانين الّتي تحكم إنتاج الكلام، وأمّا عن مستوياتها فإنّها تشتمل على":المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى النحوي والمستوى المعجمي والمستوى الأسلوبي.

وها هو النحو جزء من اللغة هو روحها وآلية تمشي به؛ والنّحو اِنتحاء سمت كلام العرب ؛ وهذا يعني أنّ النّحو مجموعة قواعد عقلية ملتزمة مضبوطة يلتزم بها أهل تلك اللغة لتبقى محفوظة ومحميّة ولا يطالها لحن واِنتقاص في فصاحتها.

ومن الدّروس النّحوية "درس المتمّم" الذي يعدّ درسا هامّا في الدّراسات اللّغوية العربيّة عند القدماء،؛ وموقع المتمّم في الدرس اللساني في المرتبة الثانية بعد العمدة(المسند والمسند إليه) فقد أولاه نحاتنا العرب عنايتهم واِهتمامهم ونجد ذلك في أغلب أمّهات الكتب العربية، وقد يتراءى للكثير أنّ

المتمّم سهل دراسته؛ولكن في الواقع فإنّ هذا الشّقّ من الدّراسة ما تزال الشّمس محجوبة عنه وإن جزئيّا، فمازالت الأنظار تصبّ أنظارها على المسند والمسند إليه؛ ومازالت ترى أنّ المتمّمات مجرّد فضلات يمكن الاِستغناء عنها، وبالرّغم من وجود دراسات حولها إلاّ أنّها غير كافية أو ملمّة بها كما تكاد تُلِمّ بالمسند والمسند إليه، هذا ولم يتمّ تسليط أضواء النّظريّات الحديثة على المتمّم بشكل واضح إلاّ بعض اللّمحات المشهودة .

إنّ المشروع هذا قائم على البنية والبنية هي أصل اللّبنات الّتي تقوم عليها اللّغة، والبنية تكون بدءً من الصّوت اللّغوي الّذي يبني الكلمة؛ مرورا بها وهي تبني الجملة التي بدورها تبني نصّا وهكذا، ولكنّ الّذي يهمّنا ههنا هو البناء في الجملة الّتي هي موضوع علم النّحو وخلاصة تجربته، فموضوع البحث يدور حول متمّمات اللّغة العربيّة وهي كثيرة فمنها المنصوب ومنها المرفوع ومنها المجرور وهي الشّقّ الثّاني للبنى في اللّغة العربيّة بعد المسند والمسند إليه، وهي ذات أهمّيّة أيضا في التّركيب فلا غنى عن فوائدها في إثراء الجملة العربيّة وفي توسيعها فكلّ نصف يحتاج إلى نصفه الآخر.

فيا ترى ما الأهمّيّة الّتي تحتلها المتمّمات وما مكانتها كعناصر لغوية؟ وإلى أيّ حدّ يمكن القول بأنّها مجرّد فضلات بعد العمد؟ ولم تكثر المتمّمات في اللّغة العربية دون غيرها من اللّغات؟ ولم هي متشعّبة إلى هذا الحدّ؟

إنّ هذه الأسئلة ما أثار ذهني فكان سببا جزئيا في اِختياري للموضوع الموسوم بـ :

المتمّمـــات في اللّغة العربيـة .

ولعلّ من بين الأسباب أيضا أنّ أغلب الدراسات تركّز على التركيب الإسنادي ولا يعني هذا إهمالها للمتمم ولكن مازالت هذه الدراسات تراه بمفهوم القدماء "كموجود لغوي" مجرّد فضلة، حتى أخذت لفظة فضلة معنى عدم الأهمية والاِستغناء و أيضا من باب اِهتمامها بالأهمّ فالأقلّ أهمية منه، ثمّ عنّ لي

باعث آخر حيث رأيت متممات اللغة العربية كثيرة ومتشعبة وللمتمم الواحد أنواع وأنواع وغيرها متمماته تكاد تنحصر في المكملات(compléments) فأردت خوض هذه اللجة.

وقد تناولت في بحثي هذا مقدّمة ومدخلا وثلاثة فصول، فأمّا المدخل فعنونته ب:مفهوم المتمّمات وتناولت فيه توطئة والفرق بين المتمّم والمكمّل ثمّ توضيح مفهوم المتمّم عند "أرسطو" ثمّ عند الغرب ثمّ عند العرب القدماء والمحدثين، ثمّ قسّمت العمل إلى فصول ثلاث عنونت الأوّل ب:"أشكال المتمّمات في الجملة العربيّة" وتمّ من خلاله عرض المتمّمات المنصوبة والمتمّمات التّوابع والمتمّمات الأسلوبيّة والمتمّمات المجرورة، وعنونت الفصل الثّاني ب: "أحوال المتمّمات في الجملة العربيّة" تناولت في هذا الفصل عناصر هي: تصنيف المتمّمات من حيث الجمود والإشتقاق، وجوب وجواز الإبقاء على المتمّم، عوامل المتمّمات، حذف المتمّمات، رتبة المتمّمات وأثر ذلك في المعنى، أمّا آخر فصل فعنونته ب: "المتمّمات في ضوء النّظريّة التوليديّة التّحويليّة" وتناولت فيه: توضيحا لبعض المفاهيم الخاّصّة بالنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة ثمّ إيضاح البنية العميقة والسطحية للمتممات ثمّ توضيح إن كان نائب الفاعل متمما أو عمدة، يليه توضيح سبب كثرة متممات اللغة العربية يتبعه الهدف من البنية العميقة والسطحية ليختم الفصل بذكر بعض النتائج حول خصائص اللغة العربية، أمّا الخاتمة فكانت حوصلة بسيطة حول ما توصّل إليه هذا العمل البسيط المتواضع.

إنّ المنهج المتّبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي من أجل تتبّع المتممات كموجودات لغوية مدروسة وتتبع وجودها وتواجدها في الجملة العربية بالوصف وهو المنهج الغالب على كلّ الدّراسات تقريبا.

لعلّ من بين الصعوبات التي قد تعترض البحث أنّه يبدو متشعبا وكثيفا وغزير المادة إلاّ أنّ الذي سيجعله طبيعيا هو الجمع بين الأفكار الموحدة للمتممات وما ينطبق على أغلبها أو لا ينطبق.

وإنّني في خاتمة هذه المقدّمة أوجّه خالص شكري إلى كرامة الأستاذة المشرفة السيّدة المحترمة: "الأستاذة مطّهري" لرعايتها هذا البحث المتواضع وإعانتها الدّائمة له بالتّوجيهات والإرشادات والكتب وغير ذلك كثير، متقدّمة لها بالشّكر الوافر وكبير الإِمتنان، فللّه الحمد والمنّ وهو نعم النّصير.

وهران:2013/09/21.

الطالبة: صاحي مريم.

مدخـل:

مفهـوم المتمّمـات.

1/توطئـــة.

2/ الفرق بين المتمم و المكمل .

3/ المفهوم:

أ / عند أرسطو.

ب/ عندالغربيين.

ج / عند العرب.

1/ توطئة:

مصطلحا "المكمل والمتمّم" لا تستعملهما اللّغة العربيّة فقط، بل لهما وجود في علوم أخرى كالرياضيات حيث يتساوى مفهوم المصطلحين إذْ يُقصد به أن تكمّل مجموعةٌ مجموعةً أخرى وتتممها فيعطي اِتحادهما مجموعة كلية، كما يوجد في الهندسة حيث إنّ زاويتين متتامتين يكون مجموع قيسهما (90 ْ)، ليختلفَ التتميم عن التكميل فيعني أنّ زاويتين متكاملتين هما زاويتان مجموع قيسهما (180 ْ)، ويوجد المصطلح في العلوم الإسلامية حيث تنقسم الأفعال فيها إلى مقاصد ووسائل وزوائد ومتممات وهذه الأخيرة هي الأفعال الواقعة بعد حصول المقصود كالرجوع من المسجد والعودة من الجهاد، أمّا المتممات والمكملات الغذائية في البيولوجيا فيُقصد بها مجموعة من البروتينات الموجودة في بلازما الدّم، كما يوجد المكملات الخاصة بعلم الديكورات والمتممات العلفية في الإخصاب الخاصة بمجال الطب، والمتممات التكميلية المضادة للأكسدة في الكيمياء والمكملات الصوتية وكل ما ليس من مكونات الحاسوب يعدّ مكملا والمتمّم في الهندسة الكهربائيّة هو طريقة حسابيّة تستعمل في المنطق التّوافقي، أمّا المتممات في اللّغة العربيّة فتعني شيئا آخر ومدخل الدّراسة يوضّح ذلك.

2/- الفرق بين المتمّم والمكمّل :

تعجُّ المؤلّفات والكتب الحديثة بمصطلحات مختلفة شكلا؛ ولكنّها قد تكون ذات مفهوم واحد ومن هذه المصطلحات مصطلحا "المتمّم والمكمّل" اللّذين وردا بمعنى واحد في الكثير منها وهو المقابل لمصطلح "فضلة"وفيما يلي توضيح للفرق الموجود بين المصطلحين.

جاء في مادة (كمل) عند الزمخشري في أسراره:"كمل:كمُل وكمَل وكمِل الشيء وتكامل وتكمّل وأكملته وكمّلته وإستكمله ورجل كامل جامع للمناقب وحول كميل ... وأعطاه حقّه كمَلاً: وافيا وهذه تكملته وتتمّته لما يتّمّ به...وتقول: لك بعضه وكماله أيْ كلّه"[1]؛ من هذا نستنتج أنّ الكامل والتّام إذن شيئ واحد.

ويقول الخليل:"وتتمّة كلّ شيئ ما يكون تماما لغايته ...ويقال ليلة التمام ثلاث لا يستبان فيها نقصان من زيادة وقيل: بل ليلة أربع عشرة وهي ليلة البدر وهي الليلة التي يتمّ فيها القمر فيصير بدرا"[2]؛ أي أنّ التّامّ لا يعيبه نقص وإذا كان الشّيئ تامّا صار مميّزا لنفسه ووصل وبلغ حدّه من الوصول إلى غايته ونَفى عن نفسه الإنتقاص؛ وكذلك القمر الّذي ضرب به "الخليل" المثل في التّمام فهو تامّ في اللّيلة هذه؛ لبلوغه حدّه وغايته وهي كونه صار بدرا.

وإنطلاقا من التعريفين اللّغويين لكلمتي " تمّم وكمّل" فإنّ المعنيين متقاربان جدّا ويصبّان في مفهوم بلوغ الشيء أقصاه فهو تامّ كامل.

---

[1]. أسرار البلاغة، الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت ط1/1998م، ج2 ص146.

[2]. العين، الخليل، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج8 ص111،112.

إنّ اِصطلاح متمّم ومكمّل كمصطلحين نحويين يعنيان "الفضلة" بالمفهوم نفسه عند القدماء؛ وهذا فيه بعض اللبس ذلك أنّ مصطلح "مكمّل" مترجم عن(complément) باللغةالأجنبية حيث إنّه قد يكون صالحا لمثل هذه اللغات إلاّ أنّه لن يكون كذلك مع اللغة العربية.

فاِطلاق اِصطلاح"مكمّل" على مفاعيل ولواحق المفاعيل وتوابع اللغة وغيرها أمر يشوبه الإجحاف فهذه الترجمة الحرفية ليست تفي بالغرض ذلك أنّ هذه المكوّنات (المفاعيل ولواحقها والتوابع...) كثيرة في اللغة العربية ولكلّ نوع أقسام شتّى وهي أكثر بكثير من مكملات اللغات الأخرى ومكملات هاته اللغات تنحصر- وقد تزيد قليلا - على المفاعيل وفيما سيأتي إيراد وحصر لها.

ولذلك فإنه قد تمّ اِختيارلفظة متمم لما يلي من أسباب:

1/ جاء اِختيارلفظة **متمم** للتفريق بين مكملات اللغات الأخرى ومكملات اللغة العربية على أساس أنّ مكملات العربية لا تنحصر في المفاعيل كما غيرها، بل تتمّ بقائمة من المتممات تزيد على مكملات اللغات الأخرى فاِختيار المصطلح ليس من باب المعنى اللغوي؛ وإنّما من باب التفريق؛ فالاِختصاص والإغراء والتحذير كأساليب غير موجودة في الفرنسية مثلا؛ وعطف البيان والبدل أيضا وليس هذا فحسب فهي حتّى وإن وُجدت فليس لها أنواع وأقسام وأحكام شاملة كاملة كأحكام متمّمات اللّغة العربية لأنّها ميزة تخصّها، وكما سبق ذكره فهذا يعني أنّ المتممات تحوي في أحضانها المكملات(المفاعيل).

2/ لفظة متمم أفضل بكثير من مكمّل حيث قد تكون أداة الربط أيضا مكمّلة للمعنى كحروف المعنى مثلا؛ حيث يقول سليمان فيّاض: "وإذا اِكتفي بالتمييز بين ما هو عمدة في الكلام وما هو مكمّل فيه من الفضلات وأدوات الربط"[1]؛ أمّا متمم فتختصّ فقط بالأركان الاِسمية التي لها

[1].النحو العصري، سليمان فيّاض، ص09.

دور في بناء معنى لا في ربط معان كما تفعل أدوات الربط (فالأدوات تعمل على ربط المعاني المتشتتة أمّا المتممات فتعمل على إدراج معنى إضافي لم يكن موجودا في الأصل وتخلقه من جديد ؛كالحال الذي يخلق في الجملة الأساسية لصاحب الحال هيئة).

3/- المفهوم :

أ- عند أرسطو :

*علاقة الفلسفة بالنّحو :

للنّحو كلّ العلاقة بالمنطق والفلسفة حيث كان اِهتمام اليونان كبيرا بهذين الجانبين: "ويكمن الهدف من وراء تعليم علم النحو عند النحاة الإغريق في تلقين فنون الكلام والكتابة"[1]، حتى إنّ اليونان "عدّوا النّحو جزءً لا يتجزّأ من الفلسفة"[2]، وقد يقول قائل ما علاقة النحو بالمنطق والفلسفة؛ وبالطبع لهما به كلّ العلاقة؛ فالمنطق بمفاهيمه العقلية يلتقي مع النحو الذي هو مجموعة قواعد عقلية ولا يخفى ما كان لأرسطو مع هذين العلمين وعلاقتهما بالنحو فلقد" مزج أرسطو النحو بالمنطق وظلّ هذا المزج يصبغ النحو التقليدي برمته إلى يومنا هذا، ومن آثار هذا المزج أن أصبح للقوانين النحوية ما يقابلها من المصطلحات الفلسفية وصار التقسيم النحوي إلى مفردات وجمل، وأضحى للمقولات الأرسطيةالشهيرة ما يقابلها في التقسيم النحوي إلى أقسام الكلام فالجوهر يقابل الصفة و الكمّ يقابل العدد والإضافة تقابل أفعل التفضيل والأين يقابل المكان والمتى يقابل الزمان"[3]؛ إنّ هذا يعني أنّ هناك إسقاطات فلسفية على النّحو وقد تكون العلاقة بينهما أنّ كلاّ من الفلسفة والنّحو علمان عقليّان، وهذا الطّرح يراه "أرسطو" فيما يسمّيه

---

[1]. اللسانيات النشأة و التطوّر ،أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجامعة الجزائر ط2/ 2005م، ص15.

[2].المرجع نفسه، ص15.

[3]. المرجع نفسه، ص19.

بالمقولات العشر والمقصود بها الجوهر ولواحقه حيث:"فرّق أرسطو بين أنماط من المحمولات ينتهي عندها التحليل أوالمقولات ومنها[1]:

*النوع: فنقول مثلا:"إنسان".

*الكيف: فنقول مثلا:"شاحب".

*الكم أو المقدار: فنقول مثلا:" ست أقدام".

*النسبة: فنقول مثلا:" أكبر من أفلاطون".

*الوضع: فنقول مثلا:" في أثينا".

*الزمن أو التاريخ: فنقول مثلا:" في القرن الخامس ق.م.

*الفعل: فنقول مثلا:" يجادل".

وقد يكون المقصود بالمثال "إنسان" الخاصّ بالنوع الإِسم العلم أو الفاعل والمثال "شاحب" الخاصّ بالكيف الهيئة أو الحال أو الصّفة؛ والمقصود من المثال "ستّ أقدام"الخاص بالكمّ أو المقدار التّمييز؛ والمثال "أكبر" الخاصّ بالنّسبة قد يعني المضاف والمضاف إليه والمثال "في أثينا" الخاصّ بالوضع قد يقصد به الإِسم المجروروكذلك المثال "في القرن الخامس ق.م" وأمّا المثال "يجادل" الخاصّ بالفعل فقد يعني الفعل.

ولقد سمّاها " أرسطو" بالأعراض وكذلك يقول الغزالي: "وإِنقسام الوجود إلى الأقسام العشرة التي واحد منها جوهر وتسعة أعراض"[1]؛ ونستنتج من ذلك أنّ ما كان من مفاهيم فلسفية أُسقِط

---

[1]. الموسوعة الفلسفية المختصرة نقلها عن الانجليزية، فؤاد كامل وجلال العشري وعبد الرشيد الصادق، بيروت لبنان ص437، 438.

على النحو فأضحت لهم فاهيمه؛ فالجوهر هو المسند والمسند إليه والأعراض ماعدا المسند والمسند إليه؛ والأعراض هذه ما هي إلاّ المتممات.

ب/- عند الغرب :

يسمّي الغربيون الفضلة أو المتمّم مكمّلا بِاستعمال كلمة "complément" وأمّا تعريف ذلك عندهم :

« Complément[2] (grammaire) mot ou ensemble des mots ayant pour fonction de compléter le sens du mot ou ensemble des mots auquel il se rattache »

وكترجمة لذلك: "المفعول (في النّحو) كلمة أو عدّة كلمات موجودة من أجل وظيفة تكميل معنى أو مجموعة من الكلمات التي ترتبط فيما بينها"، ويبدو المفهوم قريبا من مفهوم المتمّم في اللّغة العربية، أمّا أنواع المكملات في اللغات الأخرى فمنها: cod /coi/ co second interne / c. d agent / ccl /cct / c du nom ...co بالإضافة إلى مكملات أخرى هي قليلة جدا باعتبار متمّمات اللّغة العربية.

ويعتبر الغربيون المتمّم إلحاقا وشيئا زائدا على المسند والمسند إليه، حاله في ذلك حال المتمّم في العربية حيث: "إنّ كلّ ما يضاف إلى النّواة الإسنادية هو من الناحية التركيبية إلحاق (expansion)؛ وهذا المفهوم للإلحاق يضارع مفهوم النّحاة العرب للفضلة أي كلّ ما يضاف إلى العمدة في الكلام (المسند والمسند إليه) بعده فضلة يستقيم الكلام بدونه من الناحية الوظيفية

---

[1]. معيار العلم في فنّ المنطق،الغزالي، دار الأندلس، بيروت ص227.

[2]. Article sur Complément (grammaire).microsoft®encarta® 2009.

فحسب"[1]؛ إذن فالمفهوم واحد عند العرب والغرب فيما يتعلق بكون الفضلة أو المكمّل إضافيّ على نقطة الإسناد ويمكن حذفه لِإكتفاء العمدة بنفسه.

والمكمّلات عند الغربيّين منها ما يؤدي وظيفة أولية ومنها ما يؤدي وظيفة غير أولية حيث: "إذا تعلّقت تعلّقا مباشرا بالمركب الإسنادي فهي تؤدي وظيفة أولية وإذا تعلقت تعلقا غير مباشر به فهي تؤدي وظيفة غير أولية مثال: "اِشترى الأستاذ كتابا قيّما" فلفظة (كتاب) مفعول به مرتبطة اِرتباطا مباشرا بالمركب الإسنادي فهو يؤدي وظيفة أولية ولفظة (قيّما) نعت، يتعلّق تعلّقا غير مباشر بالمركب الإسنادي عن طريق المفعول به ولذلك فوظيفته غير أولية"[2]، وقد يوازي هذا الطّرحَ "المضافُ" فهو أحيانا يكون مرتبطا بالمسند وأحيانا بالمتمّم، فقولنا:"حضر رجل البيت" "فرجل" فاعل وهو مضاف والفاعل عمدة والمضاف جزء منه فقد صار تابعا للعمدة، وقولنا: "قابلت رجلَ البيت" فإنّ "رجلَ" مفعول به وهو مضاف والمفعول متمّم وهذا المضاف جزء منه فقد صار تابعا للمتمّم.

ولكن في الواقع فإنّ الفرق هنا شاسع بين متمّمات العربية ومكمّلات غيرها، فليس التّتميم في العربية على أساس وظيفة أولية أو غير أولية التي هي مرتبطة –أصلا– بالعلاقة المكانية وموقع الكلمة من المركب الإسنادي؛ وإنّما في كون متمّمات العربية تعمل على أساس المعنى وإطالة الجملة يمينا ويسارا ولا أهمية لموقع المتمّم من المركب الإسنادي .

وهذا الِإختلاف والتّمييز الخصوصي بين العربيّة وغيرها من اللّغات له أسبابه التي تعود إلى بنية كلّ لغة.

---

[1]. مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999م، ص118.

[2].محاضرات في المدارس اللسانية، بوقرة نعمان، منشورات جامعة باجي مختار عنابة 2006م، ص121.

والجدير بالذّكر أنّ موضوع المتمّم عند الغرب وعندنا مختلف تماما، لأنّ المفعول عندهم له علاقة مباشرة ووطيدة بالفعل حتى من حيث الموقع نظرا لطبيعة الجملة الغربية؛ حيث إنّ الفاعل لايكون إلاّ متقدما (le nom)؛ ونحن إن تقدّم الفاعل أصبح مبتدأ (جاء محمّد/محمّد جاء)، كما لا يوجد عندهم مبتدأ وخبر بل يوجد الفاعل والفعل أي مسند ومسند إليه واحد لوجود نمط جمليّ واحد عندهم؛ولكن في الجملة العربيّة يوجد مسندان ومسندان إليه لوجود نمطين من الجمل؛ والمفعول لا أهمية لأن يكون قريبا أو بعيدا عن العمدة في العربيّة .

لذلك سيبدو الإختلاف واضحا اِنطلاقا من **بنية** الجملتين العربية والغربية ما يوضّح خصوصية كلّ لغة، كما أنّ المتمّم في العربية أتقدّم أم تأخّر فذلك سواء؛ حيث يبقى دائما متمّما ويبقى العامل عاملا حتى وإن اِنفصل عنه.

ج-/ عند العرب :

1/ العرب القدماء :

ما فتئ النّحو في علاقته بالمنطق والفلسفة يواصل دربه عند العرب القدماء حيث: "اِهتم النحاة بالمنطق وتأثروا به وإستخدموا مادته وأشكال قياسه"[1]،وهاهم" الأشاعرة والمتكلمين والنحاة وعلماء الأصول وهؤلاء درسوا المنطق وتأثروا به في أساليب تفكيرهم وطرائقهم في البرهان"[2]؛ وقد يعود السّبب في ذلك إلى كون أنّ المنطق يعتمد على القياس والقواعد وكذلك هو النّحو إذ تعمّم قاعدة بعد أن يقاس عليها.

وعلى هذا النحو كان تأثّر العرب النحاة بعلل وأسباب وأعراض الفلسفة من حيث كونها مفاهيم أسقطوها على النحو، فنجد مصطلحي الموضوع والمحمول المقصود بهما المسند والمسند

[1]. اِبن يعيش النحوي، عبد الإله نبهان، منشورات اِتحاد الكتاب العرب 1997م، ص33.

[2].المرجع نفسه، ص31.

إليه، وهما (الموضوع والمحمول) مصطلحان فلسفيان بالدرجة الأولى، وهاهم المتكلمون يتحدثون عن الجوهر في أنّه "ينقسم إلى ما ليس في الموضوع ولا يمكن أن يكون محمولا وإلى ما ليس في موضوع ويمكن حمله على موضوع والأوّل هو الجوهر الشخصي كزيد وعمرو والثاني هو الجواهر الكلية كالإنسان والجسم والحيوان فإنّا نشير إلى موضوع مثل : زيد ونحمل هذه الجواهر عليه ونقول زيد إنسان وحيوان وجسم فيكون المحمول جوهرا"[1]، وكلام كهذا في إسقاطه على النحو يجعل المحمول هو المسند والموضوع هو المسند إليه؛ وفعلا كثير من النحاة من اِستعمل المصطلحين، فهذه اللجنة التي ألّفتها الوزارة سنة 1938 الباحثة في مسائل تيسير النحو تسمح باستعمال المصطلحين وتعلل لذلك بقولها: "اِختيار الموضوع والمحمول بأنّه أوجز، وبأنّه لا يكلفنا اِصطلاحا جديدا"[2]؛ فالموضوع والمحمول مصطلحان فلسفيان أسقطا على النّحو.

ويسمّي نحاتنا القدامى ما عدا المسند والمسند إليه "فضلة" فهي:"مدلول إعراب الإسم ما هو به فضلة أو بينهما فالرفع للعمدة والنصب للفضلة والجرّ لما بين العمدة والفضلة"[3]؛ حيث يرى القدماء أنّ الفضلات مجرّد زوائد وأنّ الكلام قد يكون مفيدا من دونها حيث يقول "اِبن يعيش" في باب الفاعل: "اِعلم أنّه قُدّم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنّها اللوازم للجملة والعمدة فيها ... والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة يستقلّ الكلام دونها"[4]، والملاحظ عندهم أنّه لا يتمّ تقديم تعريف للفضلة إلاّ وهو مصحوب بتعريف مسبق للعمدة وما ذلك إلاّ للعلاقة التلازمية والتكميلية بينهما من حيث المعنى، لا لأنّ الفضلة أقلّ أهمية من العمدة فكلاهما له دوره إلاّ أنّ

---

[1] . معيار العلم في فن المنطق، الغزالي، ص228.

[2] . النحو المنهجي، محمد برانق، مطبعة لجنة البيان العربي، ص55.

[3] . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق حسن الهنداوي، دار القلم دمشق ج1 ص242.

[4] .شرح المفصل، اِبن يعيش، المجلس الأعلى للأزهر(مشيخة الأزهر)، إدارة الطباعة المنيرية ج1 ص74.

العمدة أسبق إلى الوجود كونه البؤرة والنواة الأولى والبذرة التي لابدّ من وجودها؛ وللفضلة عدّة تعريفات ومنها ما ورد في شرح التّسهيل أنّها "عبارة عمّا يسوغ حذفه مطلقا إلاّ لعارض"[1]، وهو التّعريف الذي يغلب تردّده عند الكثير من النّحاة القدماء حيث إنّها زيادة على التركيب الإسنادي ويمكن الإِستغناء عنها لوجود كلام مقبول في وجود العمدة.

2/عند العرب المحدثين :

يختلف العرب المحدثون حول تسمية هذا العنصر اللّغوي، فمرّة يستعلمون لفظ متمّم ومرّة مكمّل وأخرى فضلة، في حين كان يسمّيها أجدادنا النّحاة "فضلة" ملتزمين به، أمّا عن أنواع الفضلة وأقسامهاعندالقدماء فهي:" مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه به والجرّ لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه "[2]؛ وهي نفسها عند المحدثين.

إنّ تجوّل المحدثين بين رياض المتمّم والمكمّل والفضلة في غير تحديد لِإستعمال واحد، ليس من قبيل عدم الِإتفاق على المفهوم الواحد؛ وإنّما لأنّهم جميعا يتفقون على أنّ هذا العنصر هو ما كان زيادة على المركّب الإسنادي؛ إلاّ أنّ الأمر قد يعود إلى مشاكل علم المصطلح في عدم توحيد المصطلح.

غير أنّ الضّبط ضروري لأنّه يوجد بعض الِإختلاف بين المصطلحات الثّلاث، فلم يعد مصطلح "فضلة" يفي بالغرض مع طغيان النّظريّات الجديدة في السّاحة اللّسانيّة، حيث لم يعد ذا اِستهلاكية ذات فائدة للسّبب نفسه، أمّامصطلح "مكمّل" فهو مصطلح يمكن اِعتباره خصوصيا تابعا للغات غير العربيّة كما سبق ذكره، فيكون مصطلح متمّم هو الأفضل لكلّ هاته الأسباب.

---

[1]. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ج1 ص265.

[2].المصدر نفسه، ج1 ص242.

فهم يستعملون: فضلة بتعبير القدماء ومفهومه، مكمّ◌ّ◌ّ◌ّل كترجمة حرفية للمصطلح الغربي (Complément)، ومصطلح متمّم، وهناك منهم من تجده يستعملها ثلاثتها في مؤلّف واحد عنده حيث يقول:"سليمان فيّاض" في النحو العصري:[1]"الكلمة العربية في الجملة العربية المفيدة أربعة أنواع:

1- مسند إليه 2- مسند وهما ركنا الجملة وعمدتاها.

3- فضلة أو مكمّل 4- أداة ربط و يأتيان مع الرّكنين في الجملة "، فها هو هنا يخيّر نفسه بين اِستعمال فضلة أو مكمّل، ويستعمل لفظ فضلة في تعريفه لها حيث يقول: "الفضلات أسماء تذكر لتكميل معنى الجملة وليست أحد ركنيها لا مسندا ولا مسندا إليه"[2]، والملاحظ ههنا أنّه يرى بأنّ الفضلةوالمكمّل شيئ واحد من حيث المفهوم، ويقول:"أحمد عبد العظيم عبد الغني" الذي يفضّل مصطلح فضلة: "المعنى الأساس أو الإسناد أو الجملة أي الكلام التام الذي يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، وكلّ مكوّن نحوي وراء ذلك في الجملة زيادة وفضلة على المستويين التركيبي والدّلالي"[3]، حيث يرى أنّ ماعدا المسند والمسند إليه فضلة وزيادة، وليس معنى الزيادة عدم الأهمية حيث سيجيء التفصيل في ذلك.

ومن خلال ما يقوله الرجل فإنّ غير الأساسي هو وظيفة الفضلة حيث ليس عملها الإسناد، وليس غير الأساسي هو تواجدها كموجود لغوي، لذلك فلابدّ من التفريق بين كونها ذات وظيفة سواء أكانت أساسية أم لا، وهي بالطبع غير أساسية لأنّ المركّب الإسنادي هو صاحب الوظيفة الأساسية، وبين كونها مركّبا لغويا موجودا متواجدا يمكن الاِستغناء عنه كما يمكن الإبقاء عليه

[1]. النحو العصري، سليمان فيّاض، مركز الأهرام للترجمة والنشر ص353.

[2].المرجع نفسه، ص 356.

[3]. المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية،أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع ص163،164.

فهي "الفضلة" بكلّ بساطة: "اِسم يذكر لتتميم معنى الجملة وليس أحد ركنيها أي ليس مسندا ولا مسندا إليه [1]؛ فهي إذن تتمّم المعنى فهي متمّم.

إنّها كما يسمّيها "محمّد حماسة عبد اللّطيف" عناصر غير إسنادية إذْ يقول: "والعناصر التي يطول بها بناء الجملة هي العناصر غير الإسنادية أي التي لا يكون أحدها عنصرا إسناديا وهي كثيرة متعدّدة ومن بينها التوابع"[2]، وتعريف كهذا يوضّح الرؤية أكثر في أنّ الكلام العربي يشمل نوعين من التراكيب الإسنادية وغير الإسنادية، ولا يعني ذلك عدم أهمية غير الإسنادية وإنّما يعود الأمر إلى الوظيفة وعمل كلّ تركيب.

وفي المقابل تفضّل فئة أخرى من المحدثين اِستعمال مصطلح مكمّل، ومنهم من يسمّيه ب "التكملة" ف" مهدي المخزومي" يقترح التسمية الثانية حيث يقول: "فليكن لنا ممّا اِصطلح عليه المعاينون من عبارة (متعلّقات الفعل) أو ممّا اِنتهت إليه لجنة التبسيط في القاهرة من عبارة(التكملات) ما نأخذ به، نُعَنْوِنُ به المنصوبات"[3]، ويسمّيها "ميشال زكريا" بركن التكملة حيث يقول:"الجملة العربية تتكوّن من ركنين في البنية العميقة ركن الإسناد وركن التكملة"[4]، وكلام كهذا يدلّ أكثر على أنّ هذه العناصر غير الإسنادية هي عناصر هامة وذات أهمية وضرورية أيضا، وليست عرضية بما أنّها موجودة في البنية العميقة.

---

[1]. جامع الدروس العربية،الشيخ مصطفى الغلاييني، تحقيق عبد المنعم خليل اِبراهيم ، دارالكتب العلمية بيروت لبنان ط2000/1م، ج1 ص22.

[2].التوابع في الجملة العربية، محمّد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء القاهرة 1991م، ص5،6.

[3].النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت لبنان ط2/ 1986م، ص99.

[4].الألسنية التوليدية التحويلية، ميشال زكريا،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ط1986/2م، ص53.

وممّن يستعمل لفظي "مكمّل" و"فضلة" "عادل خلف" حيث يقول: "والمنصوبات في باب المفعول...تعدّ فضلات في التركيب بعد تمام الإسناد أو بعبارة أخرى مكمّلات ويناسبها النصب لأنّه لخفّته يناسب ماهي عليه من خفّة في التركيب بعد اِكتمال عُمد الإسناد ومن ثَمَّ كان النصب علامة المفعولية"[1]، وفي حوار تأمّلي لما قاله "عادل لخلف" فإنّنا نتأكّد يقينا أنّ مصطلح "مكمّل" ما هو إلاّ تلك الترجمة الحرفية لكلمة (Complément) التي تعني عند الغربيين "المفعول"، ولذلك قال "والمنصوبات في باب المفعول... تعدّ فضلات... أو بعبارة أخرى مكمّلات... ومن ثَمَّ كان النصب علامة المفعولية"، ليكون هذا شاهدا على أنّ المكمّل يساوي مفعول اللغات الأجنبية الذي يختلف عمّا للعربية، وفيما سيلي تفصيل فيه.

و يقول "سليمان فياض"في موضع آخر: "في الجملة العربية المفيدة ركنان أساسيان... وما زاد على هذين الركنين الأساسيين فهو مكمّل أوفضلة أو أداة"[2]، والملاحظ أنّ الغالبية تشير إلى المصطلح فقط، عارضة أقسامه دون التعرّض إلى المفهوم العلمي الدقيق له، ما يزيد من الهوّة في تعميق اِستعمالات "فضلة ،مكمّل ومتمّم".

والمؤلّف نفسه يلقي بمصطلح "مكمّل" على الأداة فيقول: "و إذا اِكتفي بالتمييز بين ما هو عمدة في الكلام وما هو مكمّل فيه من الفضلات وأدوات الربط"[3]، و يقول قبل ذلك في المقدمة: "ولم تفارق هذه الرؤية فقط التأكيد الدائم على ما هو عمدة في الكلام وما هو مكمّل للعمل من المجرورات والمنصوبات وتوابع العُمد والمكمّلات... يمكن بها للقارئ والكاتب أن يكتب كتابة صحيحة، وأن يقرأ قراءة صحيحة إذا ما عرف كيف يميّز عُمد التركيب في الكلام

[1].نحو اللغة العربية، عادل خلف، ص118.

[2]. يراجع:النحو العصري، سليمان فياض، ص07.

[3].المرجع نفسه، ص09.

المفيد ويميّز عنها ككلّ مكمّلات الكلاموفضلاته وأدوات الربط في التركيب"[1]، فما يلاحظ من كلامه أنّ كلمة "مكمّل" الأولى يقصد بها أيّ كلام يمكنه أن يكمّل المعنى أ كان مكمّلا (فضلة) —حسبه— أو أداة ربط، وبالتالي فقد اِستعمل لفظ "مكمّل" بمعنيين:

الأوّل/ – بمعنى عام أي كلّ ما يكمّل عمدة الكلام، أداة أو فضلة.

الثاني/ – بمعنى خاص و يقصد به تلك المركبات المعروفة ب"فضلة" أو "متمّم" حيث أفرد لها بابا كاملا، ومن الغريب أنّه لم يُدرج أدوات الربط مع أنّه صرّح بأنّها "مكمّل"، ما يجعل الأمر مخلوطا و يحتاج إلى اِصطلاحية، وهذا ما يدعّم أكثر موقفنا حين اِرتأينا اِصطلاح "متمّم" فهو أوفى وأأمن وأحوط .

في حين يفضّل آخرون اِستعمال لفظة "متمّم" –وفي الواقع هي اللفظة الأكثر تعبيرا عن المفهوم والأقرب إلى علم النحو الجديد المتجدّد— ومن هؤلاء مثلا "عبدالحميد مصطفى السيّد" إذْ يقول عنها أنّها "مكوّنات غير ضرورية وهي مكونات تتحدّد وظيفتها بعلاقتها المباشرة بالنواة الإسنادية لا بعلاقتها بالمسند أو المسند إليه وتضمّ: المفعولات والحال و التميز والتوكيد وأطلق على هذه العناصر اِسم متممات الإسناد أو توسعاته "[2] .

وقد صنّفها ضمن ما سمّاه بالمقيّدات حيث يقول: "وتتنوّع المقيّدات في العربية وتشكّل تصنيفا يضعها خارج دائرة الإسناد"[3]، ومعنى التّقييد هنا حصر الكلام وإفادته معنى معيّنا والمقصود بالمقيّدات هو: "العناصر الإضافية... التي تقيّد علاقة الإسناد وتقيّد بالتالي الحكم

---

[1]. النحو العصري، سليمان فياض، ص07،08.

[2].دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد مصطفى السيّد، دارالحامد للنشر والتوزيع عمان الأردن ط2004/1م، ص69.

[3]. دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد مصطفى السيّد، ص26.

المستفاد"[1]، والقول بالمقيّدات لا يشمل المتمّمات فقط، فما هي إلاّ جزء مقيّد للمسند والمسند إليه فقد تكون المقيّدات غير المتممات، فهي –أي المقيدات– كلّ مادخل على المسند والمسند إليه مثل: ظنّ و أخواتها و غيرها – في رأي المؤلف–.

وبنظرة فاحصة لمفهوم المقيدات ثمّ المتممات التي هي جزء منها يتراءى لنا أنّ هذه المقيّدات – التي لا تحرّر المعنى من الإطلاق – هي أمر أساسي ومهمّ للجمل المطلقة (المركب الإسنادي) بحيث تحصرها في معنى معيّن وبالتالي فهي حاصرة للمعنى.

أهميتها:

يميل بعض النّحاة المحدثين إلى النّظر إلى الفضلة على أنها أمر غير مهمّ في قولهم "زيادة وفضلة"، فيعتبرونها غير ذات أهمية لا شرف لها في المعنى، ومنهم "مهدي المخزومي" حيث يقول: "ومن أجل ما للمنصوبات [2] من أهميّة ثانوية لأنّها لا تؤلف ركنا من أركان الإسناد ذهب النّحاة إلى تسميتها بالفضلات ... ولكنّ تسمية المنصوبات بالفضلات يشعر بتفاهتها في الكلام و قلّة شأنها في تأدية المقاصد والأغراض"[3]، قد يكون ل"مهدي المخزومي" الحقّ في نعت الفضلات بأنّها لا تؤدي المقاصد والأغراض خاصة مع تطوّر النحو ودخول نظريات جديدة المضمارَ تجاوزت عمليّات وحركيّات النّحو القديم، إلاّ أنّه ليس منصفا في وصفه لها بالتفاهة وقلّة الشّأن، فإذا عدنا إلى اِشتقاق الكلمة ومعناها اللّغوي فإنّنا نجد "اِبن فارس" في مقاييس اللّغة يقول: "(فضل): الفاء والضّاد واللاّم أصل صحيح يدل على **<u>زيادة</u>**في شيئ من ذلك الفضل: الزّيادة

---

[1].المرجع نفسه، ص25.

[2]. المنصوبات باب أوسع من المتممات حيث من المنصوبات اِسم لا النافية للجني ، اِسم إنّ خبر كان... يراجع التذييل والتّكميل، ج1 ص242.

[3]. النحو العربي نقد و توجيه، مهدي المخزومي، ص93.

والخير والإفضال والإحسان"[1]، أمّا صاحب اللّسان فيقول: "فضل: الفضل والفضيلة معروف ضدّ النّقص والنّقيصة... والفضل والفضيلة: البقيّة من الشيئ وأفضل فلان من الطّعام و غيره إذا ترك منه شيئا "[2]؛ وأيّ فضل هو أعظم من فضلٍ تأتي به الفضلة إكراما للمعنى فتزيد منه وتتفضّل به عليه، وقول "اِبن منظور" عنها أنها ضدّ النّقص والنّقيصة ينفي عنها التّفاهة تماما فليس ما كان ناقصا بتافه، وإنّما هو زائد وقد فضل وبقي فإمّا أخذته وإمّا تركته، لكنّه يحيط المعنى بمعنى آخر، أمّا أن يكون تافها فليس ذلك المراد بالفضلة.

ولكن هناك من يرى أهمّيتها وأهمية وجودها في الكلام حيث يقول: "فاضل السامرائي" في ذلك:" وليس المقصود بالفضلة عند النّحاة أنها يجوز الاِستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنّه ليس المقصود بها أنّها يجوز حذفها متى شئنا فإنّ الفضلة قد يتوقّف عليها الكلام "[3]،وقوله هذا ينفي عنها التفاهة التي وصفها بها "مهدي المخزومي "، كما يعني ذلك أنّ الزّيادة هنا معناها أنّ الفضلة زادت في المعنى وليست زيادة عليه، حيث هناك عناصر جديدة دخلت على التركيب الإسنادي هي تلك المسماة بالفضلات، وهذا الدخول أدّى إلى تغيرات دلالية (المعنى) وهي لا محالة إضافية؛ فهي إذن زيادات ولابأس بالزّيادة ما لم تضرّ، كما يوحي هذا إلينا بأنّ للفضلة أهمّية في صنع المعاني؛ فليس من الحرّية حذف هذا أو ذاك لأنّ المعنى وتكملته متوقّفان على هذا الدّخول، حيث يوضح نظرته أكثر فيقول:"وليس معنى الفضلة إذن إمكان الاِستغناء عنها متى شئنا، وإنّما المقصود بالفضلة أنّه يمكن أن يتألّف كلام بدونها، إذ كلّ كلام لابدّ أن يكون فيه عمدة مذكورة أومقدّرة بخلاف الفضلة فإنّه يمكن أن يتألّف كلام بدونها نحو :محمّد مسافر وفاض

---

[1]. معجم مقاييس اللغة، اِبن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ج4 ص508.

[2]. لسان العرب، اِبن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف القاهرة ج38 ص3428.

[3]. معاني النحو، فاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب القاهرة ج1 ص14.

النّهر"[1]، وفي أهمّيتها يقول "بوقرة نعمان": "وإذا تعلّقت تعلّقا مباشرا بالمركّب الإسنادي فهي تؤدّي وظيفة أوّلية"[2]، وعليه يمكن القول أنّ الفضلة كتسمية لا يعني زيادة على المعنى وإنّما زيادة في المعنى.

الفصـل الأوّل:

[1]. معاني النحو، السامرائي، ج1 ص14.

[2]. محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، بوقرة نعمان، منشورات جامعة باجي مختار عنابة 2006م، ص120.

أشكال المتممات في الجمـلة العربـية :

1/ المتممات المنصوبة :

أ- المفاعيــل.

ب- نوائب المفاعيــل.

ج- الحـــال.

د- التمييــز.

2/المتممات التوابـع :

أ- النعـــت .

ب- البـــدل .

ج- عطـف البيـان .

د- التوكيــــد .

هـ- عطـف النسـق .

3/ المتممات الأسلوبية:

أ- أسلوب الاختصاص – الإغراء – التحذير.

ب- النــــداء .

ج- الاِستثنـــــاء .

4/ المتممات المجرورة :

أ- المجـــرور بحرف الجـــرّ .

ب- المركب الإضافي المتممي (المضاف إليه المتمم) .

1- المتمّمات المنصوبة :

يختصّ مصطلح المنصوبات بالأسماء فقط وليس كلّ منصوب متمّما، فاِسم إنّ وخبر كان واِسم لا النافية للجنس وخبر لا النافية للوحدة ولواحقها كلّها ليست من المتممات وهي من المنصوبات وأمّا المتمّمات المنصوبة فهي :

أ/ المفاعيـل :
- المفعول المطلق .
- المفعول به .
- المفعول معه .
- المفعول فيه .
- المفعول لأجله.

ب/ نوائب المفاعيل:
- نوائب المفعول المطلق.
- نوائب الظـروف.

ج/ الحـال .

د/ التمييـز.

1- المفعول المطلق :

لقد اِهتمّ القدماء بالمفعول المطلق فها هو "سيبويه"يسمّيه ب "اِسم الحدثان" حيث يقول في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول: "واِعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اِسم الحدثان الذي أُخذَ منه، لأنّه إنّما يُذكر ليدلّ على الحدث، ألا ترى قولك: "قد ذهب بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب... وقعد قِعدة سوءٍ وقعد قَعدتين، لما عَمِل في الحدث عمل في المرّة منه والمرّتين وما يكون ضربا منه"[1]، ويسمّيه في موضع آخر "مصدرا وتوكيدا" في باب "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا" حيث يقول: "فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره، وإنّما يجيء ذلك على أن تبيّن أيّ فعل فعلتَ أو توكيدا، فمن ذلك قولك على قول السائل:أيّ سيْر سِيرَ عليه؟ فتقول:سِيرَ عليه سيْرٌ شديد... وكذلك جميع المصادر"[2]، وأمّا "اِبن هشام الأنصاري" فيسمّيه "مصدرا" حيث يقول في باب المنصوبات المتشابهة: "ما يحتمل المصدرية والمفعولية ومن ذلك نحو:"ولا تظلمون فتيلا " "ولا يظلمون نقيرا" أي ظلما ما أو خيرا ما "[3]؛ فهو هنا يعطينا مثالا عن المفعول المطلق وصفة تشابهه مع المفعول مع أنّ الفرق بينهما بيّن؛ فالمفعول ليس من لفظ الفعل مع علاقته به أمّا المطلق فمن لفظ الفعل.

أمّا "اِبن جنّي" وهو على مذهب البصريّين فيسمّيه في باب المفعول المطلق بالمصدر، حيث يقول: "اِعلم أنّ المصدر كلّ اِسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد والفعل مشتق من المصدر تقول: قمت قياما و قعدت قعودا"[4]، فالتسميات قد تتفاوت بين اِسم

[1].الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبةالخانجي بالقاهرة ط3/ 1988م، ج1 ص34.
[2].المصدر نفسه، ج1 ص228.
[3]. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، اِبن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح عبد اللطيف محمّد الخطيب، السلسلة التراثية(21) 2000م، ج6ص134.
[4].اللمع في العربية، اِبن جنّي، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر عمان 1988م، ص46.

الحدثان والمصدر والتوكيد ولكنّ التعريف يبقى واحدا في كونه مصدرا مشتقا من فعله ويأتي منصوبا.

وفي تعليل تسميته بذلك فإنّ: "المفعول المطلق سمّي بذلك لأنّ الفعل يصدر عنه ويسمّيه سيبويه الحدث والحدثان وربّما سمّاه الفعل"[1]، ويقول "الجوجري" أيضا: "وقيل له مطلق لعدم تقييده بالجارّ إذْ يصدق عليه لفظ مفعول من غير صلة تُضمّ إليه بخلاف غيره من المفاعيل إذْ يقال: مفعول به ومفعول له ومفعول فيه"[2]، فهو مطلق لأنّه ليس مقيّدا بشيء؛ زمان أو مكان أو حرف أو غير ذلك ممّا يمكنه أن يكون مقيّدا.

أمّا المتأخّرون فلا يطلقون عليه إلاّ اِسم المفعول المطلق وهو الذي أصبح شائعا عنه في المجالات العلمية والتعليمية وفي ذلك يقول "عادل خلف" مقتفيا أثر الأوّلين في التعريف: "هو مصدر مذكور بعد فعل من لفظه لتأكيده أو لبيان نوعه أو لبيان عدده"[3]، ومثال ذلك قولنا: – جلست جلوسا............... * للتوكيد .

– فتحت الباب فتحاليّنا ....* نوع المصدر.

– جلست جلستين ....* بيان العدد .

2- المفعول المقيّد

[1]. المفصّل في النحو، الزمخشري، طبعه محمّد الشيرازي، ص09.

[2].شرح شذور الذهب، الجوجري، تحقيق نواف جزاء الحارثي،مكتبة الملك فهد الوطنية ط2004/1م، ج1 ص42.

[3]. نحو اللغة العربية، عادل خلف، مكتبة الآداب القاهرة 199م، ص120.

ويضمّ إليه المفعول به، المفعول معه، المفعول فيه والمفعول لأجله، وأمّا في سبب تسميته فإنّ ذلك يعود إلى تقيّده بشيئ ما فالمفعول المقيّد ما كان :"مقيّدا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له"[1]، فهي مفاعيل مقيدة فهناك ما فُعل به بفعل فاعل ومنها ما فُعل في زمانه أو مكانه أو فُعل لأجله.

أ-المفعول به :

المفعول به أشهر من نار على علم إذ يقول صاحب أسرار العربية عنه: "إنْ قال قائل: ما المفعول؟ قيل كلّ اِسم تعدّى إليه فعل... وهو على ضربين: فعل متعدٍّ بغيره وفعل متعدّ بنفسه"[2]، وعموما فالمفعول به: "اِسم منصوب يدلّ على الذي وقع عليه فعل الفاعل إثباتا أو نفيا ولا تتغيّر معه صورة الفعل نحو: اِرفع رأسك، ونحو: لا تظلم أحداً"[3]، وفي وظيفته يقول بأنّه: "في أغلب الأحيان لا يؤدّي معنًى أساسيا في الجملة وقد تكتمل الجملة بدونه ولذلك يسمّيه النحاة فضلة "[4]، فالمفعول به في كثير من الاِصطلاحات يعرّف على أنّه ما وقع عليه فعل الفاعل، والواقع أنّ اِسمه يعرّف عنه حيث فُعل به فعل بفعل فاعل.

- أقسامه :

المفعول به أقسام إذ يوجد ما تعدى فيه الفعل إلى مفعول واحد وإلى مفعولين وإلى ثلاث: "فالمتعدّي إلى مفعول واحد نحو قولك: "ضربت زيدا"... والمتعدّي غلى مفعولين على ضربين... الأوّل نحو قولك:أعطيت زيدا درهما... الثاني منها أفعال الشّكّ واليقين... وتلك الأفعال: ظننت

---

[1].شرح اِبن عقيل على ألفية اِبن مالك، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة ط20/ 1980م، ج1 ص169.

[2].أسرار العربية، اِبن الأنباري، تحقيق محمّد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق ص85،86.

[3]. نحو اللغة العربية، محمّد أسعد النادري، ص607.

[4].المرجع نفسه، ص نفسها.

وحسبت وخلت وزعمت... وكذلك ما تصرّف من هذه الأفعال نحو:أظنّ ويحسب و يخال ويعلم... والمتعدّي إلى ثلاثة مفعولين نحو قولك: أعلم الله زيدا عمرا عاقلا، أنبأ الله بشرا بكرا كريما"[1]، ومنها "ما يتعدّى إلى مفعول بنفسه دائما كأفعال الحواس نحو: شممت المسك وسمعت الآذان ورأيت الهلال"[2]، والجدول الآتي يحصرها:

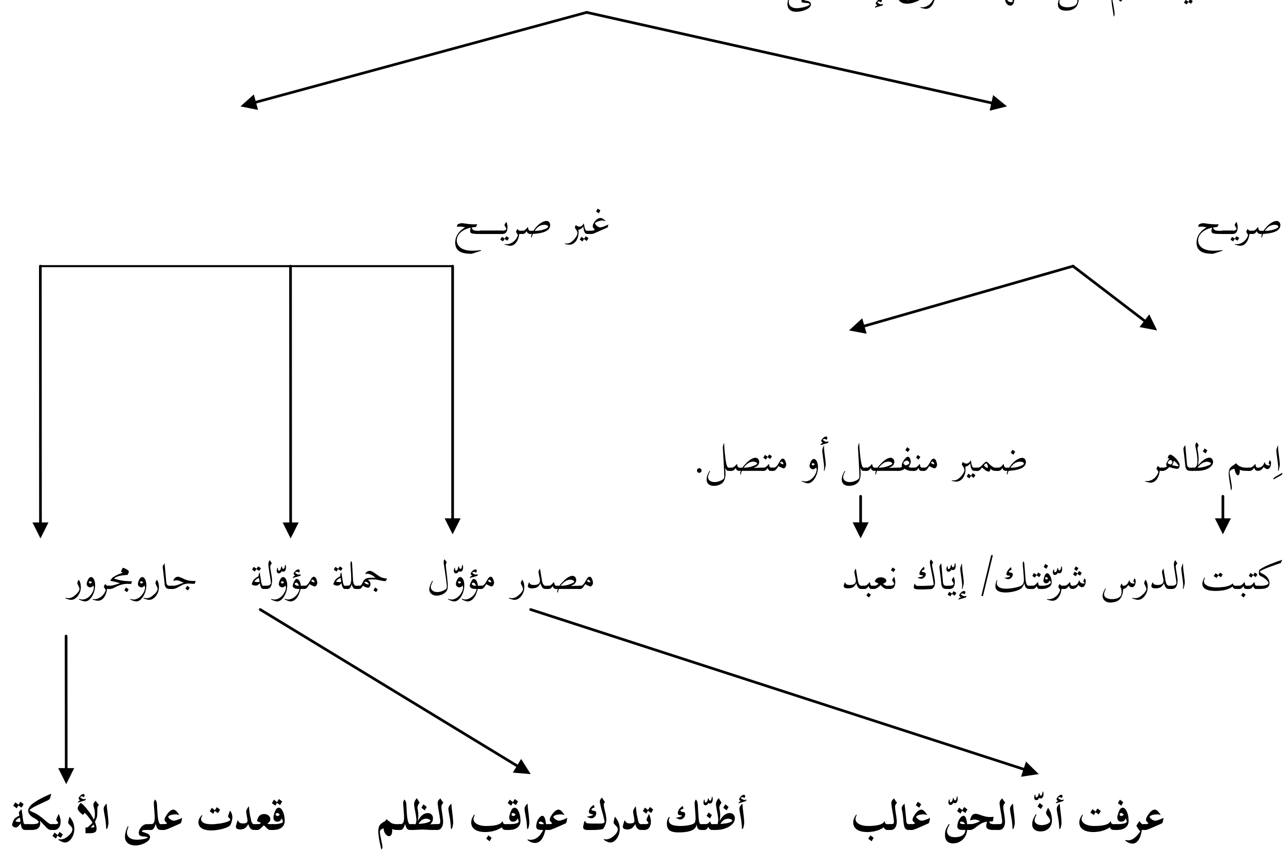
المتعدّي إلى مفعول واحد	**المتعدّي إلى مفعولين**			**المتعدّي إلى ثلاث**
كأفعال الحواس: – ذقت الطّعام. – سمعت الجرس. – رأيت القمر. – شممت العطر.	**مفعولان أصلهما مبتدأ وخبر.**		**مفعولان ليس أصلهما مبتدأ و خبر**	أَرَيَ. أعلم. أخبر. أنبأ. خبّر. نبّأ. حدّث.
	أفعال القلوب	**أفعال التصيير (التحويل) .**	أعطى – سأل منح – كسا أطعم – سقى أسكن –أنشد أنسى –جزى	
	وجد – ألفى درى– جعل تعلّم– حجا عدّ–زعم–حسب	جعل. رد. ترك. اِتّخذ.		

[1] .يراجع: اللّمع، اِبن جنّي، ص48،49.

[2] . الأصول الوافية، محمود العالم المنزلي، مطبعة التقدم العلمية مصر ط1323/1هـ، ص94،95.

	هبْ- رأى علم- ظنّ-خال	تَخِذَ. صيّر—وهب		

كما ينقسم من جهة أخرى إلـــــى:



- أحكامه :

للمفعول به ولعامله أحكام: "إذا كان الفعل ناصبا لمفعولين أحدهما فاعل في المعنى فالأصل تقديم الفاعل في المعنى نحو ألبست زيدا جبّة"[1]، فالمفروض تقديم الفاعل في المعنى في هذه الحالة.

---

1 . الأصول الوافية،محمود العالم المنزلي، ص96،97.

* تقديم العامل في المفعول به ف: " الأصل في عامله أن يتقدّم عليه، وقد يجب تأخره وذلك إذا كان له التصدّر نحو: ما تعلمت؟ "[1]، فإن كان المفعول ما أسماء الصدارة كأسماءِ الإِستفهام فقد وجب تقديمه على العامل.

* ذكر العامل ف: "الأصل فيه أن يذكر وقد يحذف وحذفه إمّا جائز وذلك إذا دلّت عليه قرينة نحو زيدا في جواب من أكرمته؟ وإمّا واجب وذلك سبعة أنواع: الأمثال ونحوها ممّا أُشتُهر بحذف العامل كقولك للقادم عليك: أهلا وسهلا... والإِسم في باب الإِشتغال والإِختصاص والتحذير والإغراء والمنادى"[2]، فقولنا:نحن الجزائريين شجعان، حذف فيه الفعل أخصّ في الإِختصاص، وقولنا: أخاك أخاك، حذف فيه الفعل اِلزم في الإغراء، ويا محمّد، حذف فيه الفعل أنادي في النداء.

* الأصل في المفعول به أن يأتي مذكورا، ولكنّه قد يحذف جوازا: "إمّا منويّا... وإمّا غير منويّ... ووجوبا في التنازع أن أعمل الثاني نحو:قصدت وعلّمني أستاذي... ويمتنع حذفه في مواضع منها: المفعول المسؤول عنه نحو: عليّا، في جواب من أكرمت؟ والمحصور فيه نحو: ما أكرمت إلاّ زيدا... ومنها المحذوف عامله نحو: إيّاك والتّكاسل ومنها المفعول في الإِشتغال: زيدا علّمته... ومنها المفعول في التنازع: ظنّني قائما وظننت زيدا قائما"[3]، فمثال المنويّ أن نقول: أهذا الذيعلّمت أبناءك؟ أي علّمته أبناءك، ومثال غير المنويّ قولنا: هل يتساوى الذين يعملون والذين لا يعملون؟ أي المتصفون بالعمل والمتصفون بعدمه.

---

[1] . الأصول الوافية،محمود العالم المنزلي، ص96.

[2] . المرجع نفسه، ص97.

[3] .المرجع نفسه، ص نفسها.

ب– المفعول معه :

أمّا المفعول معه وهو من المفاعيل المقيّدة أيضا فيقول "اِبن جنّي"عنه: "وكلّ ما فعلت معه فعلا وجاز أن يكون معطوفا وذلك: قمت وزيداً أي مع زيدٍ واِستوى الماء والخشبة أي مع الخشبة ...فلمّا حذف (مع) أقام الواو مقامها وأوصل الفعل الذي قبلها إلى الاِسم الذي بعدها لأنّها قوّته فأوصلته إليه فاِنتصب"[1]، أمّا تعريفه عند المحدثين فهو: "اِسم مفرد فضلة قبله واو بمعنى (مع) مسبوقة بجملة فعل أو ما يشبهه في العمل وتلك الواو تدلّ نصّا على اِقتران الاِسم الذي بعدها باِسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث مع مشاركة الثاني للأوّل في الحدث أو عدم مشاركته"[2]، والقول بالمشاركة فإنّه يكون في الزمن أمراً مفروغا منه محتّما، أمّا في المعنى فقد يتحقّق ذلك وقد لا يتحقّق مثل قولنا :"مشيت والشاطئ "، فأنا لن أمشي مع الشاطئ وإلاّ بات المعنى فاسدا، وإنّما المقصود أنّنا نمشي بمحاذاته.

- **أحكامه :**

* أن يكون "ناصبه الواو"[3]، أي أن يكون العامل هو الواو.

* أن يكون العطف ممكنا بحيث لا يكون هناك ضعف لا في المعنى ولا في اللّفظ: "وحينئذ حمله على العطف لأصالته أرجح من النّصب على المعيّة نحو: جاء علي وعمرو"[4]، وهذا راجع إلى المعنى.

---

1. اللمع في العربية، اِبن جني، ص53.
2. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف مصر ط3 ج2 ص309.
3. همع الهوامع، السيوطي، ج2 ص177.
4. المصدر نفسه، ج2 ص100.

* أن تكون لواو المعيّة الأولوية من حيث المعنى في مقامه، ولا يحتمل المعنى العطفَ ففيه ضعف: "إمّا من جهة المعنى نحو: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، فالعطف على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها أي تعطف عليه، وترك فصيلها برضعها لرضعها وهو تكلّف بضعفه فالراجح النّصب... وأمّا من جهة اللّفظ نحو: أقبلت وزيدا وإذهب وعمرا لضعف العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل"[1]، فهنا لا يجوز العطف لأنّ معنى المعية أغلب عليه.

* أن يكون النصب على المعية ممتنعا: "ويتعيّن العطف وذلك في نحو: كلّ صانع وصنعته، ممّا لم يسبق الواو فيه جملة ونحو: اِشترك زيد وعمرو، وممّا يلزم فيه الإسناد لمتعدّد ونحو: جاء محمد وإبراهيم، ممّا اِشتمل على ما ينافي المعيّة"[2].

* أن يكون العطف ممتنعا: "ويتعيّن النصب على المعية إمّا لمانع لفظي نحو: ما شأنك وزيدا، وإمّا لمانع معنوي نحو: سرت والنيل، وتعيّن النصب لعدم صحة العطف على الضمير المجرورفي الأوّل، ولعدم صحة مشاركة النيل للمتكلم في السير في الثاني"[3]، فالمانع في المثال الأوّل هو الضمير "ك" في شأنكن والمانع في المثال الثاني هو المعنى.

ج-المفعول فيه :

المفعول فيه ويضمّ ظرف الزمان وظرف المكان ويقول فيه"سيبويه" في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت معلّلا نصبها: "وذلك لأنّها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها لأنّه موقوع فيها ومَكونٌ فيها"[4]، فقد نوّه "سيبويه" إلى تضمين معنى "في" في الزمان والمكان وفي ذلك يقول "اِبن جنّي": "اِعلم أنّ الظرف كلّ اِسم من أسماء الزّمان أو المكان يُراد فيه معنى "في" وليس في

1 .الأصول الوافية، محمود العالم المنزلي، ص100.
2 . المرجع نفسه ص101.
3 . المرجع نفسه،ص نفسها.
4 .الكتاب، سيبويه، ج1 ص418.

لفظه كقولك: قمت اليوم وجلست مكانك، لأنّ معناه: قمت في اليوم وجلست في مكانك، فإنْ ظهرت (في) في اللّفظ كان ما بعدها اِسما صريحا"[1]، فتضمُّنُ الكلام معنى "في" في المفعول فيه شرط أساس لابدّ منه، فهي قد لا تتواجد في ظاهر الكلام ولكنّها لازمة التواجد في مضمونه وإلاّ فإنّه ليس بظرف.

وأمّا في تعريف المحدثين له فيقولون: "المفعول فيه ويُسمّى الظرف اِسمٌ منصوب يدلّ على زمان الفعل أو مكانه ويتضمّن معنى "في" بالظرف فإن لم يتضمّن هذا الإسم معنى "في" لم يكن ظرفا"[2]، وهو التعريف نفسه الذي اِهتدى إليه القدماء، فعدم تضمّن معنى (في) يجعل الاِسم يعرب حسب موقعه من الجملة نحو: حلّ اللّيل والليل شاقّ، فالليل الأولى تعرب فاعلا والليل الثانية تعرب مبتدأ.

-أقسام الظرف :

للظرف أنواع حيث يقول "اِبن هشام" في ذلك: "والمبهم ثلاثة أنواع[3]:

أحدها: أسماء الجهات السّتّ: وهي الفوق والتّحت والأعلى والأسفل واليمين والشّمال وذات اليمين وذات الشّمال والوراء والأمام... ويلحق بأسماء الجهات ... عند ولدى.

الثاني: أسماء مقادير المساحات: كالفرسخ والميل والبريد.

[1]. اللّمع في العربية، اِبن جنّي، ص50.

[2].نحو اللغة العربية، محمّد أسعد النادري، ص449.

[3].قطر الندى وبلّ الصدى، اِبن هشام الأنصاري، تحقيق محمّد محي الدين، المكتبة التجارية ط1963/11م، ج1 ص231.

الثالث: ما كان مصوغا من مصدر من عامله كقولك: جلست مجلس زيد، فالمجلس مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست"، فالمبهم ما كان دالاّ على مكان أو زمان غير محدود، ويقابله المحدود الذي يدلّ على مكان أو زمان محدود والجدول الآتي يوضّح ذلك.

ظرف المكان .		**ظرف الزمـان .**		
مبهـم .	**محـدود.**	**مبهـم .**		**محـدود.**
ما دلّ على زمان غير محدود مثل : - وقت –زمان. - حين – زمن.	ما دلّ على زمان محدود مثل : وقت– شهر –سنة–يوم	ما دل على مكان غير محدود.		- دار - بلد .
		أسماء الجهات الست فوق - تحت أمام - وراء	المقادير المكانية ميل–فرسخ متر–بريد.	

ومنه أيضا الظرف المتصرف ... ظرف تارة وغير ظرف... كيوم وحين ومان ومحلّ... ثانيهما غير متصرّف وهو ما لا يفارق الظرفية أصلا نحو: أبدا وقطّ... أو يفارق الظرفية إلى شبهها وهو الجرّ بالحرف نحو: قبل وبعد ولدن"[1]، والجدول الآتي يوضح ذلك:

[1]. الأصول الوافية، محمود العالم المنزلي، ص99.

ومنه الزّمان المتصرّف وغير المتصرّف :

متصــرّف.	*غير متصــّرف.*	
ما لا يلزم النصب على الظرفية يعرب: حسب موقعه من الجملة: – **فاعلا:** حلّ الصّباح. – **مفعولا به:** قضيت فصل الخريف في الوطن. – **مبتدأ** : المساء جوّه رطب. – **اِسماً مجرورا** : صمت في يوم الجمعة. – **خبرا** : هذا مكان هذا.	**ما يلازم النصب على الظرفية دائما**	**ما يلازم النصب على الظرفية فلا يتركها إلاّ إلى شبهها وهو الجرّ.**
	– قطّ. – عوض . –بدل(بمعنى مكان) – الظرف المركّب مثل:صباح مساء، ليل نهار.	– قبل. – بعد. – عند. – لدنْ. – حيث. ...

–أحكام الظرف:

* أن يكون عامله: "الفعل... نحو: أنا أصوم غدا"[1]، فالعامل هنا هو الفعل أصوم والمعمول هو الظرف غدا، كما قد قد يكون العامل في الظرف مصدرا: الاِستئذان قبل الدّخول واجب، أو

[1] . الأصول الوافية،محمود العالم المنزلي، ص99.

فعلا مثل: عدت قبل دخول اللّيل أو وصفا مشتقّا مثل: أنا عائد قبل دخول اللّيل، أو جامدا مشتقا بمؤوّل: جنودنا أسود [1] عند المعركة أي يشبهون الأسود، والعامل في الظّرف (عند) هو كلمة "أسود" الجامدة.

* تقديم العامل على الظرف حيث: "الأصل فيه أن يتأخّر عن عامله وقد يتقدّم جوازا في نحو: يوم الخميس صمت، ووجوبا إذا كان له التصدر"[2]، ففي حق الصدارة قولنا مثلا: أين ذهبت؟ متى رحلت؟

* أن يكون عامل الظرف: "مذكورا وقد يحذف إذا دلّت عليه قرينة جوازا نحو: يوم الخميس جوابا لمن قال: أيّ يوم صمت؟ ووجوبا في باب الاِشتغال ومثال الاِشتغال"[3] قولنا: ليلة الأربعاء تعبت فيها.

1- ظرف الزّمان المبهم والمختصّ منه منصوب ما تضمّن معنى "في" [4] نحو: سمعت الطالب حين قرأ وسمعته يوم الجمعة.

* أنْ يقع مسموعاً بالحذف: حينئذٍ، الآن أي: كان ذلك حينئذٍ فاِسمعْ الآن[5].

د-المفعول لأجله :

المفعول لأجله ويقال له المفعول له: "لا يكون إلاّ مصدراً ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه، وإنّما يذكر المفعول له لأنّه عذر وعلّة لوقوع الفعل تقول: زرتك طمعا في برّك...أي زرتك

---

[1]. نحو اللغة العربية، أسعد النادري، ص652.

[2].الأصول الوافية، محمود العالم المنزلي، ص99.

[3] . المرجع نفسه، ص100.

[4]. نحو اللغة العربية، أسعد النادري، ص650.

[5]. المرجع نفسه، ص652.

للطّمع... فلمّا حذف اللام نصبه بالفعل الذي قبله"[1]، فالمفعول لأجله مصدر سبب وجوده علّة، ويسمّيه المحدثون المفعول لأجله وهو: "مصدر قلبي مُفهِم علّة ما قبله مشارك لعامله في وقته وفاعله"[2]، ومثال ذلك قولنا: نعبد الله اِبتغاء مرضاته،ولانفعل الشّرّ خوف النّار، فالمفعول لأجله هو "اِبتغاء وخوف"، فهما مصدران من الفعلين "اِبتغى وخاف" مصدران قلبيان من فعلين من غير لفظيهما، جاء كلّ منهما علة وسببا لوقوع الفعلين.

وإذا فَقَد المفعول لأجله واحدا من شروطه الخمسة هذه لم ينتصب، وإنّما يُجرّ بحرف الجرّ اللام (للتّعليل)، حيث يقول "اِبن هشام" في قطر النّدى: "ولو فقد المعلّل شرطا من هذه الشروط وجب جرّه بلام التّعليل"[3]، ومثال ذلك قولنا: جلست للأكل، فالأكل ليس مصدرا قلبيا لذا جُرّ بحرف تعليل.

- أحكامه:

* أن يكون منصوبا حيث: "يجوز نصبه ويجوز جرّه أيضا باللاّم ، فإن كان مجرّدا من أل والإضافة فالجرّ قليل والكثير النّصب"[4]، فيمكن القول: أعبد الله طمعا في الجنة، وهو أصحّ من قولنا: أعبد الله للطمع في الجنة؛ لأنّ طمعا نكرة مجرّدة من (أل) فيحسن النّصب.

* يجوز أن يتقدّم على: "عامله منصوبا كان أو مجرورا"[5]، كقولنا: طمعا في الجنة أعبد الله.

[1]. اللّمع في العربية، اِبن جنّي، ص52.
[2]. نحو اللغة العربية، أسعد النادري، ص52.
[3].قطر الندى وبلّ الصدى، اِبن هشام الأنصاري، ج1 ص227.
[4]. الأصول الوافية،محمود العالم المنزلي، ص99.
[5]. المرجع نفسه، ص99.

هـ- نوائب المفاعيل:

تختصّ نوائب المفاعيل بالمفعول المطلق وله ستة عشر نائبا، والمفعول فيه ستة نوائب يقول "اِبن هشام": "وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرا على سبيل النيابة عن المصدر نحو: كلّ وبعض، مضافتين إلى المصدر... والعدد... وأسماء الآلات نحو:"ضربته سوطا أو عصا"[1]، حيث تعرب النوائب إعراب المنوب عنه.

1/ نوائب المفعول المطلق:

ينوب عن المفعول المطلق نوائب تأخذ حكم إعرابه وهي: "ستة عشر شيئا، منها ثلاثة عشر شيئا ينوب عن المصدر المبين للنّوع وهي: كليته، وبعضيته، ونوعه، وصفته، وهيئته، ومرادفه، وضميره والإشارة إليه، ووقته، وما الِاستفهامية وما الشرطية، وآلته وعدده، وثلاثة أشياء تنوب عن المصدر المؤكّد هي: مرادفه وملاقيه واِسم المصدر"[2]، وفيما يأتي بعض الأمثلة عن ذلك:

* مرادفه: جلست قعودا.

* صفته: اِعلموا كثيرا.

* الإشارة إليه:قلت هذا القول وعملت ذاك العمل.

* ضميره: نجحت نجاحا لم ينجحْه أحدٌ.

*اِسم المصدر: أعطيته عطاءً واِغتسلت غسلاً.

* مايدلّ على نوعه: جلست القرفصاء.

---

[1]. قطر الندى وبلّ الصدى، اِبن هشام الأنصاري، ج1 ص226.

[2]. الأسلوب والنحو، محمد عبد الله جبر، دار الدعوة الإسكندرية ط1988/1م، ص23.

* ما يدلّ على عدّته وآلته: ضربته سوطا.

* ما يدلّ على عدده: دقّت السّاعة مرّتين.

* ما يدلّ على هيئته: مشى مِشية الطّاووس.

* ما يدلّ على كلّيّته: و هي كلمة "كلّ" مضافة إلى المصدر: اِجتهدت كلّ الاِجتهاد.

*ما يدلّ على جزئيّته: وهي كلمة "بعض" مضافة إلى المصدر: تأثّرت بعض التأثّر.

* أفعل التفضيل مضافا إلى مصدر: سرت أشدّ السّير.

2/ نوائب الظّرف :

ينوب عن الظّرف ستّة أشياءِ حيث يناب عن: "ظرف المكان بقلة وعن ظرف الزمان بكثرة المصدر، بشرط أن يفهم منه تعيين وقت أو مقدارن حو: كان ذلك خفوق النجم أو طلوع الشمس... وأصله وقت خفوق الشمس ووقت طلوع الشمس... وقد ينوب أيضا عنه صفته نحو: جلست طويلا ... وعدده سرت عشرين يوما وثلاثين فرسخا، وكليته أو جزئيته"[1]، وأمثلة ذلك:

* كلّ وبعض : المضافتين إلى الظّرف: مشيت كلّ النّهار وبعض اللّيل.

*صفته: وقفت طويلا أي زمناً طويلاً، جلست غربيَّ المنزل أي مكانا غربيا.

* اِسم الإشارة: مشيت هذا النّهار مشيا طويلاً وذهبت تلك الناحية.

* العدد المميّز بالظّرف أو المضافإليه: قضى الضّيف أربعين ليلة، سرت أربعين ميلاً، مشيت ثلاث ليالِ سويّاً.

---

[1] . الأصول الوافية،محمود العالم المنزلي، ص100.

* المصدر المتضمّن معنى الظروف وذلك بأنْ يكون الظّرف مضافا إلى مصدر فيحذف الظّرف المضاف ويقوم المصدر المضاف إليه مقامه، ويكثر هذا مع ظروف الزّمان شريطة تعيين وقت أو مقدار نحو: قدمت قدوم الرّكب، جئتك صلاة المغرب ومن ظروف المكان نحو: حضرت خروجك من المنزل ، جلست قربك.

3- الحال:

الحال من المنصوبات يؤنّثه البعض ويذكّره البعض الآخر،فيقال هذا حال وهذه حال وهو: "وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة ك" جئت راكبا وضربته مكتوفا"[1]، وقد يستغنى عن الحال غالبا ولكن قد لا يستغنى عنه في بعض الأحيان حيث: "[2]ليس معنى ذلك أنّه يصحّ الِاستغناء عنه إذْ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها كقوله تعالى: "وما خلقنا السماء والأرض و ما بينهما لاعبين"[3]، إنّ الحال وصف نكرة مشتقة يذكر لتوضيح هيئة صاحبه.

- أحكام الحال:

*يشترط في الحال أن يكون نكرة، "فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة"[4]، مثل قولنا: جاء وحده أي منفردا، وأقبل الفتى أسدا أي شجاعا.

* أن يكون صاحب الحال معرفة.[5]

---

[1]. أوضح المسالك إلى ألفية اِبن مالك، اِبن هشام الأنصاري، ج2 ص294.

[2]. جامع الدروس العربية، الغلاييني، ج3 ص58.

[3]. سورة الأنبياء. الآية 16.

[4]. قطر النّدى وبلّ الصدى، اِبن هشام، ص236.

[5].يراجع: الأسلوب والنحو، محمد عبد الله، ص25.

* تأتي الحال غالبا: "مفارقة لصاحبها نحو: أقبل علي راكبا وقد تأتي ملازمة نحو: دعوت الله سميعا قائما بالقسط"[1].

* العامل في الحال هو: "الفعل وشبهه"[2].

* أن تكون نفس صاحبها في المعنى: جاء حبيب راكبا، فلا يقال جاء حبيب ركوبا، لأنّ الرّكوب فعل الراكب وليس هو نفسه.[3]

* أن تكون في الغالب "مشتقة"[4]، وإن كانت جامدة أوّلت بمشتق.

* أن يتقدم الحال "على النكرة مثل: أتاني سائلا رجل"[5]، فقد تقدم الحال لأنّ رجل جاءت نكرة.

* قد تكون "الحال محصورة"[6]، كقولنا: ما رأيت محمدا إلاّ مقبلا علينا.

* إن كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة " فقد وجب تأخر الحال"[7]، مثل: تجولت بأرجاء البلدة البلدة واسعة.

---

[1] . الأصول الوافية، محمود العالم المنزلي، ص107.

[2] . المرجع نفسه، ص108.

[3] .يراجع: جامع الدروس العربية، الغلاييني، ج3 ص62.

[4] .الأصول الوافية، محمود العالم المنزلي، ص107.

[5] . دليل السالك إلى ألفية اِبن مالك، عبد الله فوزان، دار المسلم المجلد1 ط1/1998م، ص462.

[6] . المرجع نفسه، ج1 ص465.

[7] . المرجع نفسه، ص نفسها.

- أقسام الحال:

تنقسم الحال إلى: "مؤسسة وهي التي تفيد معنى لم يستفد قبلها وتسمّى مبينة... وإلى مؤكدة وهي بخلافها"[1]، فالمؤسسة أو المبيّنة هي التي تكون للتّوضيح والتّبيين نحو: جاء الطّفل باكيا، والمؤكّدةفهي الّتي يستفاد معناها بدونها، كقولهم: تبسّم الرّجل ضاحكا.

كما تنقسم إلى حقيقية... وإلى سببية، وتنقسم أيضا إلى مقصودة بالذات، وإلى موطئة وهي الجامدة الموصوفة"[2]، فالأولى هي المبيّنة لهيئة صاحبها وهو الغالب: نجحت مقتدرا، والثانية تبيّن هيئة ما يحمل ضميرا يعود على صاحبها: أكلت التّفاحة لذيذا طعمها.

فأمّا المقصودة وهو الغالب نحو: سافرت منفردا، وأمّا الموطّئة وهي الجامدة الموصوفة مذكورة تمهيدا وتوطئة لما بعدها نحو: أحمد إنسانا تقيّا.

-أنواع الحال:

قد تكون جملة فعلية : رأيت الطّفل يضحك أو اِسميّة: رأيت الطّفل و هو يضحك، ويشترط في الحال الجملة شروط ثلاث[3]:

- "أن تكون خبريّة .
- أن لا تتصدّرها علامة اِستقبال.
- أن تشتمل على رابط يعود على صاحب الحال والرّابط إمّا الضّمير، أوالواو"، ومثال ذلك: خرجت والشمس طالعة أو الواو والضّمير معاً: جاء وهو فرح.

1 .الأصول الوافية، محمود العالم المنزلي، ص109.

2 . المرجع نفسه، ص110.

3 . يراجع: المرجع نفسه، ص نفسها.

- ***الحال شبه جملة:***

إمّا أنْ تقع ظرفا نحو: رأيت الهلال بين السحاب وقد تجيئ جارا ومجرورا نحو: رأيته من خلف السحاب"[1]، لتكون شبه الجملة في محلّ نصب الحال.

- ***الحال مفردة*** :

وقد تجيئ "اِسما مفردا"[2]، ما ليس جملة ولا شبه جملة نحو: عدت سعيداً إلى المنزل.

- **تعدّد الحال** :

يجوز أنْ "تتعدّد الحال وصاحب الحال إمّا واحد وإمّا متعدّد"[3]، فمثال الأولى: عاد الرّجل إلى بيته غضبان تعبا منهكا، ومثال الثّانية: وخرج عليّ وأخواه غاضبين متعبين منهكين، شرط أنْ لا يكون مرتبطا بها حرف العطف الواو.

4/التمييز:

جاء في تعريف التّمييز أنّه: "اِسم فضلة نكرة جامد مفسِّر لما اِنبهم من الذّوات"[4]، وقد جاء في تسميته: المميِّز، التّمييز، المفسِّر،التّفسير، التّبيين والمبيّن، ويسمّى الاِسمُ المفسَّر مميَّزا أو مفسَّرا أومبهما.

[1]. الأصول الوافية، محمود العالم المنزلي، ص110.

[2]. المرجع نفسه، ص نفسها.

[3]. دليل السالك إلى ألفية اِبن مالك، عبد الله فوزان، ص476.

[4]. قطر النّدى، اِبن هشام الأنصاري، ج1 ص237.

- أنواعه:

التمييز نوعان تمييز المفرد (الذات) وتمييز الجملة (النسبة)، و"أكثر وقوعه بعد المقادير ك"جريب نحلا"... والعدد نحو: أحد عشر كوكبا[1]، فتمييز الذّات أو المفرد: هو ما كان مفسّرا لِإسم مبهم جاء في مقدار أو كيل أومساحة أو عدد نحو: "زرعت قنطاراً سكّرا، أعطيته مدّا قمحا، عندي ذراع كتّانا، قرأت عشرين قصّة، أمّا تمييز النّسبة أو الجملة فهو ما كان مفسّرا لجملة مبهمة النّسبة: طابت بلادي نسيما، اِنفجرت الأرض عيوناً، فقد فسّرت نسيما وعيوناً، الجملتين ومن تمييز الجملة تمييز اِسم التفضيل كقولنا: أحمد أبرُّ اِبنٍ.

والعدد نوعان: صريح وهو ما كان معروفا: الواحد والعشرة والعشرون، والمبهم وهو ما كان كناية ويتمثّل في "كم وكأيّن وكذا".

أمّا فيما يتعلّق بأحكام كم وكأيّن وكذا الخاصّة بالعدد المبهم فهي كالآتي:

- كم: وهي على قسمين "اِستخبار وخبر، فإذا كانت اِستخبارا نصبت النكرة وكان مفردا نقول: كم غلاما لك؟ وإذا كانت خبرا جرّت النكرة وجاز أن يكون مفردا وجمعا تقول: كم غلامٍ عندك وكم غلمان عندك"[2]، فقوله اِستخبار يقصد كم الإِستفهاميّة، وقوله الخبر يقصدكم الخبرية، فأمّا **الأولى:** فيُستفهم بها عن العدد المبهم الّذي يُراد تعيينه نحو: كم تلميذا نجح؟ ولها حقّ الصّدارة لأنها من أسماء الإِستفهام، تعرب حسب موقعها من الجملة، وأمّا **الثّانية:** فهي الّتي تكون بمعنى كثير، وتكون إخبارا عن عدد كثير مبهم الكمّيّة نحو: كم عالمٍ ضحّى بنفسه فداءً للعلم، وهي تملك حقّ الصّدارة أيضا.

---

[1]. قطر النّدى، اِبن هشام الأنصاري، ج1 ص238.

[2]. شرح الدروس في النحو، اِبن الدهان، تحقيق اِبراهيم محمد الإدكاوي، مطبعة الأمانة القاهرة ط1991/1م، 572.

– **كأين**: مركبة من "كاف التشبيه وأي المنونة، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأنّ التنوين لما دخل التركيب أشبه النون الأصلية"[1]، و لها معنى كم الخبريّة، وهي توافقها في كلّ أحكامها إلاّ أنّ تمييزها يكون مفردا مجرورا بمن دائما مثل: كأيّن من طالبٍ نجح.

– ***كذا:*** وتأتي على ثلاثة أوجه: "أحدها أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الإشارية...والثاني أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد ... والثالث أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأيّن"[2]، فهي كناية عن عدد مبهم قليلا كان أو كثيرا نحو: عرفت كذا وكذا معلومة، ويغلب عليها تكرارها بالعطف وقد تستعمل مفردة نحو: عرفت كذا معلومة.

أمّا تمييزها فمفرد منصوب دوما ولا يجوز فيه الجرّ.

أمّا حكمها الإعراب فإنّها مبنية عل السكون تعرب بحسب موقعها من الجملة فقد تكون فاعلا: جاء كذا رجلا أو نائب فاعل: عُرِف كذا رجلا أو مفعولا به: عرفت كذا رجلا أو مفعولا فيه: سرتُ كذا ميلاً وكذا ليلة أو مفعولا مطلقا: عصرت البرتقالة كذا عصرة، أو مبتدأ: عندي كذا شهادة أو خبرا: المنتخبون كذا و كذا رجلا.

وكم وكأيّن تشتركان في خمسة أشياء "الإبهام والاِفتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير وإفادة التكثير"[3]، حيث إنّهما كنايتان عن عدد مبهمٍ مجهولٍ جنسهُ ومقدار، أنّهما مبنيّتان، لهما حقّ الصّدارة، كما أنّهما تحتاجان إلى التّمييز، وتفيدان التكثير غالبا.

---

[1]. مغني اللبيب، اِبن هشام، ج3 ص50.
[2]. المصدر نفسه، ج3 ص55،56،57.
[3]. المصدر نفسه، ج3 ص50.

وتختلفان في خمسٍ أحدهما أنّ كأيّن مركبة و"كم بسيطة على الصحيح... والثاني أنّ مميزها مجرور بمن غالبا... والثالث أنّها لا تقع اِستفهامية... والرابع أنها لا تقع مجرورة... والخامس أنّ خبرها لا يقع مفردا"[1]، وأمّا قوله لا تقع مجرورة أنها لا يسبقها حرف جرّ مثل كم حيث تسبق بحرف الجرّ الباء،أمّا كذا فتوافقهما في "البناء و الإبهام والاِفتقار إلى التمييز"[2]، وتخالفهما في أنّها "ليس لها الصدارة... وأنّ تمييزها واجب النصب... وأنّها لا تستعمل غالبا إلاّ معطوفة"[3]، فكذا ليس لها حق الصدارة إذ لا يمكن لأن نقول كذا رجلا حضر، كما أنها تأتي مكرّرة.

- ***أحكامه***:

*أن يكون حكم "تمييز المفرد النصب وهو الأحسن... يجوز فيما دلّ على كيل أو مساحة وجه آخر وهو الجرّ على أنّه مضاف إليه والمميز هو المضاف"[4]، مثل بعت رطل عسلٍ.

* يمتنع الجر في حالات ثلاثة[5]:

الأولى: تمييز العدد كعشرين قلما.

الثانية: ما كان فاعلا في المعنى نحو: اِستقام الولد خلقا.

الثالثة: التمييز المحول نحو: غرست الأرض شجرا"، فالمانع من الجر هنا يكون في تمييز العدد، وتميز النسبة في حالتيه هاتين.

---

1 . مغني اللبيب، اِبن هشام، ج3 ص(52،53،54).
2 . المصدر نفسه، ج3 ص57.
3 . المصدر نفسه، ج3 ص58،59.
4 . دليل السالك إلى ألفية اِبن مالك، عبد الله فوزان، دار المسلم المجلد1 ط1/1998م، ج1 ص495.
5 . المرجع نفسه، ج1 ص499.

* أن يكون العامل في التمييز إمّا "اِسما نحو: اِشتريت رطلا سمنا أو فعلا جامدا: كأفعل التعجب نحو: ما أحسن الصديق خلقا أو فعلا متصرفا يؤدي معنى الجامد نحو: كفى بالله شهيدا أو فعلا متصرفا نحو: طاب خالد نفسا"[1].

* إن كان العامل "اِسما أو فعلا جامدا أو متصرفا بمعنى الجامد"[2]، فلا يجوز تقديم التمييز.

* فيما يتعلق بالتمييز "الواقع بعد أفعل التفضيل... فإن كان فاعلا في المعنى وجب نصبهن فإن لم يكن وجب جرّه بالإضافة"[3]، فتمييز اِسم التفضيل فينصب وجوبا إذا لم يكن من جنس ما قبله: محمّد أكثر علما، ويجرّ إن كان من جنس ما قبله قولك: عمر أفضل رجلٍ، إلاّ إذا كان اِسم التّفضيل قد أضيف إلى اِسم فيجب نصبه كقولك: أنت أفضل النّاس رجلا.

*يجوز نصبه ويجوز جرّه بالإضافة مثل: اِبتعت رطلا سكرا ورطلا من السكر.

2/ المتمّمات التّوابع :

التّوابع باب واسع في اللّغة العربيّة وقد تفنّن أهلها في ذلك وهو على أربعة أقسام : النّعت والتّوكيد والعطف البدل، ولكلّ قسم أقسام أيضا والتّوابع: "عناصر غير إسناديّة يتمّ بها إطالة عنصر إسناديّ أو غير إسناديّ في الجملة، بحيث يكون التّابع مع متبوعه مركّبا واحدا يمثّل عنصرا واحدا في الجملة أ كان هذا العنصر إسناديّا أو غير إسناديّ"[4]، وقد عرّفها "الزّمخشريّ" بأنّها: "الأسماء الّتي لا يمسّها الإعراب إلاّ على سبيل التّبع لغيرها"[5]، أمّا عن حكم إعرابها فإنّه: "لا

[1]. دليل السالك إلى ألفية اِبن مالك، عبد الله فوزان، ج1 ص500.
[2]. المرجع نفسه، ج1 ص500.
[3]. المرجع نفسه، ج1 ص496.
[4]. التّوابع في الجملة العربيّة، محمّدحماسة عبد اللّطيف، ص06.
[5]. المفصّل، الزّمخشري، ص110،111.

يكون إلاّ بسبب متابعتها لمتبوعها فيكون رفعهما أو نصبهما أو جرّهما"[1]، بحسب حركة المتبوع، والتّوابع هي:

1/ النّعت.

2/ البدل.

3/ عطف البيان.

4/ التّوكيد.

5/ العطف (عطف النّسق).

<u>1/ النّعـت:</u>

النعت تابع من التوابع يتبع ما قبله والذي يسمى منعوتا يقول "سيبويه" في الكتاب: "هذا باب مجرى النّعت على المنعوت والشّريك على الشّريك... فأمّا النعت الّذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النّعت مجرورا مثل المنعوت لأنّهما كالإِسم الواحد"[2]، وهذا ما يعني التّبعيّة في الإعراب والتّثنية والجمع والتّعريف والتّنكير والتّأنيث والتّذكير وهذا معنى قوله:" لأنّها كالإِسم الواحد"، أيْ أنْ يأخذ التّابع من المتبوع كلّ صفاته حتّى لكأنّه هو، والنّعت ويقال الصّفة مصطلحان بمعنى واحد في النّحو، وإنْ حاول علماء اللّغة التّفرقة بينهما، فهما قد يختلفان في التّعريف اللّغوي للتّدقيق أكثر، ولكنّهما يصبّان في وظيفة واحدة في النّحو والّذي شاع هو مصطلح "النّعت" الكوفيّ بدلا من مصطلح الصّفة البصريّ، وهو عند المحدثين:" التّابع

[1]. التّوابع في الجملة العربيّة، محمّدحماسة عبد اللّطيف، ص14.

[2]. الكتاب، سيبويه، ج1 ص421.

الّذي يكمّل متبوعه بدلالته على معنى في متبوعه أو في سببيّ متبوعه"[1]، فتعريف القدماء والمحدثين له واحد.

- الغرض منه :

يستعين المتكلّم بالنّعت لغرض من أغراض شتّى يفيدها النّعت بحسب المقام وهي أغراض يتطلّبها المنعوت من أجل أنْ يَتِمّ ويكمل [2] منها:

* التّوضيح: إذا كان المنعوت معرّفا فيزيل النّعت الإِشتراك العارض بينهما.

* التّخصيص: إذا كان المنعوت نكرة لأنّها تدلّ على الشيوع والعموم فينقلها النّعت إلى نوع أخصّ.

وهناك أغراض أخرى كالمدح والذّمّ والتّرحّم والتّوكيد والتّفضيل وغيرها كثير.

- أنوعه:

أ/ الحقيقي : هو الّذي يتوجّه فيه النّعت إلى المنعوت حقيقة مثل:رأيت محمّدا الكريم، ومن أنواعه[3]: "1/مفرد:وهو ما ليس جملة او شبه جملة.

2/ جملة اِسميّة أو فعليّة.

3/ شبه جملة: من جار ومجرورأوظرف"، فمثال الأول: جاء الولد الذّكيّ، هذا ولد مطيع، ومثال الثاني: مررت برجل يتقن عمله، مثال الثالث: ألفت موسيقى من روائع النّغم، أمضيت يوما شمسه حارّة.

---

[1]. التّوابع في الجملة العربيّة، محمّدحماسة عبد اللّطيف، ص23.

[2]. يراجع: المرجع نفسه ص25.

[3]. النحوالعصري، سليمان فياض، ص157.

ب/ السّببي :

وهو ذلك النعت الّذي لا يتوجّه فيه النّعت حقيقة إلى المنعوت بل إلى اِسمٍ آخر له بالمنعوت سبب وعلاقة، وهي علاقة لغويّة في اِتّصال المنعوت الموافق له النّعت بضمير يعود على المنعوت في اللّفظ الظّاهر نحو: "مررت بالكريم أبوه ولقيت موسّعا عليه الدّنيا وأتاني الحسنة أخلاقه، فالّذي أتيت غير صاحب الصّفة وقد وقع موقع اِسمه و عمل فيه ما كان عاملا فيه وكأنّك قلت: مررت بالكريم ولقيت موسّعا عليه وأتاني الحسن، فكما جرى مجرى اِسمه كذلك جرى مجرى صفته"[1]، والنّعت السّببيّ يتبع ما قبله في الحركة الإعرابيّة ويوافق ما بعده في التّذكير والتّأنيث ويأتي غالبا نكرة مفردة.

أحكامه:

* النعت بنوعيه يتبع منعوته في رفعه ونصبه وجرّه وتعريفه وتنكيره... أمّا فيما يتعلق بالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن كان النعت حقيقيا يتبع منعوته فيها... وإن كان النعت سببيا... فيلزم الإفراد ويراعى في تذكيره وتأنيثه الاِسم الذي بعده"[2]، فحق المتبوع أن يتبعه التابع في هذه الأمور.

* يكون النعت "للإيضاح أو التخصيص"[3]، فمثال الأوّل مع المعرفة: جاء الرجل الكريم، والثاني مع النكرة قولنا: جاء رجل كريم.

* ممّا قد يكون نعتا "المصدر وقد كثر وقوعه نعتا... تقول: رأيت في المحكمة قاضيا عدلا وشهودا صدقا"[1]، ويؤوّل المصدران عدل وشهود بمشتق هو عادلا وصادقين.

---

1. الكتاب، سيبويه، ج2 ص22.
2. أوضح المسالك إلى ألفية اِبن مالك، اِبن هشام الأنصاري، ج2 ص180.
3. المصدر نفسه، ج2 ص183.

* من الجائز "أن يقطع النعت عن منعوته، فينصب باِعتباره مفعولا به لفعل محذوف بشرط أن يكون المنعوت مرفوعا أو مجرورا أو يرفع على أنه خبر لمبتدإٍ محذوف، إذا كان المنعوت منصوبا أو مجرورا... كقوله تعالى:(واِمرأته حمالةَ الحطب)[2]، بنصب حمالة على القطع"[3].

* يجوز أن يحذف المنعوت ويقوم "النعت مقامه إذا دلّ عليه دليل"[4]، كأن نقول: لله الحسنى فهو الغفور الرحيم الكريم، فالنعت محذوف وتقدير الكلام: الأسماء الحسنى، ومادلّ عليه الألفاظ: الغفور الرحيم الكريم.

*كما يجوز حذف النعت "إذا دلّ عليه دليل لكنه قليل"[5].

2/ البـدل:

هو التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه ويُسمّى المبدل منه نحو: صاحب تهافت الفلاسفة الإمام أبو حامد الغزالي، يقول "سيبويه" في ذلك: "هذا باب من الفعل يُستعمل في الاِسم ثمّ يُبدل مكان ذلك الاِسم اِسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأوّل، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم ورأيت بني زيدٍ ثلثيهم ورأيت بني عمّك ناسا منهم ورأيت عبد اللّه شخصه"[6]، فالبدل من التوابع حيث يتبع متبوعه المبدلَ منه في الحكم الإعرابيّ.

[1] .أوضح المسالك إلى ألفية اِبن مالك، اِبن هشام الأنصاري، ج2 ص184.
[2] . سورة المسد. الآية4.
[3] . أوضح المسالك إلى ألفية اِبن مالك، عبد الله فوزان، ج2 ص189.
[4] . المرجع نفسه، ج2 ص191.
[5] . المرجع نفسه، ص نفسها.
[6]. الكتاب، سيبويه، ج1 ص152.

- أقسامـه:

للبدل أقسام يراها "اِبن الدهان" على أربعة أضرب "بدل الشيئ هو هو ...وبدل الشيئ من الشيئ وهو بعضه وبدل الاِشتمال وبدل الغلط ولا يقع في قرآن ولا شعر"[1]،فالبدل المطابق أو بدل الكلّ من الكلّ:يكونالتّابع فيه ذات المتبوع نحو: أحبّ العادلَ عمرَ بنَ الخطّاب، أمّا بدل البعض أو الجزء من الكلّ فهو الّذي يكون فيه التّابع جزءً من المتبوع نحو: حفظت القرآن معظمه، قرأت الأقصوصة نصفها، حيث يكون البدل هنا جزءً مادّيّا ولابدّ فيه من الاِشتمال على رابط يعود على المبدل منه، وبدل الاِشتمال ما كان فيه التّابع ممّا يشتمل عليه المتبوع، ليس جزءً قابلا للاِنفصال لأنه صفة من صفاته نحو: أعجبني عمر عدله، يزعجني المنافق خيانته، ولابدّ في بدل الاِشتمال من وجود رابط يعود على المبدل منه، وبدل الغلط ما ذُكر ليكون بدلا من اللّفظ الّذي سبق إليه اللّسان فذُكر غلطا نحو: جاء محمّد، عليّ، فهنا أُريد ذِكْر عليّ، ولكنّ اللّسان سبق إلى محمّد، فوقع الغلط وتمَّ اِستدراكه فأُبدل منه عليّ.

-الغرض منه:

والغرض من البدل هو: "الإيضاح ورفع الاِلتباس، وإزالةالتوسع والمجاز"[2]، فهو يوضح المبدل منه ويجلّيه.

- أحكـامه:

من بين أحكام البدل أنّه: "يجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة، والمظهر من المضمر والمضمر من المظهر، والمضمر من المضمر والمظهر

[1]. شرح الدروس في النحو، اِبن الدهان، ص530.

[2]. أسرار العربية، اِبن الأنباري، ص298.

من المظهر"[1]، فليس من شروطه التّطابق في التّعريف والتّنكير نحو: "اِحفظ القصيدة قصيدة نزار"، حيث أبدلت النكرة (قصيدة) من المعرفة (القصيدة)،كما يجوز إبدال الظّاهر من الضّمير نحو: رأيناكم خمستكم.

* أن يتطابق البدل مع "المبدل منه في الإعراب"[2]، نقول: أعجبني النبيُ خلقُه، أعجِبت بالنبيِ خلقهِ، اِستشعرت النبيَ خلقه.

* أن يبدل من اِسم الإستفهام واِسم الشرط حيث: "إذا أبدل من اِسم الاِستفهام أو اِسم الشرط، ذكر مع البدل الحرف الذي يؤدي معنى الاِستفهام أو أو الشرط، وذلك لأنّ الاِستفهام يتضمن حرف الاِستفهام واِسم الشرط يتضمن حرف الشرط"[3]، ومثال ذلك: ما تحبّ؟ أخيرا بنفسك أم شرّا بها؟ متى تذهب إن صباحا أو مساء أذهب معك.

- يُبدل "الفعل من الفعل... وتبدل الجملة من الجملة"[4]، ومثال ذلك قولنا: قال الرّجل حدّثنا بالخبر، شاهدْ الأساطير تجد عجبا تلق غريبا.

3/ عطف البيان:

عطف البيان من التوابع ومعنى عطف البيان: "أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل تقول: قام محمّد أخوك "[5]، فهو تابع جامد يكشف المراد من المتبوع ويوضّحه، فقد قامت كلمة أخوك بتوضيح وتفسير كلمة محمّد التي كانت غريبة فمن هو محمّد المذكور؟ وعطف البيان وضّح وبيّن من هو.

---

[1] . اللّمع، اِبن جنّي، ص70.
[2] . التوابع في الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص159.
[3] . المرجع نفسه، ص162.
[4] . المرجع نفسه، ص163.
[5] .اللّمع، اِبن جنّي، ص70.

-الغرض منه:

وغرضه أيضا كالبدل "رفع اللبس كما في الوصف، ولهذا يجب أن يكون أحد الإِسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفا به ليخصّه من غيره، لأنّه لا يكون لا إلاّ بعد اِسم مشترك"[1]، حيث على عطف البيان أنْ يكون أوضح من متبوعه وأشهر.

- أحكـامه:

* يؤتى به "لتوضيح متبوعه أو تخصيصه إلاّ أنّ هذا في الجامد وتلك في المشتق"[2]، فعطف البيان فليس هو المقصود بالحكم كالبدل، إنّما المتبوع هو المقصود، فعطف البيان لتوضيح هذا التّابع.

* قد يكون عطف البيان "واجب الذكر غير مستغنى عنه كقولك: هند قام زيد أخوها"[3].

4/ التّوكيد :

هو واحد من التّوابع و"يكون على ضربين: توكيد بتكرار اللفظ، وتوكيد بألفاظ محصورة، فالذي يكون بتكرار اللفظ لا يخص معرفة ولا نكرة ولا اِسما ولا فعلا ولا حرفا بل يكون في الجميع"[4]، و "الأسماء المؤكّد بها تسعة وهي: نفسه وعينه وكلّه وأجمع وأجمعون وجمعاء وجمع وكلا وكلتا"[5]، وهو "لفظ يتبع الإِسم المؤكد في إعرابه لرفع اللّبس وإزالة الإِتساع، وإنّما تؤكّد المعارف دون النكرات مظهرها ومضمرها"[6]،وقد يقصد "اِبن جني" بالإِتساع أنّ التوكيد يحصر المؤكَد،

---

[1] . أسرار العربية، اِبن الأنباري، ص296.

[2] . شرح شذور الذهب، الجوجري، ج1 ص778.

[3] . المصدر نفسه، ص780.

[4] . شرح الدروس في النحو، اِبن الدهان، ص523.

[5] . اللّمع، اِبن جني، ص68.

[6] . المصدر نفسه، ص نفسها.

فعندما نقول: حضر الطالب نفسه، فنحن نؤكّد على الطالب ذاته من جهة، ونحصر الحضور فيه من جهة أخرى.

- أنواعه:

أ- توكيد لفظيّ: "كرّر بتكرير اللفظ صار التكرير صريحا لأنّه لفظي"[1]، وهو تكرار المؤكّد بلفظه أو مرادفه سواء أ كان اِسما أو فعلا أو حرفا أو ضميرا أو جملة نحو : العلمَ العلمَ، أعلم أعلم ذلك ، لا، لا أخذل أهلي، أُدخل أنت وصديقك، العلم نبراس العلم نبراس.

ب- توكيد معنوي: ويكون "بلفظ غير الأوّل ويقال له غير الصريح لأنّه معنوي"[2]، وهو خاصّ بالأسماء المعرفة وله ألفاظه هي: نفس، عين، ذات، كلا، كلتا، جميع، أجمع، كلّ، عامّة، على أنْ تشتمل على رابط يعود على المؤكّد يوافقه في التّذكير والتّأنيث إلاّ لفظتي جمعاء وأجمعون، فتكونان بلا رابط.

- أحكامه :

* هو من الأسماء التي "لا يمسها الإعراب إلاّ على سبيل التبع"[3]،فيعرب إعراب التّابع.

* لا يؤكد "المظهر بالمضمر بل بمثله، ويؤكد المضمر بمثله "[4]، كقولنا: اِستشرته هو، وذهبنا نحن.

* لفظة نفس "عبارة عن حقيقة الموجود دون معنى زائد"[1]، ولفظة عين "يراد بها حقيقة ذات"[2]، ذات"[2]، وتصلحان للمؤكّد أ كان مفردا أو مثنّى أو جمعا نحو: رأيت الرّجل نفسه وعينه ورأيت

---

1 . الإرشاد إلى علم الإعراب، القرشي الكيشي، تحقيق عبدالله علي الحسيني البركاتي ومحمد سالم العميري مكة 1987م، ص359.

2 .المصدر نفسه ، ص نفسها.

3 .المصدر نفسه، ص357.

4 . المصدر نفسه، ص395.

الرّجلين أعينهما وأنفسهما ورأيت الرّجال أعينهم وأنفسهم، وقد يلتحق بهما حرف الجرّ فيقال: جاء الرّجل بنفسه وبعينه، وهو هنا حرف جرّ زائد أمّا التّوكيد فهو مجرور لفظا وله محلّه من الإعراب بالضّمّ أو النّصب أو الجرّ بحسب حركة المتبوع.

* لفظة ذات "في معنى النفس والحقيقة"[3]، ولابدّ لها من ضمير يعود على المؤكد.

* لا يجوز عطف بعض التوكيد على بعض وهذا لأنّ "الشيئ إنّما يعطف على نفسه"[4]، لا على جزئه.

* لا تؤكّد النكرة في مذهب البصريين "لأنّ حاجة النكرة إلى التعريف أمسّ من حاجتها إلى التوكيد... لأنّ مدلول النكرة الشيوع ومدلول التأكيد التخصيص فيتناقضان... وجوّزه الكوفيون في النكرة المحدودة لقربها من المعرفة"[5].

* لفظة "أجمع للمذكّر أو المؤنّث وهي "اِسم يؤكد به الإِسم الذي لا يتبعض، ولا يؤكد به من يعقل... وأنّه لا يثنّى"[6]، يقال: هذه القبيلة بأجمعها والرّجال أجمعهم ولا يقال: هاتان القبيلتان أجمعان، وقد يشتمل اللّفظ هنا على ضمير يعود على المؤكّد –كما سبق– كما قد لا يشتمل فيقال: جاء مضر وهاشم أجمع.

5/ العطف:

---

1. الإرشاد إلى علم الإعراب،القرشي الكيشي، ص227.
2. المصدرنفسه، ص نفسها.
3. المصدرنفسه، ص230.
4. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، تحقيق حنا جميل حداد، مكتبة المنار الأردن ط1985/1م، ص224.
5. الإرشاد إلى علم الإعراب، القرشي الكيشي، ص361.
6. المصدر نفسه ص223.

يكون العطف بالحرف،ويسمّى عطف النّسق، و"حروف العطف يتبع ما بعدها ما قبلها"[1]،والمعطوف بالحرف تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه حرف عطف.

- ***حروف العطف*** : عشرة وهي:" الواو، الفاء، ثمّ، أو، أم، لا، بل، لكن الخفيفة، وإمّا مكسورة مكرّرة، وحتّى"[2].

- ***معانيها:***

الحرف.	المعنــــــى.	المثـــــال.
الواو[3]	جامعة عاطفة بدلا من القسم أن تكون خلف من ربّ أن تكون حرفا من حروف الاِبتداء. أن تكون زائدة	جاء علي وعمر. "والشمس وضحاها"[4]. والعلم مفيد. كنت ولا شيئ لك.
الفاء [5]	التفرق على المواصلة(أي الترتيب والتّعقيب).	جاءت سعاد فزينب. (مجيئ سعاد أوّلا يليه مباشرة زينب بعد مدّة قصيرة).

[1] . شرح الدروس في النحو، اِبن الدهان، ص548.
[2]. اللّمع، اِبن جنّي، ص72.
[3] . شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص247،249.
[4] . سورة الشمس. الآية01.
[5] .براجع: اللمع، اِبن جني، ص72.

ثمّ[1] .	المهلة والتّراخي.	جاءت سعاد ثمّ زينب . (مجيء سعاد يليه مجيء زينب بعد مدّةزمنية) .
حتّى[2]	أصلها الغاية.	يموت النّاس حتّى الأنبياءُ.
أوْ[3]	أن تكون شكا. أن تكون تخييرا. أن تكون لإباحة. أن يضمر بعدها أن وتكون في معنى إلاّ أن.	لبث أهل الكهف يوما أو بعض يوم. -أُدرس علم النّفس أو الأدب. -خذ العلم من العا لم أو القيه. لأجتهدنّ أو أنجح.
أمْ[4]	أن تكون معادلة لِاسم الاِستفهام وتكون معها بمنزلة أيّ.	أزيد عندك أم عمرو؟

1. يراجع: المصدرنفسه، ص نفسها.
2. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص256.
3. المصدر نفسه، ص251
4. المصدر نفسه، ص نفسها.

بلْ [1]	أن تكون اِستدراكا بعد غلط أو سهو أو نسيان. أن تكون لترك الشيئ لما هو أهم منه. الإضراب وهو يجمع هذين المعنيين.	أكلت البرتقال بل التفاح. جاء زيد فأكرمته بل أجلسته في مجلسي.
لكنْ[2]	أن تكون اِستدراكا بعد نفي.	- لا تذهب هند لكنْ سعاد.
لا[3]	أن تكون نفيا	حضر سعيد لا محمّد.

- أحكام تتعلّق بعطف النّسق:

* يعطف الإسم على الإسم "إذا اِتفقا في الحال، والفعل على الفعل إذا اِتفقا في الزمان"[4]، نقول: جاء محمد وأحمد، ولا نقول: جاء محمد والدرس، ونقول: اِجتهد عمر ونجح، ولا نقول: يجتهد عمر ونجح.

* يعطف "المظهر على المظهر، والمضمر على المضمر، والمظهر على المضمر، والمضمر على المظهر"[5]، وأمثلة ذلك: جاء علي وأحمد، مررت بك وإياه، مررت بك وأحمد، جاء أحمد وأنت.

* هذا التابع "لا يتبع إلاّ بتوسط حرف"[1]، وهو حرف العطف.

---

[1] . شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص254.
[2] .المصدر نفسه ص255.
[3] . المصدر نفسه، ص251.
[4] . اللمع، اِبن جنّي، ص73.
[5] . المصدر نفسه، ص نفسها.

* لا يجوز حذف "حرف العطف مع بقاء المعطوف، ويستثنى من ذلك الواو وأو"[2]، فإنّه يجوز حذفهما مع بقاء معطوفهما.

* إذا تمّ تأكيد الضمير "يجوز العطف عليه بدون إعادة الخافض"[3]، كقولنا: اِستأنست بك أنت وأبيك.

3/متمّمات في شكل أساليب (المتمّمات الأسلوبيّة):

هي الّتي تأتي في شكل أساليب معروفة في العربيّة: أسلوب النّداء، أسلوب الاِختصاص، أسلوب الإغراء والتّحذير، وأسلوب الاِستثناء ولذلك فقد اِرتأينا أنْ تفرد لوحدها –وإنْ كانت الأوائل دون الأخيرة تدخل في باب المفعول به– ويعود السّبب إلى أنّ لهذه الأساليب عناصر خاصّة بها، ولا يوجد ذلك في المفعول به، ولذا وجب إفرادها تحت عنوان: متمّمات في شكل أساليب من باب التّخصيص أكثر، وقد يكون تسميتها بالمتمّمات الأسلوبيّة أكثر إيضاحا واِختصارا، وهذه المتمّمات الّتي في شكل أساليب هي:

1/ أسلوبالاِختصاص.

2/ أسلوب التّحذير.

3/ أسلوب الإغراء.

4/ أسلوب النّداء.

5 / أسلوبالاِستثناء.

---

1. شرح المفصل،اِبن يعيش، ج3 ص74.
2. التوابع في الجملة العربية، محمد حماسة، ص147.
3. المرجع نفسه، ص143.

1/ الإختصاص:

هو أسلوب من أساليب العربيّة يتكوّن من الإسم المخصوص أوالمختصّ "يذكر فيه اِسم ظاهر بعد ضمير المتكلّم، ويذكر هذا الإسم غالبا لبيان المقصود من ضمير المتكلم، ويسمى مختصا، وقد يكون هذا الإسم المختص معرفا بأل أو بالإضافة إلى معرف بأل، ويعرب الإسم المختص في كل الحالات منصوبا على أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره مثلا: أخصّ أو أعني"[1] كقولنا: نحن – الطلاّبَ – علينا بالجدّ والعمل.

ولعلّ الغرض والهدف المرجوّ من الإختصاص: "إمّا فخر نحو: عليّ – أيّها الكريم –يعتمد عليه، أو تواضع نحو: إنّي – أيّها العبد – فقير إلى عفو ربيّ أو بيان المقصود بالضّمير نحو: نحن – العربَ – أقرب النّاس للضّيف"[2]، فالإسم الخصوص هنا مفعول به لفعل محذوف تقديره أخص.

- ما يتوجّب توافره في الإسم المخصوص:

1/ أنْ يكون معرّفا ب" ال" أو معرّفا بالإضافة، وقد يكون بلفظتي أيّتها أو أيّتها، ويعرب ما بعدهما نعتا مرفوعا إتباعا للفظ أيّ.

2/ أنْ لا يكون نكرة أو ضميرا أو اِسم إشارة أو اِسما موصولا و أمّا جملة أخصّ فهي: في محلّ نصب الحال.[3]

2/ التّحذير:

[1] . النحو العصري، سليمان فياض، ص259.

[2] . نحو اللّغةالعربيّة، أسعد النّادري، ص622.

[3] . المرجع نفسه، ص نفسها.

التحذير أسلوب يقول عنه"سيبويه" في باب: "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره اِستغناءِ عنه، وهذا باب ماجرى منه على الأمر والتّحذير حيث يقول: وذلك قولك إذا كنت تحذر إيّاك،كأنّك قلت إيّاك نحِّ...ومن ذلك أنْ تقول نفسَك يا فلان أيْ: اِتّقِ نفسك... ومن ذلك أيضا قولك: إيّاك والأسد وإيّاي والشّر، كأنّه قال: إيّاك فاِتّقينّ والأسد كأنّه قال: إيّاي لأتّقينّ والشّرّ، فإيّاك متّقى والأسد والشّرّ متقّيان فكلاهما مفعول ومفعول معه"[1]، فهو أسلوب فيه مفعول به وفعله محذوف مقدّر.

ويعلل لحذفه فيقول: "وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء... لكثرتها في كلامهم واِستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذّكر"[2]، وينصب في هذا الأسلوب الإِسم المحذّر منه بفعل تقديره: اِحذر أو اِجتنب أو باعد أو"اِتّق...جانب... خلّ"[3]، وقد يكون الإِسم المحذر منه مكرّرا أو معطوفا عليه، فيكون حذف العامل وجوبا في مثل: النميمة النميمة، الغش والكذب، وجائزا في غير هاتين الحالتين، يقول صاحب شرح المفصل: "فلو أفردت فقلت: الأسد، جاز ظهور العامل، فإذا قلت: الأسد الأسد، لم يجز أن تقول: اِتّق الأسد الأسد"[4]، ويحذر بإيّاك وفروعها ويكون بعدها المحذّر منه اِسما ظاهرا مسبوقا بالواو نحو: إيّاك والنّميمة أو غير مسبوق بها: إيّاك النّميمة أو مجرورا بمنْ نحو: إيّاك من النّميمة.

– إعرابه :

[1]. الكتاب، سيبويه، ج1 ص274.

[2].المصدر نفسه، ص نفسها.

[3]. شرح المفصل، اِبن بعيش، ج2 ص29.

[4]. المصدر نفسه،ص نفسها.

يُعرب المحذّر منه مفعولا به لفعل محذوف تقديره " اِحذر أو باعد أو جانب، فإنّ "اِنتصاب هذه الأسماء بفعل مضمر تقديره: اِتّق...جانب... خلّ"[1]، وأمّا إيّاك: فهي ضمير مبنيّ في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره اِحذر كقولنا في: إيّاك الكذب وكأنّنا نقول:أحذّرك من الكذب، و"قولهم: إياك والأسد، فإيّاك اِسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر وتقديره إيّاك باعد...وما أشبهه والأسد معطوف على إيّاك"[2]، فالأسد إذن معطوف عليه في الإعراب.

3/ الإغراء:

وهو حثّ المخاطب على أمر محمود ليفعله وذلك ب "اِلزام المخاطب العكوف"[3] عليه، و"كذلك قالوا في الإغراء: أخاك أخاك، واِنتصاب هذه الأسماء بفعل مضمر وتقديره... اِلزم"[4]،حيث يُنصب الاِسم المغرى به بفعلٍ هذا تقديره.

وقد يكون الاِسم المغرى به مكرّرا أو معطوفا عليه فيكون حذف العامل وجوبا في مثل: الخلقَ الخلقَ، الخلقَ والأدبَ، يقول صاحب همع الهوامع: "إنّما يجب الإضمارعلى صورتين: إذا عطف أو كرّر، ويجوز الإظهار فيما عداهما"[5]، حيث يجوز الحذف نحو: العلمَ، لأنه لا معطوف ولا مكرّر.

- إعرابه:

---

[1] . شرح المفصل، اِبن يعيش، ج2ص29.

[2] . المصدر نفسه، ج2 ص25.

[3] . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السّيوطي، ج2 ص20.

[4] .شرح المفصل، اِبن يعيش، ج ص29.

[5] . همع الهوامع، السيوطي، ج2 ص20.

يُعرب الاِسم المغرى به مفعولا به لفعل محذوف تقديره اِلزم مثل: الإسلام الإسلام، وتعرب الإسلام الثّانية توكيدا للأولى.

4/ المنادى:

هو أسلوب يُطلب به إقبال المنادى أو اِلتفاته إلى أمر و له أدوات هي: الهمزة، يا،آ،هيا، وا.

لنداء القريب.	لنداء البعيد.	للنداء عامّة.	لنداء المندوب.
أ ، أيْ	آ ، أيا ، هيا	يا	وا

- أنواعه:

أمّا عن أنواعه فهي:"مفرد ومضاف ومضارع للمضاف:

والمفرد على ضربين: نكرة ومعرفة، فالنكرة منصوب على الأصل... والمعرفة على ضربين أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء نحو: يا زيد والثاني: ما تعرف بالنداء، وهو على ضربين أحدهما: ما لا حرف تعريف فيه نحو: يا رجل... والثاني: مافيه لام المعرفة، فهذا ينادى بيا أيها نحو قولك: يا أيها الرجل، وإنّما جاءوا (بأيّ) لتكون صلة إلى نداء ما فيه الألف واللام ، لأنهما لا يليان (يا) لأنّها تخصِص"[1]، فمثال المفرد النكرة :يا رجلا، وتسمى النكرة المقصودة، والمعرفة كقولنا: يا عمرُ، بالضم لأنّه اِسم علم فهو معرفة، وقولنا: يا رجل وهو معروف بالرغم من أنّ رجل نكرة وهي النكرة المقصودة، لهذا قال صاحب الكتاب: ماتعرف بالنداء...وما لا حرف تعريف فيه.

و"**المضاف** على ضربين أحدهما: ما كان علما... والثاني: ما كان غير علم نحو: يا أخا زيد...

[1]. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص264.

والمضارع للمضاف ما اِتصل به كلام حتى طال نحو: يا خبرا من زيد، يا راكبا فرسا"[1]، فالمضاف مثل: يا طلابَ الجامعةِ العلمَ، فطلاب منادى وهو مضاف، ومثال الشبيه بالمضاف قولنا: يا واسعا علمه، فواسعا منادى ولكنه ليس مضافا، ولكن إذا حذفنا لفظة علمه كان هناك نقص في الجملة وإذا أضيفت كان المعنى تامّا، لذا أضيفت والمنادى كان شبيها بالمضاف لإضافة كلمة لكنها ليست مضافا إليه.

- إعرابه:

يعرب المنادى "مفعولا به بفعل لازم الإضمار... يقدر بأنادي أو أدعو"[2]، كما أنّ "المفرد مبني على الضم... والمضاف نصب"[3]، حيث يعرب المنادى المفرد والنّكرة المقصودة مبنيّين على ما يرفعان به من ضمّ :يا مسلم، يا محمّد، أو ألف: يا مسلمان، يا محمّدان، أو واو: يا مسلمون، يا محمّدون.

وأمّا المنادى النّكرة غير المقصودة، والمنادى المضاف والشّبيه بالمضاف فيكون كل منها منصوبا.

- أغراض النّداء :

ويمكن القول أنّ لهذا الأسلوب "النّداء" أغراضا، فقد يكون لعامّة النّداء أو بغرض الاِستغاثة بالمنادى أو منه أو قد يكون تفجّعا عليه أو يكون متوجّعا منه،كما قد يكون للتّعجّب أويكون للتّرخيم.

---

[1]. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص256.

[2]. همع الهوامع، السيوطي، ج2 ص25.

[3]. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص259.

أ/ نداء النّدبة: هو واحد من أنواع النّداء المعروفة يكون لنداء المتفجّع عليه : وا محمّدا أو المتوجّع منه: وارجلاه، وارأساه، "وهو منصوب تقول في نحو منه: وازيداه، وامحمداه، واعزّاه"[1] ويكون أحدَ الأشكال الآتية: وا محمّدُ، وا محمّدا، وا محمّداه، فقد ألحقوا الألف في آخر المندوب لأنهم "أرادوا مدّ الصوت لأنّه موضع تفجّع وبكاء"[2]، وتذكر الألف وهاء النّدبة وقد تحذف الهاء لتبقى الألف وقد يحذفان معاً.

ب/ نداء التّعجّب: نوع آخر من أنواع النّداء، تعجّبا من المنادى نفسه، ويكون على أحد الأنماط الآتية : يا للرّجلِ، يا رجلا، يارجلُ، يا له رجلا، يا له من رجلٍ.

ج/ نداء الإِستغاثة: أسلوب آخر للنّداء، ف"الإِستغاثة دعاء المستغيث المستغاث"[3]،و"يختصّ بنداء من يُعين على شدّة"[4]، وتكون "لام المستغاث من لأجله مكسورة"[5]،و"تجرّ اللام المفتوحة منادى متعجبا منه أو مستغاثا به متعلقة بفعل النداء وقيل بحرفه"[6]، ويقصد بالمتعجب منه المستغاث منه ويتكوّن من:

1- الأداة: يا ولا يستعان بغيرها.

2- المستغاث به: المنادى؛ مجرور دوما بلام مفتوحة.

3- المستغاث له أو منه: ويُجرّ بلام مكسورة.

---

[1].مقدمة في النحو، خلف الأحمر، تحقيق عز التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ط1961/3م، ص78.

[2] .شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص272.

[3] . همع الهوامع، السيوطي، ج2 ص53.

[4]. النّحو العصري. سليمان فيّاض، ص246.

[5] .شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص271.

[6] . همع الهوامع، السيوطي، ج2 ص53.

و مثال ذلك: يا للأغنياء للفقراء.

حرف الاِستغاثة مستغاث به مستغاث له.

وقولنا: يا للفلسطينيّين من الصّهاينة.

حرف الاِستغاثة مستغاث له مستغاث منه.

د/ نداء التّرخيم: نوع أيضا من أنواع النّداء "حيث يتمّ حذف آخر المنادى... فلا يرخم غير المنادى إلاّ لضرورة بشرط صلاحيته للنداء"[1]، كما لا يُرخّم من الأسماء إلاّ:

1- ما كان مختوما بتاء التّأنيث: يا عائشَ، يا مديحَ، والأصل عائشة ومديحة.

2- العَلَم الرّباعي فأكثر، غير المركّب مذكّرا كان أو مؤنّثا: يا حارِ، يا عثْمَ، يا نعم والأصل: حارث وعثمان ونعمان.

- ***أحكامه:***

* يجوز اِستعمال "يا في الندبة إذا وجد قرينة"[2]، يدل عليها المعنى كقولنا: يا مصيبتاه.

* يكون حذف حرف النداء ممتنعا في الحالات:

-"المنادى المندوب، المنادى إذا كان ضمير المخاطب من يجيز نداءه نحو: يا إياك قد كفيتك... أمّا ضمير المخاطب فلا ينادى مطلقا، المنادى المستغاث"[3]، فإذا حذف حرف النداء في الندبة والاِستغاثة لم يُتعرّف عليهما، فحرف النداء هو الدال عليهما.

[1] .يراجع: همع الهوامع، السيوطي، ج2 ص57.

[2] . دليل السالك إلى ألفية اِبن مالك، عبد الله فوزان، ج2 ص251.

[3] . المرجع نفسه، ج2 ص252.

* ويكون الحذف جائزا إذا كان "المنادى اِسم جنس لمعين كقولهم: أصبح ليل أي يا ليل، إذا كان المنادى اِسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب"[1]، كقولنا أنتم هؤلاء تفعلون ما تشاءون أي يا هؤلاء.

* يجوز الأوجه"ياعباد ويا عبادي ويا عبادا"[2]،إذا نودي مضاف إلى ياء المتكلم.

5/ الاِستثناء:

الاِستثناء من الأساليب العربية وله عناصره، حيث: "ليس يخلو الاِستثناء من أنْ يكون في كلام موجب وغير موجب فالاِستثناء من الكلام الموجب نصب مثال ذلك: جاء القوم إلاّ زيدا، فاِنتصاب الاِسم إنّما هو بما تقدّم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسّط "إلاّ" كما أنّ الاِسم الّذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسّط الواو"[3]، وهو إخراج ما بعد إلاّ أو إحدى أخواتها من أدوات الاِستثناء من حكم ما قبله نحو: جاء التّلاميذ إلاّ عليّا، والمخرج يسمّى مستثنى والمخرج منه مستثنى منه، وللاِستثناء أدوات هي: "إلاّ،غير وسوى ... وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون"[4]، وهي ثمانية.

أ- المستثنى: وهو قسمان: "فإن كان من موجب فلا يخلو أن يكون متصلا في الجنسية أو منقطعا عنها، وكلاهما منصوب لفظا أو موضعا"[5]، فالمتّصل ما كان من جنس المستثنى: جاء الرّجال إلاّ عمر، والمنقطع ما ليس من جنس ما أُستُثني منه نحو : جاء المسافرون إلاّ أمتعتَهم، و

---

[1] . دليل السالك إلى ألفية اِبن مالك، عبد الله فوزان، ج2 ص252،253.

[2] . شرح الدروس في النحو، اِبن الدهان،ص452.

[3]. المقتصد، الجرجاني، المجلّد2 ص681.

[4]. جامع الدّروس العربيّة، الغلاييني، ج3 ص94.

[5] . شرح الدروس في النحو، اِبن الدهان، ص273.

قوله تعالى:" وإذ قلنا للملائكة أُسجدوا فسجدوا إلاّ إبليسَ"[1]، والاِستثناء المتّصل يفيد التّخصيص بعد التّعميم ويزيل ما يظنّه السّامع من عموم الحكم، وهو الاِستثناء الحقيقي أمّا الاِستثناء المنقطع فيفيد الاِستدراك لا التّخصيص لأنّ الشّيء إنّما يُخصّص جنسه كالمثال الأوّل، أمّا اِستثناء ما ليس من الجنس كالمثال الثّاني فإبليس لا ينتمي إلى الملائكة ولفظ المسافرين لا يتناول الأمتعة ولا يدلّ عليها، ولذا فقد كان الاِستثناء هنا اِستدراكا حتّى لا يتوهّم السّامع أنّ إبليس سجد مع الملائكة (وما هو من جنسهم)، وأنّ الأمتعة جاءت مع المسافرين.

-أحكامه:

* إنّ "المستثنى منصوب بإضمار فعل معناه لا أعني"[2].

* قد يكون ما قبل إلاّ كلاما تاما، كما قد يكون غير تام "فإن كان تاما، جاز فيه بعد إلاّ وجهان: الرفع على البدل والنصب على الاِستثناء... وإن كان غير تام سلطت ما قبل إلاّ على ما بعدها، فأعطيته قسطه من الإعراب وذلك نحو: ما قام إلاّ زيد وما رأيت إلاّ زيدا وما مررت إلاّ بزيد"[3]، ومثال الأوّل: عليه نحو: ينجح التّلاميذ إلاّ المتهاونُ أو المتهاونَ فالأولى رفع على البدل والثانية نصب على الاِستثناء، وأمّا مثال الثاني: ما اِجتهد إلاّ أحمد، ما عرفت إلا أحمد، ما اِستأنست إلاّ بأحمد.

* حكم إلاّ وأن تكون: أنهما للاِستثناء "المنقطع، وأن يكون في موضع نصب على الاِستثناء المنقطع، وما بعد أن يكون يجوز فيه الرفع على أن تجعل كان بمعنى الحدوث والوقوع، والنصب على أن تجعل يكون ناقصة واِسمها مضمر فيها، وما بعدها خبر لها"[4]، حيث ينصب المستثنى

---

1. سورة البقرة. الآية 34.
2. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص177.
3. المصدر نفسه، ص174.
4. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص181.

ب"إلاّ" المنقطع سواء أ تقدّم على المستثنى منه أو تأخّر و في كلام منفيّ أو مثبت نحو: جاء الفرسان إلاّ أحصنتهم، جاءِ إلاّ أحصنتَهم الفرسان، ما جاء الفرسان إلاّ أحصنتهم.

*حكم غير: "أن تعرب بإعراب الِاسم الذي يقع بعد إلاّ، وأن يجرّ ما بعدها بإضافتها إليه لأنّها اِسم، وحق الأسماء أن تتسلط عليها العوامل، وأن تضاف إلى ما يخصها إن كانت مبهمة، فخالفت إلاّ من هذا الوجه، وإن كانت موافقة لها في المعنى من وجه آخر، وهو إخراج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها، ولهذا دخلت في باب الِاستثناء"[1]، فهي لفظ نكرة مبهم بها توصف النّكرة مع إضافتها إلى معرفة نحو: حضر الِاجتماع شخص غيرُك أو غير فلان.

حيث تحمل (غير) على (إلاّ) فتفيد الِاستثناء والمستثنى بها يكون مجرورا بالإضافة إليها نحو: جاءت الفتيات غير أمينة أو غير هندٍ، أمّا (ليس ولا يكون) فهي من الأفعال الناقصة التي ترفع الِاسم وتنصب الخبر وقد تكون الِاثنتان بمعنى (إلاّ) الِاستثنائية، والمستثنى بعدها يجب نصبه لأنّه خبر لهما نحو: حضرت البنات ليست خولة أو لا تكون خولة، والمعنى: أنّهنّ حضرن إلاّ هندا، واِسمهما ضمير مستتر يعود على المستثنى منه.

*حكم: ما خلا، ماعدا،ليس ولا يكون: إضمار الفاعل فيها حيث "ينصب ما بعدهن، وفيهن معنى الِاستثناء كأنك قلت: ما خلا بعضهم زيدا، وما عدا أحدهم عمرا، وليس الآتي عبد الله، ولا يكون أحدهم بشرا، إلاّ أنّ الفاعل فيهن لا يجوز إظهاره لأنّه أُستغني عنه بدلالة الكلام عليه، وأجمع النحويون على نصب ما بعدهن"[2]، وما خلا وما عدا يغلب عليهاالنصب، ولا يجوز الجرّ لأنّهما في هذه الحالة فعلان، وما المصدريّة ترتبط بالأفعال ولا تسبق الحروف والمصدرالمؤوّل منصوب على الحال بعد تقديره :جاءت النساء خاليات من هندٍ، أمّا ليس ولا يكون فهي من

---

[1] . المصدر نفسه، ص178.

[2] . المصدر نفسه، ص179.

الأفعال الناقصة التي ترفع الاِسم وتنصب الخبر وقد تكون الاِثنتان بمعنى (إلاّ) الاِستثنائية، والمستثنى بعدها يجب نصبه لأنّه خبر لهما نحو: حضرت البنات ليست خولة أو لا تكون خولة، والمعنى أنّهنّ حضرن إلاّ هندا، واِسمهما ضمير مستتر يعود على المستثنى منه.

* لاسيّما: المركّبة من سيَّ يعني: مثل ومثنّاها سيّان، ومن لا النّافية للجنس الّتي تُستعمل لترجيح ما بعدها على ما قبلها نحو: اِجتهد القسم لاسيّما خالد، فقد رجّح اِجتهاد خالد على غيره من أهل القسم، وحكمها تقدير "ما فيها زائدة، وتجرّ ما بعدها بإضافة سيّ كقولك: لاسيّ زيد، هذا هو الوجه، ويجوز الرفع على أن تجعل ما بمعنى الذي، وتضمر المبتدأ كأنك قلت: لاسيّ الذي هو زيد أي مثل الذي هو زيد وهو قبيح لجعلك (ما) للآدميين"[1]، والمستثنى بها إنْ كان نكرة جاز جرّه ورفعه ونصبه نحو: كلّ تلميذ مُحبٌّ ولاسيّما تلميذٍ مثلِك أو تلميذٌ مثلُك أو تلميذاً مثلَك، وجرّه أوْلى.

[1]. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص181.

4/المتممـات المجرورة:

المتممات المجرورة ويسميها البعض ب "المكمّلات المجرورة وهي أسماء فضلات زائدة لغرض ما في الجملة العربيّة المفيدة على ركنيها الأساسين المسند والمسند إليه"[1]،وهي تردُ مع الجملة الإِسميّة والفعليّة في واحدة من الصور الآتية:

1"- صورة الأسماء المجرورة بحرف جرّ.

2- صورة الأسماء المضافة إلى اِسم قبلها فيما يسمّيه النّحاة المتخصّصون بالمركّب الإضافي"[2]، والمركب الإضافي هو المضاف والمضاف إليه.

1/ الإِسم المجرور بحرف الجرّ:

تكلّم "سيبويه" عن الإِسم المجرور فيقول في باب الجرّ أنّه:"شيئ ليس باِسم ولا ظرف... قولك: مررت بعبد الله وهذا لعبد الله، وما أنت كزيدٍ، ويالك بكرٍ، وتا الله لا أفعل ذلك، ومن وفي ومذْ وعن وربّ وما أشبه ذلك، وكذلك أخذته عن زيد وإلى زيد"[3]، فهذا "سيبويه" يسمّى الإِسم المجرور بشيئ ليس باِسم ولا ظرف ما اِشتمل على حرف جرّ.

وحروف الجرّ هي: "من وإلى وفي وعن وعلى وربّ والباء واللام والكاف والواو والتاء ويذكران في باب القسم، وحاشا وخلا... ومذ ومنذ... وحتى"[4]، و"متى في لغة هذيل ولعلّ في لغة عُقيل"[5].

---

[1]. النّحو العصري، سليمان فيّاض، ص147.

[2].المرجع نفسه، ص نفسها.

[3]. الكتاب، سيبويه، ج1 ص419.

[4]. اللمع، اِبن جني، ص61.

[5]. جامع الدّروس العربيّة، الغلاييني، ج3 ص125.

- أقسامها:

ما لفظها مشترك بين الحرفيّة والاِسميّة.	ما لفظها مشترك بين الحرفيّة والفعليّة.	ما هو ملازم للحرفيّة.
الكاف– واو القسم تاء القسم – متى	خلا – عدا– حاشا.	بقيّة الحروف.

- تسميتها :

سمّيت كذلك: "لأنّها تجرّ معنى الفعل إلى الاِسم الجرّ... ويسمّيها الكوفيّون حروف الإضافة لأنّها تضيف الفعل إلى الاِسم... وحروفَ الصّفات لأنّها تحدث صفة في الاِسم فقولك: جلست في الدّار؛ دلّت في على أنّ الدّار وعاء للجلوس"[1]، فالحرف جارّ والاِسم بعده مجرور.

- معانيـها :

الحروف	معناهـا.	المثـال.
الباء[2]	الإلصاق. التعدية التّعليل.	أمسكت بالباب. مررت بدارك مات بالجوع ، قُتل بذنبه

[1]. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السّيوطي، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة بيوت لبنان ط3/ 1998م، ص331.

[2]. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية لبنان ط1/1992م، ص37،38،39،40،41،42،43.

الباء	المصاحبة بمعنى " مع". الظّرفيّة بمعنى "في". البدل القسم. الإستعلاء التبعيض.	بعتك الدّار بأثاثها. نصر الله نبيّه ببدر ونجّى لوطا بصبح. بعتك الدّار بالسّيّارة. أقسم بالله، بأبي أنت وأمّي. ليت لي بهم أناسا يعينونني. يشرب النّاس بهذه العين أي منها.
من[1]	اِبتداء الغاية التبعيض. بيان الجنس. البدل. التّعليل. المجاوزة	اِنطلق من المنزل إلى المدرسة . شربت من الماء . لبست أساور من ذهب . يرضى الكافر بالدّنيا من الآخرة . من ذنبه عوقب ، من اِجتهاده نجح. هو في غفلة من الآخرة .
إلى[1]	اِنتهاءا لغاية	وصلت إلى المسجد.

[1] .يراجع: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ص308،310،311،312،313.

	بمعنى مع. التبيين. بمعنى عند	محمّد كريم إلى أدب و ثقافة أي معهما. العلم أحبّ إليّ. الدّراسة أحبّ إليّ من غيرها.
حتّى	الغاية والعطف.[2]	سهرت حتّى الصّباحِ.
عن[3]	المجاوزة البدل. بمعنى على.	هو ساه عن صلاته. حجّ الاِبن عن أبيه. أتقبّل عن صديقي أفعاله كلّها.
على[4]	الاِستعلاء. التّعليل. المجاوزة موافقة الباء.	الدّفتر على الطّاولة، فضّلته عليّ. اِحمد الله على ما أعطاك . أعطيته المال على حبّي له. خرجنا على بركة الله أي ببركته تعالى

1 .الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ص385،387،398.
2 . اللمع، اِبن جني، ص63.
3 . يراجع: الجنى الداني في حروف المعاني،الحسن بن قاسم المرادي، ص245،246.
4 . يراجع:المرجع نفسه،ص476،477،478.

في[1]	الوعاء المقايسة. بمعنى على. بمعنى الباء. السّببيّة والتّعليل. بمعنى إلى	سرت في اللّيل، الماء في الإناء. "فما متاع الحياة الدّنيا في الآخرة إلا قليل"[2]. الإناء في الطّاولة أي عليها. ردّ يده في فمه. قد تدخل الجنّة في معروف صغير .
الكاف	التّشبيه[3].	محمّد كالأسد وفاطمة كالغزالة.
اللاّم[4]	الإِستحقاق. الإِختصاص. شبه الملكيّة التّبيين وتسمّى اللاّم المبيّنة. التّعليل. اِنتهاء الغاية بمعنى إلى.	السيّارة لعمرَ . الحمد لله ، الفصاحة للعرب . اللّجام للفرس. الله أحبّ إليّ أدرس لأنجح . عمل للصبح.

[1]. يراجع: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ص250،251،252.

[2]. سورة التوبة. الآية38.

[3]. يراجع: اللمع، اِبن جني، ص63.

[4]. الجنى الداني، الحسن بن قاسم المرادين ص96،97،98،99.

	التّعجّب. الصّيرورةالتّعليل في أنّ ما قبلها لم يكن لأجل ما بعدها. الاِستعلاء. بمعنى مع. بمعنى في.	يا له من شجاع. ضربه ليعلّمه الأدب خرّ صريعا لذقنه. هذه البنت لسنة أي مرّت عليها سنة. كأنّ النّاس لطول اِجتماعهم لا يتفرّقون. مضى لحال سبيله أي في حال سبيله.
الواو[1]	جامعة عاطفة. بدلا من القسم.	جاء علي وعمر. "والشمس وضحاها"[2].
منذ ومذ[3].	تكونان بمعنى"من" وهما لاِبتداء الغاية مع الزّمن الماضي، و بمعنى "في" الظّرفيّة مع الزّمن الحاضر ويشترط في مجرورهما أن يكون ماضيا أو حاضرا وفي الفعل قبلهما أن يكون ماضيا منفيّا أو ماضيا	ما رأيتك منذأسبوع. ما رأيتك من منذ يومنا هذا أي في يومنا هذا. بقيت هنا منذ الصّباح.

[1] . شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، ص247،249.

[2] . سورة الشمس. الآية01.

[3] .يراجع: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ص207.

	فيه معنى التّطاول والاِمتداد ومذ أصلها منذ.	
ربّ[1]	التقليل.	ربّ صدفة خير من ألف ميعاد.
حتى[2]	اِنتهاء الغاية	سهرت حتى الصباح.
الفاء[3]	عاطفة مرتبة. أن تكون جوابا.	جاء علي فعمر. بعد أن المضمرة: اِجتهد فتنجح.

2/ المركّب الإضافيّ المتمّمي:

لا يدرس المحدثون المضاف إليه منفردا بل يدمجونه مع المضاف، ويسمّونا ذلك بالمركّب الإضافيّ ف: "الكلمة الأولى من المركّب الإضافيّ هي المضاف وتعرب دائما حسب موقعها من الكلام، والكلمة الثّانية من هذا المركّب الإضافيّ هي المضاف إليه"[4]، فالمضاف والمضاف إليه تركيب من عنصرين يؤديان دورا لهما في النحو.

إنّ مصطلح مضاف إليه مصطلح يشوبه بعض الغموض فهو عند القدماء معلّق ما بين العمدة والفضلة (المتمّم) ف:"الحاصل أنّ العمدة ما لا يتمّ الكلام بدونه لفظا أو تقديرا والفضلة خلاف العمدة وما بينهما هو المضاف إليه لكونه في موضع يكمّل العمدة ك "جاء عبد الله" أو

[1] . يراجع: الجنى الداني في حروف المعاني،الحسن بن قاسم المرادي، ص505.

[2] .المرجع نفسه، 542.

[3] . شرح عيون الإعراب، أبو الحسن المجاشعي، ص250.

[4] .النّحو العصريّ، سليمان فيّاض، ص151.

الفضلة ك "أكرمت عبد الله " أو يقع فضلة نحو: " زيد ضارب عمرٍو"[1]، ولكن عند المحدثين – أغلبِهم– فهو من المتمّمات، إذ يرى "سليمان فيّاض أنّ من المكمّلات ما هو على: "صورة الأسماء المضافة إلى اِسم قبلها في تركيب يسمّيه النّحاة المتخصّصون بالمركّب الإضافي"[2]، فهو يعدّه إذنْ وبشكل مباشر من المتمّمات.

وأمّا في تعريفه فإنّه: "نسبة بين اِسمين على تقدير حرف الجرّ توجب جرّ الثّاني أبدا نحو: هذا كتاب التّلميذ...ويسمّى الأوّل مضافا والثّاني مضافا إليه"[3]، فالمضاف والمضاف إليه هما إذن اِسمان بينهما حرف جرّ مقدّرٍ، أمّا هذه الحروف فهي:

"اللاّم نحو: غلام لزيد، والثاني بتقديرمنْ نحو: ثوب من خزّ"[4]، فاللاّميّة: وهي الّتي تكون على تقدير اللاّم وتفيد الملكيّة والاِختصاص مثل: دارعمروٍ أي دار لعمرو، وتسمى البيانيّة: الّتي تكون على تقدير (من) بحيث يكون المضاف بعضا من المضاف إليه نحو: ثوب حرير أي ثوب من حرير.

-*أحكامه*:

* أن يكون العامل في المضاف إليه هو "المضاف أو حرف الجرّ وهو إمّا اللام...نحو: خادم اِسماعيل... وإمّا من البيانية... "[5]، ومثال البيانية قولنا: كأس ذهب والتقدير كأس من ذهب.

* أن لا يضاف كلّ من "كلا وكلتا إلاّ لمعرفة مفهمة"[6]، كقولنا: كلا العالمين وكلتا العالمتين.

[1]. نتائج التّحصيل في شرح التّسهيل، السهيلي، ص903.
[2]. النّحو العصريّ، سليمان فيّاض، ص147.
[3]. جامع الدّروس العربيّة، الغلاييني، ج3 ص157.
[4]. شرح الدروس في النحو، اِبن الدهان، ص292.
[5]. الأصول الوافية، محمود العالم المنزلي، ص117.
[6]. المرجع نفسه، ص118.

* إذا كان المضاف إليه نكرة أفاد المضاف التّخصيص،وإذا كان معرفة أفاد المضاف التّعريف.

* يمكن حذف المضاف إليه و"ينوى معناه، فيبنى على الضمّ، وهي ألفاظ معدودة منها غير...قبل وبعد... ومنها الجهات الست"[1]، وأمثلة ذلك: جاء محمد ليس غيرُ، عرفت الأمر من قبل، جلست أمامُ.

* لا يتم الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلاّ في "ثلاثة أحوال، إحداها: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل المفعول نحو: يعجبني تعليم زيد محمدٍ... ثانيتها: أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه مفعوله الأوّل والفاصل مفعوله الثاني نحو: ليس مخلف الوعد زيدا... ثالثتها: أن يكون الفصل بالقسم"[2]، ومثال ذلك: تلك هدية –والله– أحمدَ.

---

[1] . الأصول الوافية، محمود العالم المنزلي، ص119.

[2] .المرجع نفسه، ص118.

الفصل الثاني:

أحوال المتمّمات في الجملة العربيّة.

1/ تصنيف المتمّمات من حيث: الجمود والاِشتقاق.

2/ وجوب وجواز الإبقاء على المتمّم.

3/ عوامل المتمّمات.

4/ حذف المتمّمات.

5/ رتبة المتمّمات وتأثير ذلك في المعنى.

1/ تصنيف المتمّمات من حيث الجمود و الاِشتقاق:

والسّؤال الّذي يمكن أنْ يُطرح إزاء هذا التّصنيف هو: لِمَ بعض هذه المتمّمات يختصّ ويلزم الاِشتقاقيّة والبعض يختصّ بالجمود وهما قلّة، والبقيّة لا يهمّ فيها هذان الأمران؟ وفيمَ يهمّ اِشتقاق هذه وجمود تلك أو عدمهما عند الأخرى؟

بنظرة فاحصة وعودة إلى تعريف كلّ متمّم من هذه المتمّمات والتّدقيق فيه والنّظر جيّدا في دلالته يتوضّح الكثير؛ ففيما يتعلّق بالمفاعيل فهي إمّا أنْ تدلّ على الّذي[1] يقع على فعل الفاعل إثباتا أو نفيا (م.به) أو تأتي دلالة على الحدث من أجل التّأكيد والبيان والتّوضيح (م.مطلق) أو دلالة على المشاركة في الزّمن (م.معه) أو تدلّ على زمان الفعل أو مكانه متضمّنة معنى "في" (م. فيه) أو للدّلالة على علّة لوقوع الفعل (م. لأجله)، والنّوائب حالها كحال ما نابت عنه، والأمر نفسه يقال عن الاِختصاص والإغراء والتّحذير والنّداء لأنّها مفاعيل (م. به) ، والأمر نفسه يقال على الاِستثناء حيث تُستثنى كلمة من الجملة بأداة من أدوات الاِستثناء أو أنْ يدلّ على تثبيت أمر المكرّر في نفس السّامع (التّوكيد) أو أنْ يدلّ على إحداث"صفة في الاِسم فقولك: جلست في الدّار، دلّت في على أنّ الدّار وعاء للجلوس وقيل إنّها تقع صفات لما قبلها من النّكرات"[2](الاِسم المجرور)، وكلّ هذه متمّمات لا علاقة لها بالجمود والاِشتقاق، في حين أنّ النّعت والحال يحملان معنى الاِشتقاق كما يرى ذلك نحاتنا القدماء، فالأوّل جاء في دلالته أنّه يكمّل متبوعه بدلالته على معنى في متبوعه أوفي سببيّ متبوعه ويكون لأغراض يفيدها بحسب المقام، أمّا الحال فإنّه يدلّ على بيان هيئة صاحبه أثناء وقوع الفعل، وأمّا التّمييز فهو جامد ودلالته تكمن في تفسير مبهم من ذات أو نسبة؛ والقول بالاِشتقاق قد لا يكون مقبولا عند

---

[1] .يراجع: الكتاب ج1 ص228،ص418، المفصل ص09، أسرار العربية ص85، اللمع ص53، قطر الندى، ج1 ص237.

[2]. همع الهوامع، السيوطي، ص331.

بعض المحدثين، ذلك أنّ هذا المفهوم مختلط وغير واضح "فأحمد عبد العظيم" يرى أنّهم قد عبّروا عن هذا المصطلح بمفاهيم عدّةيقول: "المشتق مادلّ على معنى وذات، المشتق ما دلّ على معنى وزمان أو مكان أو آلة، المشتق ما صيغ من غيره(مع قيود بعينها)، المشتق ما تحمّل ضميرا، المشتق ما دلّ على معنى فقط"[1]، ويقول أيضا: "والخبر والنعت والحال ممّا يتطلّب وصفا كاملا متحمّلا لضمير يربط الخبربمبتدئه والصفة بموصوفها والحال بصاحبها، وعلى هذا الأساس فكلّ ما لا يتوافر له تحقيق هذا ممّا يعدّ مشتقا لا يدخل في دائرة الإِشتقاق المقصودة هنا"[2]، فهذه الإيرادات لمصطلح الإِشتقاق متضاربة وغير واضحة،فهناك عدّة مفاهيم بمصطلح واحد، لا يمكنها أن تفي بالغرض، ففيما يتعلق بالحال والنعت لم يوضّح النحاة القدامى المعنى الواضح لمفهوم الإِشتقاق فيهما ولا سبب ذلك أي لماذا على النعت والحال أن يكونا مشتقين؟ومن جهة أخرى فإنّ مصطلح مشتق يصلح للصرف أكثر من صلاحيته للنحو، وكان من الأفضل إيجاد مصطلح آخر أليق بهذا الباب ممّا قد يوضح السبب الذي نبحث عنه، ولعلّ السّبب من جهة أخرى في كون الحال والنّعت مشتقّان يعود إلى أنّهما واصفان لهيئة أو حالة أو وصف، والهيئة والحال والوصف من شأنها التغيّر والتقلّب وعدم الثّبات، وكذلك هو المشتقّ ليس ثابتا بل متغيّر،فقبل أن يشتق لم يكن، وصار موجودا ممّا إِشتققناه منه، وكون التّمييز جامدا قد يكونلأنّ المفسَّر مبهم فهو غير معروف ولا يمكن وصف أو بيان حال أو هيئة ما كان غامضا،فهو لغموضه يحتاج إلى تفسير فقط حتّى تُعرف هويّته الغامضة، فهو ثابت في غموضهفالأوزان والمساحات والأعداد غالبا ما تكون ثابتة، كما أنّها تدل على ذوات أي شيئ مادي والمادي محدود ثابت، فيُحتاج في تفسيرها إلى ثابت محدّد.

---

[1] . المصطلح النحوي، أحمد عبد العظيم، ص75.

[2] . المرجع نفسه، ص76.

والأمر نفسه مع البدل وعطف البيان فهما جامدان؛وقد يكون ذلك لأنّهما يوضّحان كلمة غريبة قبلهما، فهذه الغرابة ثابتة فيها وبالضرورة سيحتاج الثّابت في توضيحه إلى ثابت آخر وهو البدل أو عطف البيان (الجامد).

وأمّا غير هذه المتمّمات فإنّها ليست ذات علاقة بالجمود والاِشتقاق، ربّما لأنّها لا تدلّ لا على ثابت ولا على متغيّر، فليس لها علاقة بتوضيح صفة أو حالة أو هيئة كما ليست لها وظيفة في توضيح كلمة غريبة أو كلمة مبهمة.

وخلاصة القول أنّ الجمود والاِشتقاق قد يعود إلى الوظيفة الّتي يؤدّيها هذا الموجود اللّغويّ المتمثّل في المتمّم.

2/ وجوب وجواز ذكر المتمّم:

يوجد حالات يُستغنى فيها عن المتمّم وحالات أخرى يكون فيها وجود المتمّم في الجملة بمثابة العمدة، ومن النحاة المحدثين "كأحمد عبد العظيم" من يرى أنّه لا يمكن لأحد هذين المتناقضين أن يحلّ محلّ الآخر "وإلاّ فقد كلا المصطلحين صلاحيته نقيضا لقسيمه"[1]، ثمّ يسترسل في القول بأنّ كلّ مصطلح يلعب دور الآخر وشُغْل كلّ منهما مكان صاحبه في بعض الأحيان، كما حدّد ذلك نحاتنا القدامى، وقد سمّى هذا الباب "بالفضلة العمدة" لأنّه لم يجد بديلا لمفهوم التحوّل من فضلة إلى عمدة، مبديا عدم رضاه عن ذلك إذيقول: "حلّت الفضلة فيها محلّ العمدة فصارت عمدة أو فضلة عمدة، إن صحّ القول في عرف النحاة وهو ما نعرف مخالفته لتعريف مصطلحي فضلة وعمدة"[2]، وهو يعطي للفضلة عندما تتحول إلى عمدة هذا الاِسم ولكنّه يراه غير مناسب نظرا لِاجتماع متناقضين، والمشكل يكمن في تعريف العمدة والفضلة

---

[1] . المصطلح النحوي، أحمد عبد العظيم، ص176.

[2] . المرجع نفسه، ص نفسها.

الذي يبقى غير واضح فهو يقول أنّه "على الأقلّ لا يسلم لما اِصطلح عليه بالعمدة أنّه ركن يتمّ به المعنى وحده دائما، ولا يصحّ ما أطلقوه على الفضلة من أنّ المعنى دونها بإطلاق، وأنّ التركيب يستقيم وتتحقق الجملة دون حاجة إلى تلك المسمّاة فضلة، ولقد عزّ على بعض النحاة أن يسلّم بذلك الواقع، وصعب عليه أن ينكره، فوصف هذا النوع من الفضلات بأنّها الفضلات المتمّمة"[1]،وهذا الكلام يقودنا إلى القول بأنّ هناك مصطلحات متفاوتة ومتضاربة وغير واضحة وهي: العمدة، الفضلة والإسناد، وأنّه لابدّ من إعادة النظر في تعريفاتها بل إيجاد تعريف جديد لها بحيث يكون مقنعا وملائما لمثل هذه الحالات.

3- عوامل المتمّمات :

لنظريّة العامل بالغ الأهمّيّة في النّحو العربي حتّى كاد يُبنى عليها النّحو كلّه لأهميّة العامل عند النّحاة ف:"فكرة العامل من الأصول الأساسية التي قام عليها النحو العربي، وإنّه ليصعب علينا اليوم أن نتصوّر النحو مجرّدا من فكرة العامل على الرّغم من كلّ ما كتب وقيل فيها سواء أ كان هجوما عليها أو دعوة لإلغائها أو نقدا لها"[2]، أي إنّ النحو بدون عامل لا يمكن أن يتصوّره عقل لسيطرة هذه الفكرة على هذا الميدان، و"العامل في اِصطلاح النّحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه الخصوص مثلا إذا قلت: جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدٍ، وجدت اِختلاف العوامل فيه، فإنّ الأوّل مرفوع لأنّ الفعل رفعه وهو العامل فيه، والثّاني منصوب لوقوع الفعل عليه والثّالث مجرور بحرف الجرّ فقولك: جاءني عامل، وقولك: زيدمعمول"[3]، والمتمّمات عناصر لغويّة تؤثّر فيها عوامل، ولكلّ متمّم (أي معمول) عامله وفيما يلي تفصيل لذلك:

---

[1] .المصطلح النحوي، أحمد عبد العظيم، ص179.

[2] . اِبن يعيش النحوي، عبد الله فوزان، منشورات اِتحاد الكتاب العرب، 1997م، ص543.

[3] . وسائل الفئة في العوامل المئة،العيني، تحقيق محمود محمّد العامودي، مجلّة الجامعة الإسلاميّة غزّة م5 العدد الثّاني يونيو 1997م، ص75.

أ- العامل في المفعول المطلق:

العامل في المفعول المطلق هو الفعل الذي من لفظه أو معناه يقول اِبن هشام: "المفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المسلّط عليه عامل من لفظه كضربت ضربا أو معناه كقعدت جلوسا وقد ينوب عنه غيره"[1]، هذا ما يوضّح أنّ العامل الأساسيّ في المفعول المطلق هو الفعل أ كان من لفظه أو من معناه، ولكن قولنا إنّ العامل الأساسيّ هو الفعل يقودنا إلى القول بأنّ هناك عوامل أخرى شبيهة بالفعل تعمل عمله كالمصدر وإسم الفاعل و اِسم المفعول والصّفة المشبّهة ومنها:

- "[2]المصدر: قد كان جزاء الظالم جزاءً رهيبا.
- اِسم الفاعل: العاملون عملا ناجحون.
- اِسم المفعول: الله عندي موكل توكيلا.
- الصّفة المشبّهة: هو حسنٌ حُسنا".

وأمّا قولنا صبْرا فمفعول مطلق حذف عامله (الفعل اِصبر) الّذي هو من لفظه؛ ولكن ما يثير الإشكال من جهة أخرى تلك المفاعيل المطلقة الّتي ليس لها فعل أصلا مثل: ويْح،ويْل،ويْب،بهْرا، فصحيح أنّها قليلة ولكنّها تبعث على التّفكير فإذا كان العامل لابدّ من وجوده وهو في المفعول المطلق الفعل، فلابدّ أنْ يكون لهذه المفاعيل المطلقة أفعال، ولكنّ النّحاة قرّروا أنْ لا أفعال لها أصلا، فكيف يكون ذلك؟ فقد تكون عواملها عوامل أخرى أو يكون الخلل في فكرة العامل.

---

[1]. قطر النّدى وبلّ الصّدى، اِبن هشام، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، مكتبة السّعادة مصر ط11/1963م، ص224.

[2]. يراجع: نحو اللّغة العربيّة، عادل خلف، ص118.

ب- العامل في المفعول به:

والعامل فيه الفعل ولكن الفعل هنا أنواع فمنه ما ينصب مفعولا ومنه ما ينصب مفعولين ومنه ما ينصب ثلاثا؛ وقد يتدخّل المعنى والدّلالة ههنا في النّصب ففي نصب المفعولين (مثلا) إذا لمْ يُفدْ الفعل معنى الرّجحان أصبح ناصبا لفعل واحد كقولنا: عدّ المال أو أفعال القلوب كقولنا: علم الأمر، رأى والده، وجد الكتاب، وقد ينوب عن الفعل ما يشبهه ممّا يعمل من الأسماء:

- المصدر:"يعمل عمل فعله الذي أُشتقّ منه"[1] مثل: حُبّك الله أكبر من حبّك نفسك.
- اِسم الفاعل: من "الأسماء التي تعمل عمل فعلها"[2] مثل: إنّه ضارب أخاه.
- اِسم الفعل: رويدك الطّريق.
- صيغة مبالغة: هو شكورٌ الله.

ولكن مع ذلك يختلف البعض فيما إذا كان العامل في المفعول به الفعل فقط أم الفعل والفاعل معا حيث يقول "اِبن الأنباري": "فإنْ قيل فما العامل في المفعول؟ قيل: اِختلف النّحويّون في ذلك فذهب أكثرهم إلى أنّ العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه الفعل والفاعل معا والقول الصّحيح الأوّل"[3]، فاِبن الأنباري يؤيّد الرّأي القائل بأنّ الفعل هو العامل ويرى أنّ الرأي الثاني: "ليس بصحيح وذلك لأنّ الفاعل اِسم كما أنّ المفعول كذلك، فإذا اِستويا في الاِسميّة والأصل في الاِسم ألاّ يعمل فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر"[4]، فيكون الفعل إذنْ هو العامل، وأمّا فكرة الفعل والفاعل معا فقد تكون مغلوطة

---

[1]. دليل السالك إلى ألفية اِبن مالك، عبد الله فوزان، ج2 ص92.

[2]. المصدر نفسه، ج2 ص93.

[3]. أسرار العربيّة، اِبن الأنباري، ص85.

[4].المصدر نفسه،ص نفسها.

حسبه، فبالإضافة إلى ما قاله "اِبن الأنباري" يوجد سبب آخر ففي جملة مثل: ضُرب الولدُ، فإنّ الولد باِعتبار النّحاة مفعول به قام مقام الفاعل وناب منابه أيْ نائب فاعل، والمفعول معمول فيه فإذا كان سينوب فسينوب عن معمول أيضا وهو الفاعل هنا، وفي هذه الحالة فالفاعل ليس عاملا بل معمول،وإنّما العامل هو الفعل ضُربفقط؛ولذلك فالعامل هو الفعل فقط ولا يمكن أنْ يكون الفعل والفاعل معاً، وإضافة إلى هذا فإنّ من النحاة من يرى أنّه: "ليس للمعمول الواحد أكثر من عامل ولا يجتمع عاملان على معمول واحد"[1]، أي لابدّ من واحدية العامل أي أن يكون وحيدا.

- *العامل في المفعول معه:*

اِختلف النحويون في عامل المفعول معه فالبصريون يرون العامل فعلا ومردّ ذلك أنّ: "الأصل في نحو قولهم: اِستوى الماء والخشبة أيْ مع الخشبة، إلاّ أنّهم أقاموا الواو مقام مع توسّعا في كلامهم فقَويَ الفعل بالواو فتعدّى إلى الاِسم فنصبه"[2]، ولكنّ الكوفيّين يرون أنّه منصوب على الخلاف، وذلك أنّه إذا قيل:"اِستوى الماء والخشبة، لا يحسُن تَكرار الفعل فيقال: اِستوى الماء واِستوت الخشبة، لأنّ الخشبة لمْ تكن معوجّة حتّى تستوي، فلمّا لمْ يحسُن تكرير الفعل كما لمْ يحسن في:جاء زيد وعمرو، فقد خالف الثّاني الأوّل فاِنْتصب على الخلاف"[3]، إنّ قول البصريّين أنّ الفعل هو العامل فيه نظر فقولنا: مشيت والشّاطئ، يجعل الفعل مشيت واقعا على الشّاطئ، فيكون مفعولا به وكأنّنا قلنا: مشيت الشّاطئَ، وقول الكوفيّين بالخلاف أيْ إنّ ما سبق المفعول معه يخالفه في الحركة فيه نظر أيضا، حيث اِستندوا إلى جملة اِستوى الماء والخشبة الّتي فيها الماء مرفوع، وقد يكون في غيرها منصوبا مثل سوّيت الماء والخشبة؛ فمثال كهذا فنّدَ نظريّة الخلاف

---

[1] . اِبن يعيش النحوي، عبد الله نبهان، ص552.

[2] .أسرار العربية، اِبن الأنباري،ص184.

[3].أسرار العربية، اِبن الأنباري،ص184.

كون ما قبل المفعول معه جاء منصوبا؛ وبالتّالي فإنّ العامل في المفعول معه قد لا يكون الفعل ولا الخلاف، ولكنّه قد يكون شيئا مقدّرا ليس فعلا ولكن معنى، فهذه الواو في هذه الجمل هي واو واصلة للمعنى معنى المعيّة فقولنا: مشيت والشّاطئ، وذهبت وأبي، وإستوى الماء والخشبة، كلّها تفيد أنّني قد مشيت بحذاء الشّاطئ وذهبت مع أبي وأنّ الماء اِستوى مع الخشبة، فهناك مشاركة في الفعل.

ج- العامل في الظّرف:

وأمّا في عامل الظّروف فالبعض يراها الأفعال الّتي وقعت فيها فإنّك تقول: "وصمت الشّهر...ولقيتك يوم الجمعة فتنصب هذا كلّه على الظّرف بالفعل الّذي فيه"[1]، هذا في ظرف الزّمان، وفي المكان فإنّ العامل فيه: "ما قبله من الأفعال المظهرة أو المقدّرة وكذلك ما أشبهه"[2]، وبالتالي فحسب التعريف فإنّ العامل فيها هو الأفعال الّتي وقعت فيها، في حين يقول صاحب شرح المفصّل:"معنى الظّرف ما كانت فيه (في) مقدّرة محذوفة فإذا صرّحنا ب (في) أو بغيرها من حروف الجرّ فقد زال عن ذلك المنهاج، وإذا أضفنا إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجرّ فخرج من أنْ يكون ظرفا فاِعرفه"[3]، فإن كان العامل في الظروف هو الفعل، فإنّه مع أفعال متعدّية ستكون هذه الأفعال عوامل لمعمولين المفعول به والمفعول فيه فما العامل في الظّرف؟ إنّ ما يقوله صاحب المفصّل يجعل (في) هي العامل حيث إنّه لا يصلح أنْ يكون الظرف ظرفا ما لمْ يتضمّن الحرف (في) و(في) مقدّرة ومحذوفة، فهي العامل على الأرجح ولكن بشرط أنْ تكون مضمرة.

د/ العامل في المفعول لأجله(له):

---

[1]. اللّمع في العربيّة، اِبن جنّي، ص49.

[2]. المصدر نفسه، ص50.

[3]. شرح المفصّل، اِبن يعيش، ج2 ص46.

العامل في المفعول لأجله عند البعض هوالفعل الّذي قبله، ويقول "اِبن جنّي"في ذلك: "اِعلم أنّ المفعول له لا يكون إلاّ مصدرا، ويكون العامل فيه فعلا من غير لفظه، وإنّما يذكر المفعول له لأنّه عذر وعلّة لوقوع الفعل تقول زرتك طمعا في برّك"[1]، ولكنّنا إذا لاحظنا جملة زرتك طمعا، وجدنا أنّ هذا العامل الفعل زرت هو عامل لمعمولين: المفعول به ضمير الكاف، والمفعول لأجله طمعا أيْ أنّ العامل هنا وقع على معمولين؛ معمول أوّل (م.به) ومعمول ثانٍ(م. لأجله)، فأين عامل المفعول له في الأفعال المتعدّية؟ وهل يصحّ عامل لعدّة معمولات؟ وإن صحّ ذلك فكيف يعمل هذا العامل في كلّ معمول عملا مختلفا في الواحد عن الآخر؟ ولكن يبقى العامل حسب رأي "اِبن جني" هو الفعل.

هـ- العامل في الحال:

العامل في الحال هو الفعل عند أغلب النحاة فالنصب فيه "لأنّ الفعل وقع فيه تقول: قدمت راكبا وانطلقت ماشيا... وليس بمفعول في قولك: لبست الثّوب، لأنّ الثّوب ليس بحال وقع فيه الفعل، ولو كان الحال مفعولا كالثّوب، لمْ يجزْ أنْ يتعدّى الاِنطلاق إليه لأنّ الاِنطلاق اِنفعال والاِنفعال لا يتعدّى أبدا، لأنّك لا تقول اِنطلقت الرّجل"[2]، هذا وقد يكون غير الفعل ناصبا له إذْ يقول صاحب المقتضب في ذلك: "هذا باب تبيين الحال في العوامل الّتي في معنى الأفعال وليست بأفعال وما يمتنع من أنْ تجرى معه الحال تقول: "هذا لك كافيا، فتنصب الحال لما في الكلام من معنى الفعل لأنّ معنى لك معنى تملكه... وتقول: هذا عبد الله قائما، فتنصب قائما لأنّ قولك (ها) للتّنبيه فالمعنى اِنتبه له قائما"[3]،و حسب التّعريف الأوّل فإنّ العامل في الحال هو

---

[1]. اللّمع في العربيّة، اِبن جني،ص50.

[2]. المحلّى في وجوه النّصب،اِبن شقير، تحقيق فائز فارس، مؤسّسة الرّسالة دار الأمل بيروت ط1/1987م، ص10.

[3].المقتضب، المبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ القاهرة ط1/1979م، ج4 ص307.

وقوع الفعل فيه، فالحال قد وقع في هذا الفعل فصار معمولا له فقولنا: رأيت الطّفل مسرعا يجعل الحال (مسرعا) معمولا لفكرة وقوعه تحت الرّؤية الآنيّة، بحيث يتزامن وجود المعمول والعامل معا، فقد تزامن إسراع الطّفل مع رؤيته كذلك.

و- العامل في التّمييز:

أمّا العامل في التّمييز فإنّه "يكون على ضربين فعل ...نحو: تفقّأ زيد شحما...فالمنصوب في هذا الموضوع هو مرفوع في المعنى لأنّ...الّذي تفقّأ الشّحم"[1]، فالعامل إذن الفعل حسب المثال،أمّا "أبو حيّان الأندلسيّ" فيرى أنّ العامل فيه هو:"الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاِسم الّذي جرى مجراها"[2]، ولكنّ أغلب النّحاة ترى أنّ"عامل النّصب في تمييز الذّات هو الاِسم المبهم (المميّز) وفي تمييز الجملة هو ما فيها من فعل أو شبهه"[3]، فالعامل في كليهما إمّا الاِسم المبهم أو الفعل أو ما شابهه.

ز- العامل في النّعت:

يرى بعض النحاة أنّ العامل في النعت هو ما عمل مسبقا في المنعوت وذهب آخرون إلى أنّ "العامل في النّعت معنويّ وهو كونه في معنى الاِسم المنعوت، فإنّما اِرتفع أو اِنتصب من حيث كان هو الأوّل في المعنى لا من حيث كان الفعل عاملا فيه وكيف يعمل فيه وهو لا يدلّ على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللّفظ"[4]، ومن يؤيّد ذلك صاحب

---

1. المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، تحقيق كاظم بحر مرجان، دار الرّشيد للنّشر العراق1972م، م2 ص673.

2. اِرتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق رجب عثمان محمّد ورمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي القاهرة ط1988/2م، ج1 ص1626.

3. جامع الدّروس العربيّة، الغلاييني، ج3 ص91.

1. نتائج الفكر في النّحو، السّهيلي، تحقيق الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود والشّيخ عليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة بيروت ط1992/1م، ص180.

المقتضب إذ يقول: "وذلك قولك: مررت برجل ظريف، فوجه هذا الخفض، لأنّك جعلته وصفا لما قبله، كما أجريت نعت المعرفة عليها"[1]، وهناك من يرى أنّ العامل هو التبعية فجملة "قام زيد العاقل، قد أخذت كلمة العاقل إعراب كلمة زيد، لأنّها تابعة لها، ولذلك الإعراب في كلمة العاقل بالتبعية لأنّ نظام العربية لا يسمح بإسناد العمل إلى اِسمين فذلك محال، والمقصود بالحكم هو الاِسم الأوّل زيد، مع تقييده بهذه الصفة"[2]، ومن الممكن التفكير أنّه قد يكون العامل هو التّبعيّة بحيث يأخذ التّابع حكم المتبوع في كلّ ما يتعلّق به حتّى في العامل، فكيف يأخذ ما هو ظاهر منه (الضّمّة، الفتحة، الكسرة، التّأنيث، التّذكير، التعريف والتنكير) ولا يأخذ ما هو باطن منه (العمل)؟

<u>ح- العامل في البدل :</u>

اِختلف النحويون حول العامل في البدل فالبعض يرى أنّ العامل في البدل: "غير العامل في المبدل... وذهب قوم إلى أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل، كما أنّ العامل في الصّفة هو العامل في الموصوف والأكثرون على الأوّل"[3]، إذنْ فالبعض ينحون إلى أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، ويرى البعض الآخر أنّ العامل في البدل ليس العامل في المبدل منه من غير توضيح عامله، ولعلّ الرّأي الأوّل أقرب إلى الصّواب؛ ففي تعريف البدل جاء أنّه التّابع المقصود بالحكم من غير واسطة بينه وبين المبدل منه، فليس هناك علاقة لفظيّة بينهما، ولكن من جهة أخرى البدل تابع للمبدل منه، والمعروف أنّ حكم التّابع هو حكم المتبوع بحكم التّبعيّة، ما يعني أنّه إذا كان العامل في البدل هو هذا، فإنّه قد يكون نفسه في المبدل باِعتبار **<u>التّبعيّة</u>** دائما.

1. المقتضب، المبرّد، ج4 ص286.
2. التوابع في اللّغة العربية، محمّد حماسة عبد اللّطيف، ص12.
3. أسرار العربيّة، اِبن الأنباري، ص300،301.

ط- العامل في النّداء:

العامل في المنادى الفعل المحذوف يقول صاحب المقتضب: "اِعلم أنّك إذا دعوت مضافا نصبته واِنتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: يا عبد الله، لأنّ (يا) بدل من قولك: أدعو عبد الله وأريده، لا أنّك تخبر أنّك تفعل ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلا، فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله فاِنتصب على أنّه مفعول تعدّى إليه فعلك"[1]، وهذا يعني أنّ الفعل المضمر أنادي أو أدعو، هو العامل ويقال في النّيابة عنه ما يقوله عادل خلف: "يا، أيا، هيا، أيْ، الهمزة وهي حروف نابت في العمل الإعرابيّ مناب الفعل أدعو أو أنادي ومعمولها المنادى الّذي للمفعوليّة "[2]، وما يلاحظ ههنا أنّ العامل هو الفعل أدعو أو أنادي وهو محذوف دائما لا يظهر أبدا لأيّ سبب كان وإنْ ظهر فقَدَ النّداء وجوده، ولمْ يعُدْ هناك أسلوب نداء، ثمّ يرى النّحاة أنّ أدوات النّداء هي الّتي تنوب عن الفعل في عمله أيْ أنّها عوامل نائبة، ولكنّها هي الأخرى أيضا تُحذف، فكيف يُضمر العامل الأوّل ليُعوّض بحرف ينوب عنه كعامل آخر نائب ثمّ يُحذف هذا الحرف في مواضع؟ هذا ما يجعلنا نقول أنّ حروف النّداء ليست عوامل نائبة أو غير ذلك، إنّما هي عناصر كان وجودها لإتمام عمليّة النّداء وتوضيحها أكثر من أجل إظهار معنى النداء واِستكمال عناصره، كما أنّ هذه الحروف لها معانٍ وهدفها توضيح إنْ كان النّداء للقريب أو للبعيد وليس عملها في المنادى، ثمّ ما يمكنه أنْ يزيد الأمر غرابة في تلبّس هذا الاِعتقاد النّحوي لفظ الجلالة "اللّهمّ" حيث يرى النّحاة أنّ حرف النّداء حُذف وعُوِّض بميم مشدّدة في آخر لفظ الجلالة، فكيف ينوب عن العامل (أي الفعل أدعو أو أنادي) حرف نداء ثمّ ينوب عن النّائب نائب آخر هو الميم ثمّ يُغيَّر موقعه من الكلمة؛ فيتواجد هذا الميم في آخر المنادى (مثل لفظ الجلالة)، ثمّ ما معنى هذه الميم؟

---

[1]. المقتضب، للمبرّد، ج4 ص202.

[2]. نحو اللّغة العربيّة، عادل خلف، ص133.

وما يدلّ أكثر على أنّها للنّداء بهدف وغرض معيّن هو تغيّرها، فهذه (وا) في نداء النّدبة و(يا) في نداء الاِستغاثة لهذين الغرضين، ثمّ إنّه يمكننا أنْ نعود إلى الفكرة الأولى في كون العامل في المنادى هو الفعل أنادي أو أدعو و هو مضمر غير ظاهر، فليكن كذلك فلا بأس حيث هناك معمولات ذات عوامل مضمرة فهو أمر طبيعيّ في النّحو، فلِمَ يذهب النّحاة إلى فكرة أنّ هذه الأدوات تنوب عن الفعل، إذ ليس هناك من داعٍ لقول ذلك.

الواقع في ذلك أنّ العامل هو الفعل المضمر ولا ضرورة للقول بأنّ الحروف نابت عنه، فليس العامل المضمر بحاجة لذلك أيْ بحاجة لما ينوب عنه، فهناك عدّة أساليب يكون فيها الفعل محذوفا ولم يوجِد له القدماء نائبا كالاِختصاص والتحذير.

ي- العامل في الاِختصاص والإغراء والتّحذير:

الإغراء والتحذير والاِختصاص أساليب يعرب فيها المغرى به و المحذّر منه والمختص مفعولا به لأفعال محذوفة، والمفعول به عامله هو الفعل فإنّ عواملها هي أفعالها المحذوفة، وهو في الاِختصاص الفعل أخصّ، وفي الإغراء "قولهم: الحذر الحذر، النجاء النجاء، وضربا ضربا، فإنّما اِنتصب هذا على اِلزم الحذر وعليك النجاء"[1]، و"النصب من التحذير قولهم: رأسك والحائط، والأسد الأسد، معناه اِحذر الأسد"[2]، فهذه الأفعال المحذوفة هي العوامل الناصبة لهذه الأساليب، وهي أساليب شبيهة في ذلك بالمفعول به فهي مفاعيل ويصدق عليها ما يصدق على المفعول به إلاّ من جهة كون أفعالها محذوفة أي أنّ عواملها محذوفة هي الأخرى.

ك- العامل في العطف:

---

[1] . الكتاب، سيبويه، ج1 ص275.

[2] . المحلّى في وجوه النصب، اِبن شقير، ص27.

يرى "السهيلي" أنّ العامل في المعطوف: "مضمر يدلّ عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاِسم الأوّل وكأنّك إذا قلت: قام زيد وعمرو، قلت :قام زيد وقام عمرو، وأغنت الواو عن إعادة الفعل"[1]، ويرجع السبب في ذلك إلى "ما بعد حرف العطف يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلّق به إلاّ في باب المفعول معه لعلّة تُذكر هناك ووجه آخر، وهو أنّ النّعت هو المنعوت في المعنى وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصحّ القولين، فكيف بالمعطوف الّذي هو غير المعطوف عليه وبينهما واسطة وهو الحرف؟"[2]، إنّ القول بأنّ حرف العطف هو العامل أو في معنى العامل أمر تشوبه الغرابة، فاِستشهاد "السّهيْلي" بالواو يؤكّد أكثر بأنّ حرف العطف لا علاقة له بالعامليّة، فإعادة الفعل لمْ تحرّك في الواو ساكنا وأبقت المعطوف والمعطوف عليه على حالهما، فالواو ههنا جاءت للجمع والرّبط – جمع معنيين وربطهما – فهي رابط وليس الرّابط كالعامل، فالعامل له أثر والرّابط له دور في المعاني، فهما (الرّابط والعامل) يختلفان في الوظيفة، والأمر نفسه يقال عن بقيّة حروف العطف، فكون ثمّ للتّراخي والفاء للتّعقيب و أو للتّخيير... كلّ ذلك يتعلّق فيما تضيفه من معنى للجملة ولكن أنْ تكون عاملا فهذا غريب أو أنْ تكون كما قال "السّهيْلي" في معنى العامل فذلك أغرب.

ثمّ إنّ العوامل يمكن أنْ تُحذف فتكون مضمرة، ولايصحّ ذلك مع حروف العطف، ذلك أنّها حروف ذات دلالات ومعانٍ مفيدة في الجمل، وإذا حُذفت ذهبت معانيها.

ل– العامل في الاِستثناء :

العامل في الاِستثناء يأتي على وجهين فالأوّل أنْ يكون الكلام فيه: "محمولا على ما كان عليه قبل دخول الاِستثناء وذلك قولك: ما جاء إلاّ زيدٌ... فإنّما يجري هذا على قولك: جاءني

[1]. نتائج الفكر، السّهيْلي،ص195.

[2].المصدر نفسه، ص نفسها.

زيدٌ...وتكون الأسماء محمولة على أفعالها، وإنّما اِحتجت إلى النّفي والاِستثناء لأنّك إذا قلت: جاءني زيدٌ فقد يجوز أنْ يكون معه غيره فإنْ قلت: ما جاءني إلاّ زيدٌ " نفيت المجيء كلّه إلاّ مجيئه وكذلك"[1]، فهذه حالة والثانية أنْ يكون : "الفعل أو غيره من العوامل مشغولا، ثمّ تأتي بالمستثنى بعدُ، فإذا كان كذلك فالنّصب واقع على كلّ مستثنى وذلك قولك: جاءني القوم إلاّ زيداً...وعلى هذا مجرى النّفي... وذلك لأنّك لما قلت: جاءني القوم، وقع عند السّامع أنّ زيدا فيهم، فلمّا قلت: إلاّ زيداً، كانت إلاّ بدلا من قولك: أعني زيداً وأستثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلا من الفعل"[2]، يرى المبرّد أنّه إذا كان العامل مشغولا فإنّ النّصب واقع على كلّ مستثنى من دون أنْ يعلّل لذلك في موضعه ثمّ يقول: "وإنْ كان الأجود فيه غيره" أيْ أنّ المستثنى قد يكون منصوبا كما قد يكون غير ذلك الّذي هو عنده أجود موضّحا ذلك بأمثلة كقوله: ما جاءني أحد إلاّ زيدٍ، ما يعني أنْ لا عامل يحكم المستثنى ولكنّه يقول في المواضع اللاّحقة: "فلمّا قلت: إلاّ زيداً كانت إلاّ بدلا من قولك: أعني زيداً وأستثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلا من الفعل"[3]، ما يعني أنّ إلاّ عوّضت الفعل أستثني الّذي يُعدّ هو العامل (الفعل) في الأصل، كونه متعدّيا عمل النّصب في مفعوله (اِستثنيت زيداً)، وأنّ إلاّ نابت عنه وعوّضته، فيجعلها بذلك عاملة؛ والواقع أنّ هناك أمرا غريبا فهي مرّة عاملة وأخرى غير عاملة، فإمّا أنْ تكون عاملة دائما وإمّا ألاّ تكون عاملة إطلاقا، فكيف تكون في الوجه الثّاني عاملة وفي الوجه الأوّل (عند المبرّد) غير عاملة (ما جاءني إلاّ زيدٌ، ما ضربت إلاّ زيداً، ما مررت إلاّ بزيدٍ)؟ فالعامل في الوجه الثّاني أيْ حينما يكون الفعل مشغولا هو الفعل المضمر (اِستثنيت)، وليس بحاجة إلى (إلاّ) حتّى تنوب عنه لأنّ العامل قد يكون مضمرا ومعموله يتأثّر به، وإلاّ ههنا جاءت لِاستكمال عناصر أسلوب الاِستثناء.

---

[1]. المقتضب، المبرّد، ج4 ص389،390.

[2]. المصدر نفسه ص نفسها.

[3]. المقتضب، المبرّد، ج4 ص390.

م- العامل في الإِسم المجرور :

العامل في الإِسم المجرور حروف الجرّ كما يرى "المبرد" ذلك، فهي كذلك لأنّها تختص بالأسماء والأفعال ولهذا فقد: "وجب أنْ تعمل الجرّ لأنّ إعراب الأسماء رفع ونصب وجرّ، فلمّا سبق الإِبتداء إلى الرّفع في المبتدإ والفعل إلى الرّفع أيضا في الفاعل وإلى النّصب في المفعول، لمْ يبقَ إلاّ الجرّ، فلهذا وجب أنْ تعمل الجرّ وأجود من هذا أنْ تقول إنّما عملت الجرّ لأنّها تقع وسطا بين الإِسم والفعل؛ والجرّ وقع وسطا بين الرّفع والنّصب فأعطى الأوسط الأوسط"[1]، فالعامل إذن في الإِسم المجرور هو حروف الجرّ.

ن- العامل في المركّب الإضافي:

يختلف النّحاة فيما يتعلّق بعامل المضاف إليه، فهذا "سيبويه" يرى بأنّه المضاف الّذي يكون عاملا فيه، ويرى "البعض أنّ الخفض بالإضافة قولهم: دار زيد وغلام عمرو، خفضت زيد بإضافة دار إليه"[2]، وهو ما يراه الأخفش.

هذا عن عوامل المتمّمات، ولكن هناك من المحدثين من يرى أنّ نظريّة العامل هذه كثيرة التشعبات، حتّى إنّها أدخلت النّحو في متاهات وأنّهم وقعوا تحت سيطرة هذه الفكرة التي اِستحوذت على عقولهم، فباتت بالنسبة إليهم هاجسا حيث "ركبوا من أجل فرضهم في العامل في الكثير من المسائل مركبا شططا"[3]، أي إنّهم بالغوا في كثير من المسائل، وهناك من يرى في أمرهم عجبا إذ يقول: "ومن أعجب العجب أنّ النحاة يقدّرون في بعض الأساليب العامل أنْ التي تنصب بعدها المضارع فيقولون: إنّ الفعل نصب بأن مضمرة ويجعلون هذا الإضمار جائزا

1.أسرار العربيّة، اِبن الأنباري،ص253.

2. المحلّى في وجوه النصب، اِبن شقير، ص148.

3. النحو المنهجي، محمّد أحمد برانق، ص47.

بعد لام التعليل، وواجبا بعد لام الجحود وأخواتها"[1]، حيث يرى " محمّد أحمد برانق" أنّ هذا الشطط كما يعبّر عنه خروج عن حقيقة الغاية التي يهدف إليها النحو وهو: "أن يكون وسيلة لحفظ الكلام العربي من الفساد باللحن وصيانة مبناه من الخلل"[2]، وهو فعلا الهدف الذي كان يرمي إليه النحاة الأوائل من النحو في حفظه من لحن العامة والعجم، وهو ممّن يدعون إلى أن يكون النحو وظيفيا أي "أساسه وظيفة الكلمة في الجملة، ونحدّد بمعرفة وظيفتها نوع ضبطها، ونيسّر في كثير من الأبواب تيسيرا لا يفوّت على المتعلمين الفائدة، ولا نخرج فيه عن الحدود التي رسمها الأقدمون"[3]، وهو رأي نصيح نظرا لما في نحونا من تشعبات وتداخلات وتفسيرات متداخلة وأحيانا مختلفة أو متناقضة، حتى تعسّر على المتعلّم اِستيعابها.

4- حذف المتمّمات :

يعدّ الحذف من أهمّ الأبواب اللغوية في الدراسات اللغوية لما له من أهمية كبرى في مجال البلاغة والنحو، وقد أطلق عليه "اِبن جني" في أحد أبوابه في الخصائص شجاعة العربية وهو: "باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الذّكر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ"[4]،وقد اِستوفى "الجرجاني" الوصف، فالخفي دائما يثير عجب النفس واِندهاشها.

ويستوجب الحذف ضوابط، فهذا "اِبن هشام" يرى أنْ لابدّ من وجود دليل حالي أو مقالي للحذف، فلذلك شروط فأمّا الحالي فقولك لمن رفع سوطا: زيدا، بإضمار اِضرب أو مقالي

---

[1]. المرجع نفسه، ص48.

[2]. المرجع نفسه، ص49.

[3]. النحو المنهجي، محمّد أحمد برانق، ص50.

[4]. دلائل الإعجاز، الجرجاني، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ط2004/5م، ص146.

كقولك لمن قال: من أضرب؟ أن تقول زيدا، وهو القائل : "وأمّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يُشترط لحذفه وجدان الدّليل ولكن يُشترط أنْ لا يكون في حذفه ضرر معنويّ، كما في قولك: ما ضربت إلاّ زيدا أو صناعيّ [1] كما في قولك: زيدٌ ضربته، وقولك: ضربني وضربته زيدٌ"[2]، وأمّا المحذوفات فهي: المفعول به، الحال، التّمييز، النّعت، المعطوف، المركّب الإضافي، المستثنى، المنادى، فذلك أغلب ما ورد في كتب النّحاة في حذفها، فأمّا المفعول به: "إذا حذف خصوصا، فإنّ الحاجة إليه أمسّ ... فكما أنّك إذا قلت ضرب زيدٌ، فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أنْ تثبت الضّرب فعلا له، لا أنْ تفيد وجوب الضّرب نفسه على الإطلاق، إذا عدّيت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيدٌ عمرا، كان غرضك أنْ تفيد اِلتباس الضّرب الواقع من الأوّل بالثّاني ووقوعه عليه، فقد اِجتمع الفاعل والمفعول في أنّ عمل الفعل فيهما إنّما كان من أجل أنْ يُعلم اِلتباس المعنى الّذي أُشتُقّ منه بهما"[3]، هذا ويبدو أنّ تعليل "الجرجاني" لحذف المفعول به تعليل بلاغيّ خاصّ بالمعنى مع أنّه يرى أنّ الأنسب أنْ لا يُحذف لتأديته معنى في الجملة فإذا حُذف تراجع ذلك المعنى.

وأمّا الأسباب النّحويّة لحذف المفعول به فهي:

<u>1/ حذف المفعول به:</u> يحذف المفعول به في مواضع هي[4]:

* "يكثر بعد لو شئت نحو: (فلو شاء لهداكم)[5]، أي فلو شاء هدايتكم.

* بعد نفي العلم و نحوه نحو: (ألا إنّهم هم السّفهاء ولكن لايعلمون)[1] أي أنّهم سفهاء".

---

[1]. صناعي: يقصد به صناعة الإعراب أيْ لسبب نحويّ.

[2]. مغني اللّبيب، اِبن هشام، ج6 ص345.

[3]. دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص153،154.

[4]. مغني اللبيب، اِبن هشام، ج6 ص458.

[5]. سورة الأنعام. الآية149.

* إذا كان المفعول –الضّمير– عائدا على الموصول لقوله تعالى: (أهذا الّذي بعث اللّهُ رسولا)[2]، أيْ الّذي بعثه الله رسولا.

* "حذف المقول وبقاء القول نحو:(أ تقولون للحقّ لما جاءكم)[3]، أيْ هو سحر بدليل (أسحرٌ هذا).[4]

*كما يكثر حذفه في الفواصل نحو قوله تعالى: (وماقلى)[5].

* يجوز حذف مفعولي أعطى نحو قوله تعالى: (فأمّا من أعطى)[6].

2/ حذف الحال:

* ويرى اِبن هشام أنّ "أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو: (والملائكة يدخلون عليهم من كلّ باب سلام عليكم)[7]، أي قائلين ذلك"[8]، أي سلام عليكم، في حين يرى "اِبن جنّي" أنّه ليس من الحسن حذف الحال إذْ يقول: "وحذف الحال لا يحسن وذلك أنّ الغرض فيها إنّما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف، لأنّه ضدّ الغرض ونقيضه"[9]، رأي "اِبن جني" أقرب إلى الصواب لأنّ الحال من الموضحات والموضح مبيّن والمبيّن هدفه التّأكيد على

---

[1] . سورة النحل. الآية19.

[2] . سورة الفرقان. الآية41.

[3] . سورة يونس. الآية77.

[4] . مغني اللّبيب، اِبن هشام، ج6 ص458.

[5] . سورة الضحى. الآية03.

[6] . سورة الليل. الآية05.

[7] . سورة الرعد. الآية23.

[8] . مغني اللبيب، اِبن هشام، ج6 ص461.

[9] . الخصائص، اِبن جني، ج2 ص378.

شيئ ما، بالإضافة إلى ذلك فإنّ "اِبن هشام" لا يأتي بتوضيحات أو قواعد كما فعل اِبن جني، وإنّما يأتي بأمثلة فقط.

3/حذف التمييز:

ويرد ذلك في كم نحو قولك: كم صمت أيْ كم يوما صمت؟ وقوله تعالى:(عليها تسعة عشر)[1]، أيْ تسعة عشر ملك، وقوله تعالى: (إنْ يكن منكم عشرون صابرون)[2]، أيْ عشرون رجلا[3]، فهذا ما ورد فيه عند "اِبن هشام"، ولم يرد شيئ في حذف تمييز الجملة.

4/ حذف النّعت:

يأتي "اِبن هشام" بأمثلة في حذف الصّفة دون أنْ يوضّح ذلك في شكل نقاط فمن أمثلة ذلك اِستشهاده بقوله تعالى: "يأخذ كلّ سفينة غصبا"[4]، أيْ صالحة"[5]، ويقول في ذلك أنّ "صالحة" هو النّعت المحذوف إذْ إنّ إيجاد عيب فيها لا يخرجها عن كونها سفينة وإلاّ لما كان لها فائدة.

5/ حذف المعطوف :

ويرى اِبن هشام الرّأي نفسه في حذف المعطوف مع وجوب أنْ يتبعه العاطف في قوله تعالى: (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل)[6]، ويقول:والتقدير في ذلك: ومن أنفق من بعده، حيث يحتجّ لذلك في كون الاِستواء لا يكون إلاّ في شيئين وهو الصّواب، ومن أمثلة ذلك

---

1. سورة المدثر. الآية30.
2. سورة الأنفال. الآية65.
3. يراجع: مغني اللبيب، اِبن هشام، ج6 ص464.
4. سورة الكهف. الآية18.
5. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، اِبن هشام الأنصاريّ، ج6 ص428.
6. سورة الحديد. الآية57.

أيضا قوله تعالى: (وله ما سكن في اللّيل والنّهار)[1]"، أيْ وما تحرّك وإذا فُسِّر سكن باِستقرّ لمْ يُحْتجْ إلى هذا التّقدير"[2]، ويأتي "اِبن جني" بمثال حيث يقول: "راكب الناقة طليحان أي راكب الناقة والناقة طليحان"[3]، وهو يرى أنّ المعطوف يحذف تارة والمعطوف عليه أخرى.

6/ حذف التّوكيد:

ويقول فيه اِبن هشام أنّ "سيبويه" قد أجاز حذف المؤكّد وبقاءِ توكيده فيما منعه آخرون، والحقّ يقال إنّ حذف المؤكّد ليس بالأمر الحسن ذلك أنّ التّوكيد لن يأتي بخير فائدة؛ كيف وهو لهدف توضيح ما قد سبقه، فكيف إذا كان هذا المسبوق محذوفا؟ بذلك ستقلّ فائدة التّوكيد ووجوده لا محالة، أمّا حذف التّوكيد فسيبقي المعنى على حاله الأولى أيْ قبل وجود التّوكيد، ومعروف أنّ التّوكيد أوتي به من أجل تثبيت المعنى عند السّامع.

7/ حذف المنادى :

وقد يُحذف المنادى أيضا ومثال ذلك: "يا بُؤسَ لزيدٍ بمعنى يا قوم بؤس لزيدٍ"[4]، ويعلل لذلك صاحب المفصل بقوله: "اِعلم أنّهم كما حذفوا حرف النّداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضا قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النّداء عليه"[5]، إنّ حذف النداء من الناحية البلاغية ذوأثر جليل فكلما اِزداد الغموض كلما كان الأمر أكثر جمالية.

8/ حذف الاِستثناء:

---

1 . سورة الأنعام. الآية06.

2 . مغني اللبيب، اِبن هشام، ج6 ص433.

3 . الخصائص، اِبن جني، ج2 ص373.

4 . شرح المفصّل، اِبن يعيش، تحقيق مشيخة الأزهرالمعمور، إدارة الطّباعة المنيريّة مصر، ج2 ص24.

5 .المصدر نفسه، ص نفسها.

ويكون ذلك بعد إلاّ وغير إذا سبقتا بليس نحو: لك ذلك ليس إلاّ وعرفت ذلك ليس غيرُ، كما يأتي ذلك في قوله تعالى: "(ولا تقولنّ لشيئ إنّي فاعل)[1]، ولا يتعلق الِاستثناء بفاعل إذا لم ينه عن أن يصل (إلاّ أن يشاء الله)بقوله (ذلك) ولا النهي لأنّك إذا قلت: أنت منهيّ عن أن تقول إلاّ أن يشاء الله، فلست بمنهيّ، فقد سلّطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك، وتأويل ذلك أنّ الأصل إلاّ، قائلا: إلاّ أن يشاء الله"[2]، حيث حذفت أداة الِاستثناء والمستثنى معا.

9/ حذف المركّب الإضافي: يحذف في مواضع منها:

* في ياء المتكلّم[3] مضافا إليها المنادى نحو قوله تعالى:"ربّ اِغفر لي".[4]

* في الغايات قال تعالى: (للّه الأمر من قبل ومن بعد)[5]، أيْ من قبل غلَبهم ومن بعد غلبهم.

* في أيوبعض وكلّ وغيروبعد ليس[6]، كقولنا:وليس غيرُ ذلك.

وفي المقابل يوجد ما لا يمكن حذفه من المتمّمات كالمفعول المطلق والمفعول معه والمفعول فيه والمفعول لأجله والتّوكيد وأساليب الإغراء والتّحذير والِاختصاص والِاسم المجرور والبدل وعطف البيان.

وفي عدم إمكانيّة الحذف يقول اِبن هشام بأنّه يجب: "ألاّ يكون مؤكّدا وهذا الشّرط أوّل من ذكره الأخفش، منع في نحو: الّذي رأيت زيدٌ، أنْ يؤكّد المحذوف بقولك نفسه لأنّ المؤكّد مُريدٌ

---

1. سورة الكهف. الآية23.
2. الخصائص، اِبن جني، ج2 ص481،482.
3. مغني اللّبيب، اِبن هشام، ص414،415.
4. سورة الأعراف. الآية08.
5. سورة الروم. الآية30.
6. مغني اللبيب، اِبن هشام، ج6 ص415.

للطّول والحاذف مُريد للاِختصار... والحذف والتّوكيد متنافيان"[1]، وبماأنّ القول اِتّحد في كون الحذف والتّوكيد متنافيان وهوكذلك، فإنّ بعض المتمّمات الّتي عملها التّوكيد والتّبيين والإيضاح ليس من نصيبها أنْ تُحذف، فهذا المفعول المطلق قد جاء في مفهومه: "أنّ التّحديد والتّوكيد هي القرينة المعنويّة الدّالة على المفعول المطلق، والمقصود بالتّحديد والتّوكيد تعزيز المعنى الّذي يفيده الحدث في الفعل...وتكون التّقوية بواسطة ذكره مفردا منوّنا على سبيل التّوكيد"[2]، فإذا كان الهدف من المفعول المطلق هو التّحديد والتّوكيد فهذا يعني أنّه لا يجوز حذفه بأيّ حال من الأحوال، لأنّ التّوكيد والتّحديد معنى لابدّ من توافره في الجملة ولأنّ أهمّ شرط لتواجد المفعول المطلق هو أنْ يؤكّد ويوضّح ويبيّن، وهو كما قال "تمّام حسّان " أنّ في إيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل، فإنْ حُذف ذلك المعنى المراد لم يبقَ في الأصل معنى وكأنّ الجملة بدونه أصليّة وعاديّة.

والأمر نفسه يقال عن التّوكيد فحذفه لا يُبقي على المعنى ولا يذر حيث يقول "أحمد عبد العظيم": "وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف لأنّه ضدّ الغرض ونقيضه"[3]، أمّا المفعول معه فإنّه ما فعلت معه فعلا، فلا يمكن حذفه باِعتبار الواو الّتي تفيد المعيّة ومعنى المشاركة،وحذفه يعني حذف المعنى (المعيّة والمشاركة)، ولذلك لم يأتِ في حذفه خبر، لأنّ حذفه سيُذهب بهذا المعنى، كما أنّ من أحكام المفعول معه أنْ لا تُحذف الواو إطلاقا، والسّرّ في ذلك قد يعود إلى المعنى الّذي تفيده الواو في خلقها مفعولا معه.

وعن المفعول فيه فإنّه يدلّ على زمان الفعل أو مكانه متضمّنا معنى في فإذا حذف المفعول فيه بقي الفعل دالاّ على نفسه فقط، ولم يكن هناك ما يدلّ على زمانه ولا على مكانه.

---

[1]. المصدر نفسه، ص338،339،340.

[2]. اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص198.

[3]. المصطلح النحوي، أحمد عبد العظيم، ص165.

وأمّا المفعول لأجله فقد جاء في سبب وجوده أنّه يُذكر لأنّه عذر وعلّة لوقوع الفعل، فإذا حُذف لم يعُد من سبيل للفعل في أنْ يكون له عذر وعلّة لكي يقع مع أنّ البعض يرى جواز حذفه مع دليل يدلّ عليه، ولكنّ ذلك في جملة مثل: "النّاس أصناف بعضهم يعبد الله خوفا وطمعا وبعضهم يبتعد عنه، أيْ يبتعد عنه جهلا به"، ولكن لا يمكن أنْ يكون في جملة مستقلّة بمفعول لأجله وحيد.

وأمّا نوائب المفاعيل فلا يمكن حذفها فهي في الأصل نوائب عن محذوفات، وعن البدل فإنّه المقصود بالحكم فإذا كان هو المقصود والمعوّل عليه في الجملة وإنْحُذف فلا بقاء لمعنى البدل إذن، ولا شيء سيكون مقصودا في الجملة يقول اِبن جنّي في ذلك: "اِعلم أنّ البدل يجري مجرى التّوكيد في التّحقيق والتّشديد"[1]،وبماأنّه من المؤكّدات فلا حذف فيه لتنافي الحذف والتّوكيد.

أمّا الاِسم المجرور فلا يمكن حذفه أيضا كما لا يمكن حذف:"الجارّ... إلاّ في مواضع قويت فيها الدّلالة"[2]، والاِسم المجرورهو اِسم حدثت فيه صفة من قبل حرف الجرّ الّذي يضيف الفعل إلى الاِسم أو يوصّله إليه ويربطه به، وإذا كان الأمر في الاِسم المجرور أنْ يرتبط بالفعل ويصل إليه فلا فائدة في حذفه، فالضّرورة فيه أنْ يرتبط بفعل حرف الجرّ به، كما أنّ المعاني الّتي تفيدها وتؤدّيها حروف الجرّ ذات صلة فقولنا: هذا لي، تعني اللاّم ههنا الملكيّة، وهذه الملكيّة متعلّقة بالمجرور، فإذا حذف لم يعد هناك لا حرف ولا معنى.

أمّا أساليب الإغراء و التّحذير والاِختصاص فإنّها لا يمكن حذف المفاعيل فيها ذلك أنّها تفيد هذه المعاني (الإغراء والتّحذير والاِختصاص) من جهة وأنّها –في الأصل- محذوفةٌ عواملُها

---

[1]. اللّمع، اِبن جنّي، ص87.

[2]. مغني اللبيب، اِبن هشام، ج6 ص345.

من جهة أخرى، وتلك العوامل دالّة عليها وعلى وجودها فإذا حذفت هذه المفاعيل لم يبقَ ما يدلّ على الأسلوب من شيء وفقَدَ الأسلوب بذلك جميع عناصره.

5- أهمّيّة الحذف:

قرّر النّحاة أنّ المفعول والنّعت والحال والتّمييز متمّمات يمكن حذفها، ولكن في واقع الأمر قد يعود ذلك إلى ظاهرة التّقدير فقولنا :لو شاء لفعل، يعني أنّنا قدّرنا لأنّ الأصل هو: لو شاء الفعل لفعل، وقوله تعالى: "ألا إنّهم هم السّفهاء ولكن لا يعلمون"[1]، أيْ لا يعلمون أنّهم سفهاء، ففي كلا المثالين تمّ تقدير الكلام وقوله تعالى: "فأمّا من أعطى"[2]، ففي ذلك تقدير للكلام أيضا، وقوله أيضا: "إنْ يكن منكم عشرون صابرون"[3]، أيْ عشرون رجلا صابرون فيها تقدير للكلام، فكلّ تلك الضّوابط النّحويّة الّتي أوردها النّحاة تعود في أصلها إلى ظاهرة التّقدير للكشف عن ظاهرة الحذف، والقول بالتّقدير يعني العودة إلى أصل الجملة في بنيتها العميقة، فالحذف إذن ظاهرة مميّزة في اللّغة العربيّة حيث يمكن القول إنّها ظاهريّا حذف ولكنّها باطنيّا ذكر، ذلك أنّها تكشف عن البنية العميقة للجملة، وأمّا تلك الضّوابط النّحويّة فهي وجه خاصّ بالتّركيب، وهذا يستدعي القول أيضا بأنّ الحذف قد يكون لضرورات دلاليّة فهو قد جمع أبواب النّحو بالبلاغة، ويرى "اِبن هشام" أنّ الحذف يكون على مراحل ولا يتأتّى ذلك دفعة واحدة حيث يقول: "إذا اِستدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوف و صفة مضافة أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرّابط فلا يقدّر أنّ ذلك حذف دفعة واحدة بل

---

[1]. سورة البقرة. الآية 13.

[2]. سورة الليل. الآية06.

[3]. سورة الأنفال. الآية65.

على التّدريج"[1]، فكما بالتدريج يكون الحذف فبالتدريج أيضا يكون التقدير واكتشاف البنية العميقة، والعلاقة بين المصطلحين وثيقة يقول "اِبن هشام": "القياس أن يقدّر الشيئ في مكانه الأصلي لئلاّ يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيئ في غير محلّه"[2]، حيث تحدّث عن مكان المقدّر من الجملة، وأنّ عليه أن يأخذ مكانه الطبيعي والأصلي متأخرا كان أو متقدّما، حتّى لا يُتوهّم أنّ هناك حذفا أو أنّ هناك شيئا وضع في غير موضعه، ويعطي لذلك أمثلة كقوله: "فيجب أن يقدّر المفسر في نحو (زيدا رأيته) مقدّما عليه"[3]، وأن لابدّ في التقدير من الإيجاز "ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل"، حيث يقول في تقدير الأخفش "وكان تقديره في (أنت منّي فرسخان) بعدُك منّي فرسخان أولى من تقدير الفارسي أنت منّي ذو مسافة فرسخين"[4]، أي أنّنا كلّما قدّرنا بإيجاز كان أصوب وأقرب إلى الأصل، فالحذف والتقدير خطوتان متتاليتان، إذْ لا يكون تقدير إلاّ بعد حذف ولا حذف بدون تقدير.

6- رتبة المتمّمات :

يرى نحاتنا العرب القدماء أنّ الرّتبة لابدّ من الاِلتزام فيها بقواعد وأنّ هناك أصولا للجمل، فالاِسميّة منها يتقدّم فيها المبتدأ على خبره، والفعليّة يتقدّم فيها الفعل على مرفوعه، ولكن قد تخرج الجملتان عن هذا الوضع فيما يصحّ ويجب، وما له قاعدة تؤصّل له بشروط محكومة.

هذا ونحن نتحدّث عن العمد (المبتدأ والخبر، الفعل والفاعل)، أمّا المتمّمات الّتي تقع بعد هذا الكلام– أصلا – فلنا فيها حديث.

1 . مغني اللّبيب، اِبن هشام، ج6 ص376.
2 . مغني اللّبيب، اِبن هشام، ج6 ص360.
3 . المصدر نفسه، ص نفسها.
4 . المصدر نفسه، ج6 ص372.

إنّه لمن المنطقيّ والعقلانيّ والعرف اللّغويّ أنّ المتمّمات بما أنّها زوائد على المسند والمسند إليه فهي متأخّرة سواء من حيث تركيبها في الذّهن (البنية العميقة) أو من حيث إخراجها إلى الواقع كمنطوق لغويّ (البنية السّطحيّة)، لذا فهي –في الأصل– رُتبتها بعد رتبة الإسناد في حدّ ذاته المكوّنِ من المسند والمسند إليه، فهي إذنْ –المتمّمات–كلّها ذات رتبة متأخّرة في الأصل، ولكنها في البنية السطحية "قد تتأخّر في بعض التراكيب العربية وجوبا عن الفعل، هذا الإجراء البنائي على أيّة حال يتطلّب رتبة مختلفة عن الرتبة الأساسية (م–م إ–ف)، وهكذا فإنّ رتبة الكلمات (م–م إ–ف) في بعض التراكيب ستخرق نحوية التركيب الأساسي، وبدلا من ذلك فإنّ رتبة الكلمات في التركيب يجب أن تكون (م– ف– م إ)"[1]، وعلى أيّ حال كما يقول مازن الوعر: "أنّ الركن اللغوي ف (اِسم – موضوع) يمكن أن يتقدّم"[2]، وهذا يكون عند الاِستعانة بخاصية التقديم والتأخير.

ويطال التقديم والتأخير المتمّمات، إذ "بالإضافة إلى تغيرات الرتبة التي تحدث قبل الفعل... هناك تغيرات تحدث بعد الفعل وتغيّر محليا رتب الفضلات"[3]، ومن المتممات ما يقبل التقديم والتأخير ومنها ما لا يقبل يقول اِبن سرّاج: "الأشياء الّتي يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها وأمّا ما يجوز تقديمه فكلّ ما عمل فيه فعل متصرّف أو كان خبر المبتدإ سوى ما اِستثنيناه"[4]، ويقول في الّتي لا يجوز تقديمها: "الصّلة على الموصول والمضمر على الظّاهر في اللّفظ والمعنى إلاّ ما جاء على شريطة التّفسير والصّفة وما اِتّصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاِسم حكمها حكم الصّفة والمضاف إليه وما اِتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اِتّصل به حرف زائد... وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه ولا يقدّم التّمييز... وما بعد إلاّ وحروف

---

[1]. نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، دار طلاس دمشق 1987م، ص119،120.

[2]. المرجع نفسه، ص170.

[3]. اللسانيات واللغة العربية، الفاسي الفهري، دار توبقال الدار البيضاء 1985م، ص123.

[4]. الأصول، اِبن سرّاج، ج2 ص222.

الاِستثناء لا تعمل فيما قبلها... ولا يفرّق بين الفعل العامل والمعمول فيه شيء لم يعمل فيه الفعل"[1]، ويقول في موضع آخر: "لا تتقدّم الصّفة على الموصوف ولا البدل على المبدل منه"[2]، فما يمكن فيه التّقديم والتّأخير إذنْ هو كلّ ما يعمل فيه فعل متصرّف من المتمّمات وما لا يمكن تقديمه وتأخيره التّوابع والمضاف إليه والمستثنى والبدل،لذلك فهناك شقّان للدّراسة؛ الحديث عمّا كان قابلا لفكرة التّقديم والتّأخير منها ثمّ العودة إلى ما لا يقبل ذلك وليس فيه طويل حديث، ويرى المحدثون أنّ "عملية تقديم الركن اللغوي في التركيب العربي توليديا أو تحويليا يمكن أن توافق الأركان اللغوية في التراكيب العالمية طبقا للقواعد الوليدية والتحويلية المفترضة في نظرية تشومسكي"[3]، وهذا يعني أنّ التقديم والتأخير عملية مهمّة في التركيب اللغوي العربي ولها مميزات خاصة حتى يقال بأنها يمكن أن توافق الأركان اللغوية في التراكيب العالمية، ويسميها المحدثون بالزحلقة أو الخفق[4] أو بالرتبة حيث يقول "عبد الحميد مصطفى السيّد": "قضية الرتبة مسألة مركزية في الجملة العربية، وقد أفاد التحويلين مقولات النحاة في هذه القضية"[5]، فالدراسات القديمة للتقديم والتأخير كانت مهدا ممهّدا للدراسات الحديثة، وهي عملية مهمة لأنّها تعمل على توليد جمل جديدة لهذا تأخذ اِهتمام التحويليين.

وما يهمّنا ههنا بعد القول بتأخّر رتبة المتمّمات في الأصل، ما هي المواضع الّتي تتقدّم فيها المتمّمات وما أثر ذلك في المعنى ؟

وللمسألة أمران:

---

[1]. المصدر نفسه، ج2 ص222،223.

[2]. الأصول، اِبن سرّاج ، ج2 ص225.

[3]. نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص225.

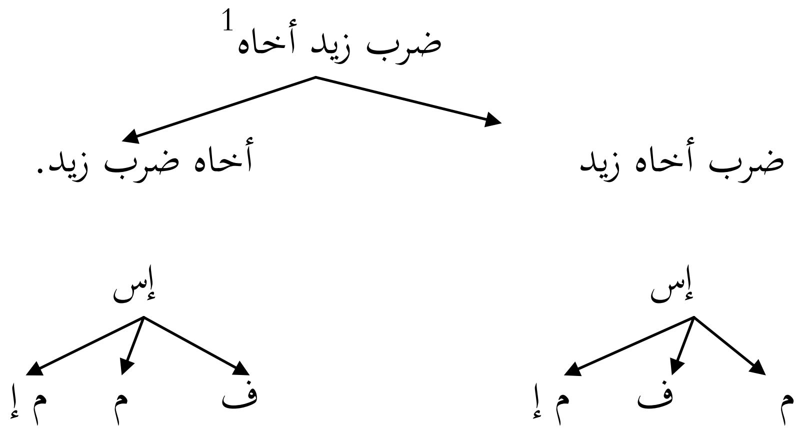
[4]. دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد مصطفى السيد،ص88.

[5]. المرجع نفسه، ص102.

أ/ ما يتعلق بضرورات نحوية:

* تقديم المفعول به:

قد نجد " الف(اِسم —م.به) مقدمة على يسار الفعل... ونجد الف(اِسم —م.به) مقدمة على يمين الفعل"، والمخطط الآتي يوضح الحركة التحويلية للمفعول به في تقدمه في اِحتمالين:



كما يرى مازن الوعر أنّ "تسويغ مثل هذه الحركة التحويلية هو انّ الأركان اللغوية قد اِحتفضت بأدوارها ووظائفها الدلالية وحركاتها الإعرابية، وهكذا فعندما تنتقل هذه الأركان اللغوية فغنّها ستحمل معها الصفات الدلالية (الأدوار الدلالية) والصفات النحوية (الحركات الإعرابية"[2]، وهذا ما اِصطلح عليه النحاة العرب القدماء بجواز تقديم المفعول به على الفعل وعلى الفاعل معا محدّدين المسوغات التي ذكرها المؤلف.

ويتقدّم المفعول به على الفعل وجوبا في مواضع هي:

1/ إذا كان المفعول به اِسمامن أسماء الصّدارة كأسماء الشّرط، الاِستفهام.

---

[1] .يراجع: نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص106،107.

[2] . المرجع نفسه، مازن الوعر، ص107.

2/ إذا كان منصوبا بجواب "أمّا" المقرون بفاء الجزاء قال تعالى:"وأمّا اليتيم فلا تقهر".[1]

3/ أنْ يكون المفعول به ضميرا منفصلا يوجب تأخّرَه عن عامله اِتّصالُه به وضياع الغرض البلاغيّ من تقديمه نحو:"إيّاك نعبد و إيّاك نستعين"[2].

في حين يمتنع تقدّم المفعول به على الفعل حين يخرج عن تلك المسوغات في المواضع الآتية: أ/ "إذا كان المفعول به محصورا لفعل تعجّب.

ب/ إذا كان محصورا بـ إلاّ مسبوقة بنفي نحو: لا يريد المرء إلاّ السّعادة أو إنّما نحو: إنّما يطلب المرء السّعادة.

ج/ إذا كان مصدرا مؤوّلا من أنّ ومعموليها نحو: عرفت أنّ العلم خير طريق .

د/ إذا كان واقعا في صلة أحد الحرفين أنْ وكيْ النّاصبين للفعل نحو: يجب أنْ تمضغ الطّعام جيّدا كيْ تريح معدتك"[3].

هـ/ إذاكان المفعول به لفعل منصوب ب لنْ ولكن يجوز تقديم المفعول به على لن مثل: شيئا لنْ تنال من الشّرّ.

و/ إذا كان لفعل مجزوم بـ لمْ أو لما أو لام الأمر أو لا النّاهية.

ز/ إذا كان تقديمه سيوقع لبسا بعدم ظهور الحركة الإعرابيّة نحو: أعان موسى عيسى.

---

[1]. سورة الضحى. الآية09.

[2]. سورة الفاتحة. الآية05.

[3]. يراجع: نحو اللّغة العربيّة، أسعد النّادري، ص619.

ح/ إذا كان كلّ من الفاعل والمفعول به ضميرين متّصلين ولا حصر في أحدهما مثل:أنجزته.

ولعلّ للأمر تفسيرا في اِمتناع تقدّم المفعول به في هذه الحالات فأمّا في اِمتناع تقدّمه إذا كان لفعل تعجّب فقولنا مثلا: تعجّب رجل من جمال السّماء فقال: ما أجملَ السّماءَ؟ المهمّ في الجملة جمال السماء وليس السماء، فلذلك سبق القول بجمالها عليها، فتأخّر المفعول به في التّعجّب لإيضاح ما في نفسيّة المتعجّب من جمالها، فتمّ تقديم ما في النّفس من مقصد (وهو فعل التعجّب (ما أجمل) على ما تمّ التّعجّب منه (السّماء).

وأمّا الموضع الثّاني فقولنا: لا يريد المرء إلاّ السّعادة، فإنّ تأخّر المفعول به " السّعادة " لسبب نحويّ وهو أنّه جاء محصورا بإلاّ مسبوقا بنفي، إنّ المهمّ ههنا هو توضيح أنّ هذا الشّخص همّه الوحيد هوالسّعادة، فهي محور الموضوع وإرادته كلّها محصورة فيها مقصورة عليها والحصر ههنا يشترط فيه أداة النفي "ما" وإلاّ الواجبة التّأخّر، وبما أنّها الحاصرة فقد جرّت في تأخّرها في الموقع المفعول معها بالرّغم من كون معنى "السّعادة" هو الأكثر إشعاعيّة في الذّهن، ويوجد سبب دلاليّ فما كان محصورا لا يمكنه في الأصل التّحرّك فهو مقيّد فكيف به أن يتقدّم أو أن يتأخّر ؟

أمّا الموضع الموالي: إذا كان مصدرا مؤوّلا من أنّ ومعموليها فقولنا: علمت أنّ فلانا نازل عندنا، التّأويل فيها: عرفت نزول فلان عندنا، ما يعني أنّه لا يمكننا أنْ نقول: أنّ فلانا نازل عندنا عرفت وهذا لسببين:

1- فساد المعنى و ذهاب مائه.

2- توهّم السّامع أنّ المراد بالجملة: هو تأكيد نزول الرّجل عندنا وليس معرفتنا بذلك.

وعن الموضع الذي يليه: إذا كان المفعول لفعل مجزوم بلم أو لما أو لام الأمر أو لا النّاهية مثل: لا تهدر الوقت، لم أرتكب الحماقة، قد يكون السّبب في تأخير المفعول به ههنا هو المعاني الّتي تؤدّيها هذه الأساليب فلم للجزم والقلب والنّفي فأثرها المعنويّ في الفعل بارز ويؤثّر الفعل بدوره في المفعول لعلاقته الوطيدة به، فليس مهمّا في الجملة الوقت وإنّما المهمّ فيها النّهي عن إهداره، كما لا تهمّ الحماقة في الجملة الثّانية وإنّما المهّم الإبلاغ أنّه ليس مرتكبها.

أمّا الموضع الخاصّ بالحركة الإعرابيّة فمثال ذلك قولنا: كلّمتْ خالتي أمّي، لأوّل وهلة سيبدو للفكر أنّ الّتي كلّمت الأخرى هي الخالة، وسينفي العقل المعتمد على المنطق والتّرتيب أنْ تكون الأمّ هي الّتي كلّمت الخالة نظرا لطبيعة التّركيب الّذي فرضته الحركات(خالتي،أمّي) ما يعني أنّ الحركات الإعرابيّة عوامل مساعدة أيضا ومتدخّلة في التّركيب وبالتّالي في المعنى.

***تقديم التمييز:**

أمّا فيما يتعلّق بتقديم التّمييز إذا كان العامل فعلا متصرّفا فيقول اِبن الأنباري: "اِختلف الكوفيّون في جواز تقديم التّمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرّفا نحو: "تصبّب زيد عرقا وتفقّأ الكبش شحما "، فذهب بعضهم إلى جوازه...وذهب أكثر البصريّين إلى أنّه لا يجوز"[1]،

أمّا الكوفيّون فقد قدّموا دليلا على جواز التّقديم نقلا وقياسا "فأمّا النّقل فقول الشّاعر:

أ تهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب ...،وأمّا القياس فلأنّ هذا العامل فعل متصرّف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرّفة، ألا ترى أنّ الفعل لما كان متصرّفا نحو قولك :ضرب زيدٌ عمراً، جاز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا

[1]. الإنصاف في مسائل الخلاف، اِبن الأنباري، ص221، 222.

متصرّفا نحو:راكبا جاء زيدٌ، ولهذا ذهبتم إلى أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان الفعل متصرّفا نحو:راكبا جاءِ زيدٌ "[1]،و"اِبن الأنباري" في هذا آخذ بمذهب البصريّين دائما.

إنّ قول الكوفيّين بجواز تقديم التّمييز إذا العامل فيه فعلا متصرّفا قول صالح لتمييز الجملة فقط، أمّا تمييز الذّات الّذي العامل فيه هو المميّز –حسب رأي أغلب النحاة- والمميّز ليس فعلا بل هو اِِِِِِِِِسم غامض مبهم، فهي فكرة إنْ صلحت لتمييز الجملة في جواز التّقديم، فلا يمكن أنْ تصلح في تمييز الذّات لأنّ العامل ليس فعلا.

كما أنّه ليس من المنطقيّ تقديم التّمييز على مميّزه لأنّه إنّما جاء ليوضّحه ويكشف غموضه ولا يُكشف أو يُوضّح الشّيء إلاّ إذا سبق إلى الوجود؛ فكيف يسبق الموضِّح الغامض؟

بالإضافة إلى أنّ فكرة أنّه إذا كان العامل متصرّفا يجوز التّقديم، لا يمكن أنْ تكون محقّقة في كلّ المتمّمات، فإنْ جازت في البعض فلن تجوز في البعض الآخر ذلك أنّ لكلّ متمّم خصوصيّته وتعريفه وأحكامه، فليست كلّ المتمّمات نبعا واحدا فالاِختلاف واضح بين المتمّم والآخر.

وفي عودة إلى التّمييز فإنّ الأجدر فيه التّأخّر ذلك أنّه موضِّح ومبيِّن ومفسِّر إبهام، فيُسبَق بما كان غامضا غير واضح وبيِّن حتّى تعلوَ فائدته أكثر في الإيضاح والتّبيين.

*__تقديم الحال__:

أمّا في مسألة تقديم الحال على العامل فإنّ البصريين والكوفيين يختلفون حول ذلك حيث: "ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاِسم الظّاهر نحو:راكبا جاء زيد، ويجوز مع المضمر نحو: راكبا جئت، وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم الحال على

---

[1]. المصدر نفسه، ص نفسها.

العامل فيها مع الِاسم الظّاهر والمضمر"[1]؛ وأمّا دليل الكوفيين في عدم جواز تقديم الحال على العامل فيها فلأنّه "يؤدّي إلى تقديم المضمر على المظهر، ألا ترى أنّك إذا قلت: راكبا جاء زيد، كانفي راكبا ضمير زيد، وقد تقدّم عليه وتقديم الضّمير على المظهر لا يجوز"[2]، وأمّا البصريّون فيرون جواز تقديم الحال على العامل فيها "إذا كان فعلا نحو: راكبا جاء زيد، للنّقل والقياس، أمّا النّقل فقولهم في المثل: شتّى تؤوب الحلبةُ، فشتّى حال مقدّمة على الفعل العامل فيها مع الِاسم الظّاهر فدلّ على جواز، وأمّا القياس فلأنّ العامل فيها متصرّف ،وإذا كان العامل متصرّفا وجب أنْ يكون عمله متصرّفا وإذا كان عمله متصرّفا وجب أنْ يجوز تقديم معموله عليه كقولهم: عمرا ضرب زيدٌ، فالّذي يدلّ عليه أنّ الحال تشبّه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل فكذلك يجوز تقديم الحال عليه"[3]، وإلى مذهب البصريّين قد ذهب "اِبن الأنباري"، والواقع أنّنا إذا تحدّثنا عن العامل والمعمول، وأنّ للعامل دخلا في التّقديم والتّأخير فإنّ ما يمكن أنْ يقالهو أنّ العامل أسبق –منطقيّا– من المعمول فهو الّذي صنع ما صنع بالمعمول فهو الصّانع (العامل) والمعمول مصنوع، فلذلك فإنّ إقحام فكرة العامل لا علاقة لها بالتّقديم والتّأخير فذلك باب آخر ومعلوم أنّ "مرتبة العامل التقدّم، وإذا كان العامل قويا أمكن أن يعمل متقدّما ومتأخّرا، فإذا كان ضعيفا لم يعمل إلاّ متقدّما"[4]، ومع ذلك فليس مهمّا تقديم المتمّم على العامل أو على الجملة بأكملها، بل المهمّ في ذلك أ تقدّم المتمّم أصلا أم لا؟ وما هي الضّوابط الّتي تتيح له التّقدّم؟

وفي عودة إلى تعريف الحال نجده توضيحا لهيئة صاحبه أثناء وقوع الفعل، وكأنّ الفعل والحالة متلازمان ولكن بالرّغم من ذلك فإنّ الفعل قد سبق الحالة الّتي كان عليها صاحبها، فلولم يكن من صاحب الحال الفعلُ لما كانت الهيئة فقولنا: جاء الطّفل باكيا، عرّفتنا الجملة أنّ وقوع الفعل

[1]. الإنصاف في مسائل الخلاف، اِبن الأنباري، ص210،211.

[2].المصدر نفسه، ص نفسها.

[3]. الإنصاف في مسائل الخلاف، اِبن الأنباري ، ص نفسها.

[4] . إحياء النحو، اِبراهيم مصطفى، القاهرة ط1992/2م، ص27.

صاحبته هيئة وهي البكاء، فكان فعل المجيء وكان البكاء، ولكن ما كان ليكون بكاء بلا مجيء، فالأسبق هو المجيء وأمّا قولنا : باكيا جاء الطّفل، فإنّ السّامع يتوهّم بكاءً، لأوّل وهلة ثمّ يسمع بمجيء الطّفل، كأنّها حالة تلاها فيما بعد وقوع الفعل، والأحوال لا تصدر إلاّ عن أصحاب أفعال، فقد سبق الفعل الحال، ولذلك فإنّ الحال إذا تأخّر كان أجدر وأكثر فائدة منه إذا تقدّم.

ب/ من الوجهة البلاغيّة:

إنّ حديثنا عن التّقديم والتّأخير من الوجهة البلاغيّة هو حديث عن الأثر في المعنى الّذي له أهمّيّة وضرورة كبرى، ولقد أثنى "الجرجاني" على هذا الباب فقال: "هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن، واسع التّصرّف بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه ثمّ تنظر فتجد سبب أنْ راقك ولطُفعندك أنْ قُدّم فيه شيء وحُوّل اللّفظ عن مكان إلى مكان"[1]، ويرى "الجرجاني" أنّ ظاهرة التقديم والتأخير ذات أهمية وفائدة جليلة في المعنى.

إنّ التّقديم والتّأخير من الوجهة البلاغيّة يكون على وجهين: "تقديم يقال إنّه على نيّة التّأخير وذلك في كلّ شيءٍ أقررته مع التّقديم على حكمه الّذي كان عليه وفي جنسه الّذي كان فيه كخبر المبتدإ إذا قدّمته على المبتدإ والمفعول إذا قدّمته على الفاعل... وتقديم لا على نيّة التّأخير، ولكن أنْ تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه، وذلك أنْ تجيء إلى اِسمين يحتمل كلّ منهما أنْ يكون مبتدأً، ويكون الآخر خبرا له، فتُقدّم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرّة: زيد المنطلق، على أنْ يكون متروكا على حكمه الّذي كان عليه مع التّأخير، فيكون خبر مبتدإ كما

[1]. دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص106.

كان بل على أنْ تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ وكذلك لمْ تؤخّرزيداً على أنْ يكون مبتدأ كما كان بل على أنْ تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا"[1]، "فالجرجاني" في كلّ ذلك يقدّم المعنى ويعزف على هذا الوتر نظرا إلى الزّاوية الّتي ينظر منها وهي البلاغة، كما يرى أنّ الهدف والغاية من التّقديم والتّأخير هي العناية والاِهتمام حيث يقول: "واِعلم أنّا لم نجدهم اِعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاِهتمام"[2]، وقد سبق إلى ذلك "سيبويه" قائلا:"كأنّهم إنّما يقدّمون الّذي بيانه **أهمّ**وهم ببيانه **أعنى**"[3]، منوّها إلى الأهمية بلفظ "أهم" وإلى العناية بلفظ "أعنى"، ولا يخفى فالاِهتمام مقصود بالعقل وموكّل به وما اِهتمّ العقل بشيئ إلاّ اِعتنى به، كما أنّ ما يشغل العقلَ والذّهن يوليه أهمية، فسيبويه يركّز نظره في زاويتين النّحويّة والبلاغيّة لأنّ إحداهما مؤدّى وطريق إلى الأخرى وكذلك الخليل.

إنّ القول بالعناية والاِهتمام هو قول **بالغرض** الّذي يقصد إليه المتكلّم.

-الاِشتغال باب من التّقديم و التّأخير:

في الاِشتغال: يكون الفعل "مشغولا جدا بالعمل على الضمير العائد المتصل به، بحيث لا يستطيع أن يعمل على ال ف(اِسم – م به) المتقدمة"[4]،وهو باب من الأبواب اللغوية الهامة يقول "بوقرة نعمان":"إنّ دراسة علاقة المونيمات فيما بينها وحدها لا تكفي لتحديد وظيفتها بل يجب معرفة موقعها واِنتظامها داخل تركيب وفق ترتيب معيّن، فاِختلاف الموقع يؤدّي إلى اِختلاف وظيفتها التّركيبيّة "[5]، والقول باِختلاف الموقع يؤدّي إلى اِختلاف الوظيفة التّركيبيّة أيْ

---

1. المصدر نفسه، ص106،107.
2. دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص107.
3. الكتاب، سيبويه، ج1 ص34.
4. نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص131.
5. محاضرات في المدارس اللّسانيّة المعاصرة، بوقرّة نعمان، منشورات جامعة باجي مختار عنّابة 2006م، ص117.

الإعراب وذلك لا يصلح في جميع المتمّمات، ولعلّه صحيح في باب الِاشتغال حيث يكون مع باب تقديم لا على نيّة التّأخير الّذي يتغيّر فيه الإعراب، والّذي يهمّ ههنا ما كان مفعولا لأنّه متمّم مثل: ضربت زيدا، فأصبح مبتدأً: زيدٌ ضربت، فقد تغيّر الإعراب من مفعول إلى مبتدإٍ أيْ من متمّم إلى عمدة، وبالتّالي تغيّر التّركيب من تركيب متمّمي إلى تركيب إسنادي، وهذا التّغيّر من تركيب إلى آخر يختلف فيه الأول عن الثاني تماما،حيث الأوّل تركيب غير أساسي والثّاني أساسي إنّما صنعه المعنى وفرضه المتكلّم، فهذا الباب لم يغيّر من الرّتبة فحسب بل غيّر من الوظيفة أيضا ومن نوع التّركيب هو الآخر، فهناك ثلاث خطوات في هذا الباب:

تغيّر الرّتبة أدّى إلى **تغيّر نوع التّركيب** الّذي أدّى إلى **تغيّر الوظيفة**.

لذا يمكننا القول أنّ الِاشتغال في حدّ ذاته "معنى" وغرض وطريقة للتّقديم والتّأخير، وقد دعا "الفهري" إلى الِاهتمام بباب الِاشتغال اِعتقادا منه: "أنّ معطيات الِاشتغال ضرورية لفهم بنية اللغة العربية، كما أنّها ضرورية لمعرفة خصائص كلّ من الِابتداء والتقديم"[1]، وهذا ما قد يجعلنا نقول بعلاقة الِاشتغال بالتقديم والتأخير الهامة في التأثير على وظيفة الكلمة بتغيير إعرابها.

6- أثـر الرّتبة :

للرّتبة أثران:

1/ أثر يعود على المعنى فيكون ذلك بلاغيّا، فحين تقديم المفعول به سيبقى مفعولا به، لكن تكون له قيمة دلاليّة جديدة مختلفة عن القيمة الدّلاليّة السّابقة فقولنا "نعبد إيّاك" تجعل من المفعول به "إياك" مفعولا به عامّا، فقد يكون المعبود ههنا أيّ معبود :شمسا أو قمرا أو ودّا أوسواعا أو غير ذلك ولكنّ تقديمه وقولنَا "إيّاك نعبد" يجعل منه مفعولا خاصّا منفردا ومتفرّدا وهو

---

[1] . اللسانيات واللغة العربية، الفاسي الفهري، ص110.

الله تعالى، فالقيمة النّحويّة (الإعراب) بقيت على حالها، ولكنّ القيمة الدّلاليّة تغيّرت وهذا أوّل أثر تجرّه الرّتبة وهو **الأثر الدّلالي،** نعم إنّ"أيّة حركة تحويلية في بعض التراكيب العربية تستطيع أن تغيّر معنى التركيب...وهذا يعني أنّ القاعدة التحويلية يمكن أن تغيّر البنية الدلالية للتركيب العربي"[1]، ولذا يعدّ "التقديم مظهرا من مظاهر كثيرة تمثّل قدرات إبانة أو طاقات تعبيرية يديرها المتكلّم اللقِن إدارة حيّة وواعية، فيسخرها تسخيرا منضبطا للبوح بأفكاره وألوان أحاسيسه ومختلف خواطره، ومواقع الكلمات من الجملة عظيمة المرونة، كما هي شديدة الحساسية، وأيّ تغيير فيها يحدث تغييرات جوهرية في تشكيل المعاني وألوان الحسّ وظلال النفس"[2]، إذ تحتاج هذه العملية إلى الجودة والخبرة وحسن التصرف والتلاعب المميّز بمواقع الكلم، وكلّ ذلك منشأ وجوده الجانب النفسي، حيث الجانب النفسي يدخل في هذه العملية ويثريها.

2/ الأثر الثاني: تغيّر الإعراب ولا يكون أثر الرّتبة وتغيّرها كبيرا ومؤثّرا في تغيّر الإعراب أو القيمة النّحويّة إلاّ في باب الِاشتغال، وفي هذه الحالة تولد ثلاثة آثار: تغيّر رتبة أدّى إلى تغيّر التركيب الذي أدّى إلى تغيّر الوظيفة، فهناك إذن ثلاث قيم: قيمة نحويّة، وقيمة دلاليّة وقيمة وظيفية.

ويمكن القول "أنّ المفاهيم النحوية التركيبية قد تغيرت لصالح المفاهيم الدلالية الجديدة"[3]، هذا كلّه يجعلنا نقول إنّ **المعنى** هو الّذي يحدّد موقعيّة الكلمة، وبالتّالي رتبتها ثمّ وظيفتها في التّركيب اللّغوي، حيث يشترط في ذلك الصحة النحوية والدلالية إذْ "إنّ حركة ال(م إ) (اِسم–فاعل) إلى وضعه المتوقع ... سينتج تركيبا نحويا صحيحا، ولكن بتركيب دلالي مختلف"[4]، أي أنّ المعنى قد

---

1. نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص118.
2. دلالات التركيب دراسات بلاغية، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة القاهرة ط1987/2م، ص170.
3. نحو نظرية لسانية، مازن الوعر، ص65.
4. المرجع نفسه، ص121.

يتغيّر ويختلف دون أن يمسّ هذا بالجانب النحوي، فالقواعد "التحويلية يمكن لها أن تغيّر المعنى"[1]، ويرى كل من العالمين "ديكّ و"تشومسكي" أنّ "أهمّ ركن لغوي في التركيب الأساسي هو ذلك الركن المقدّم على غيره من بقيّة الأركان"[2]، ذلك أنّ هذه العملية تولّد جملا جديدة ودلالات جديدة، "فالتقديم والتأخير لا يأتيان فقط للاِهتمام أو العناية كما سبق أن أثر عن العلماء، وإنّما يأتيان لتحرير المعنى وضبط الدلالة"[3]، و هذا ما أشار إليه الجرجاني من أنّه "قد وقع في ظنون الناس أنّه يكفي أن يقال: إنّه قدّم للعنايةولأنّ ذكره أهمّ... ولتخيّلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم"[4]، فإنّما التقديم "ميزان توزن به الكلمات وللتأخير مزايا فنية يلاحظها الذهن في معنى كلّ كلمة وما لها من ميزات وخصائص في التركيب"[5]، حيث "بناء العبارة بناء خواطر ومشاعر قبل أن يكون هندسة ألفاظ وتصميم قوالب... ولو كانت مواقع الكلمات غير قابلة للتغيير لكان ذلك عيّا في اللغة، وعجزا قاهرا في اللسان، تحسّ أنبل ما تشعر به النفس الإنسانية، هذا ما يوحي بأنّ اللغة ليست ذات جانب مادي فقط بل لها أبعادها النفسية، من حسّ دقيق واِختلاجة خفيّة"[6]، ما يعني أنّ هذه الظاهرة تعتمد على الذهن أكثر، فليس الأمر مجرّد نقل وتحريك للكلمات فيتحوّل إلى عمل مادي، ومعلوم أنّ للذهن نصيبه الأكبر في ذلك.

أمّا فيما يتعلّق بالشّقّ الثّاني فهناك "بعض التراكيب اللغوية التي لا تحتاج أبدا إلى حركة تحويلية"[7]، تلك التي لا تقبل فكرة التّقديم والتّأخير فنجد: البدل على المبدل منه والنّعت على المنعوت والتّوكيد على مؤكّده والمضاف إليه على مضافه والمعطوف على المعطوف عليه، ولعلّ

1. المرجع نفسه، ص64.
2. المرجع نفسه، ص225.
3. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ السعودية ص143.
4. دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص108.
5. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، عبد الفتاح لاشين، ص148.
6. دلالات التركيب، محمد أبو موسى، ص171.
7. نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص159.

ذلك كلّه بحكم التّبعيّة الّتي تعني أنّ التّابع لا سبيل له إلاّ اِرتباطه بمتبوعه الّذي يتوجّب تقدّمه عليه لا محالة.

إنّ أصل الرتبة "في العربية من نمط (ف فامف)"[1]،وما يمكن ملاحظته بشأن التقديم والتأخير أنّه عندما يتمّ تقديم المفعول به على الفعل والفاعل في الجملة الفعليّة ذات النّمط (ف+فا+م.به)، هل تصبح الجملة في هذه الحالة اِسميّة باِعتبار تقديم المفعول به لأنّه اِسم اِبتدأت به الجملة الجديدة أم أنّها تبقى على أصلها الأوّل كما كانت فعليّة؟ إنْ كان الاِحتمال الأوّل هو القائم فهذا يعني أنّ التّقديم والتّأخير له دور في تسمية الجمل وبالتّالي في تحديد نمطيّتها وله دور في تركيبها، بحيث غيّرها هذا الباب من جملة فعليّة إلى جملة اِسميّة هذا من النّاحية النّحويّة أمّا من النّاحية الدّلاليّة فالأمر معروف.

وإنْ كان الاِحتمال الثّاني هو القائم أيْ أنّ الجملة تبقى دائما فعليّة بالرّغم من تقديم الاِسم (المفعول به) فهذا يعني أنْ لا قيمة للمفعول به في تقديمه من النّاحية النّحويّة ولكن له قيمة من النّاحية الدّلاليّة أيْ من حيث المعنى وبالتالي لا قيمة لأن نقدّم ونؤخّر ههنا.

وفي الحقيقة فإنّ القول بفكرة التّقديم والتّأخير المبدأُ فيها هو المعنى ثمّ هذا التّغيّر في المعنى يؤدّي إلى تغيّر في المبنى (التّركيب)، ومنه فإنّ النّحو تابع للدّلالة ووجوده مرتبط بها حيث إنّ "المفاهيم النحوية التركيبية قد تغيرت لصالح المفاهيم الدلالية الجديدة"[2]، والمعنى هو الّذي يحدّد لنا موقع الكلمة رتبتها ووظيفتها فإذا قلنا: هذه الكلمة تعرب حالا فنحن لم نصل إلى هذه القيمة النّحويّة إلاّ بعد إذْ وقفنا عليها ودقّقنا في معناها، وعرفنا أنّ المعنى الموجود في الجملة هو أنّ هناك توضيحا لهيئة صاحب الحال أثناء وقوع الفعل، فمن جهة نظرنا إلى الكلمة في حدّ ذاتها (توضيح

[1]. اللسانيات واللغة العربية، الفاسي الفهري، ص109.

[2]. نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص65.

الهيئة) ومن جهة أخرى نظرنا إلى علاقتها بما يجاورها من كلمات (الفعل...)، فلا يمكن إذن الوصول إلى هذه القيمة النّحويّة أيْ الإعراب إلاّ بعد الغوص في المعنى، ودراسة الكلمة في ذاتها ودراستها فيما جاورها من كلمات، فللكلمة إذنْ قيمتان قيمة **نحويّة** وقيمة **دلاليّة**، ويمكن القول أنّ الرّتبة عامل ووسيط بينهما في جرّ إحداهما إلى تغيير الأخرى.

ومن الملاحظات أيضا: ما يقوله "الجرجاني": "لا يكون لإحدى العبارتين مزيّة على الأخرى حتّى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها"[1]، إنّ العبارتين: (إيّاك نعبد) و(نعبد إيّاك) هما عبارتان متشابهتان ظاهريّا، الفرق بينهما تقديم المفعول به على الفعل وفاعله في الأولى ولكنّهما من حيث المعنى مختلفتان، إلاّ أنّه ليس اِختلافا كلّيّا، فهناك معنى مشترك ولكن تفضل إحداهما على الأخرى تزيد عليها في التّأثير.

لذلك فالتّقديم والتّأخير يعمل على ضربين: يغيّر مبنى فقط من حيث الرّتبة لا من حيث تركيب الكلمات في حدّ ذاتها من دون أنْ يمسّ كلمة فيغيّر من تركيبها أو يكون له دخل في إضافة أو حذف عنصر من التّركيب، فهو يحوم فقط حول الموقع، ثمّ له ضربه الثّاني وهو المعنى حيث تشترك جملتان في معنى عامٍّ ثمّ تخصَّص إحداهما بمعنى خاصٍّ وأفضل وأكثر تأثيرا من الأخرى، حيث يوجد جملتان الجملة الأمّ والجملة الجديدة والوليدة، وهذه الأخيرة هي عَمَلُ التّقديم والتّأخير وبالتّالي التّأثير، فالجملة الجديدة جملة تحويليّة عن الجملة الأمّ التّوليديّة.

---

[1]. دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص258.

الفـصل الثالث.

المتمّمات في ضوء النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة .

1-توضيح بعض المفاهيم.

2- البنية العميقة والسطحية للمتممات.

3- نائب الفاعل أهو متمّم أم عمدة؟

4- متممات بدون ركائز إسنادية.

5- سبب كثرة المتمات في اللغة العربية.

6 - الهدف من البنية العميقة والسطحية.

7- بعض النتائج حول خصائص اللغة العربية.

تعدّ الجملة حجر الأساس للنظرية التوليدية التحويلية ، ذلك أنّ أصحاب هذا المذهب همّهم الوحيد هو البحث في إيجاد شرح وتحليل للعمليات الذّهنية الّتي تتيح للفكر إنتاج الجمل، ولقد كان ل"تشومسكي" والنّظريّة التوليديّة التحويليّة دور كبير في تحديد سمات الجملة.

وقبل التّعرّض إلى وجود المتمّمات في ضوء النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة نعرض إلى المفاهيم الآتية:

أ- توضيح بعض المفاهيم:

1/ مفهوم القواعد التوليديّة و الجملة التّوليديّة:

تحتاج دراسة اللّغة إلى دراسة نظام قواعدها الّذي يجعل من الإنسان متكلّما- مستمعا اِنطلاقا من قدرته وكفاءته اللّغويّة، ويطلق اِسم الكفاية اللّغويّة على قدرة الإنسان على إنتاجه الجملَ وتفهّمه لها أثناء الكلام ويسمّى اِستعمال اللّغة بالأداء الكلاميّ.

القواعد التّوليديّة هي تلك القواعد العقليّة الذّهنيّة إنّها: "نظام من القوانين تتعهّد وصف تركيب جمل لغة ما بطريقة غاية في الوضوح...وهذا الوضوح هو المزيّة الرّئيسيّة لمثل هذه القواعد"[1]، فهي إذن قواعد يدركها متكلّم اللّغة – مستمعها أيّا كان وضعه، فهي إذن ملكة فطريّة كما يسمّيها "اِبن خلدون"، بما أنّها تعمل على تمييز الصّحيح من غيره بمجرّد التّعرّض إلى الجملة التّوليديّة فهي الجملة الأصليّة قبل التّحويل أو هي الجملة الّتي أنتجتها قواعد المكوّن التّركيبي، والمكوّن التّركيبي هو مكوّن قواعديّ لتوليد مكوّنات الجملة .

[1].قواعد تحويلية للّغة العربيّة، محمّد علي الخولي، دار الفلاح للنّشر والتّوزيع الأردن ط1/ 1999م، ص08.

2/ القواعد التّحويليّة و الجملة التّحويليّة:

إنّ القواعد التّحويليّة تركّز على الكفاءة اللّغويّة وليس الأداء اللّغويّ؛ ذلك أنّها تهتمّ بالحقائق الذّهنيّة الكامنة خلف الأداء اللّغويّ الّذي له اِرتباط بما هو خارج العقل من ثقافة وعادات واِجتماع وغير ذلك، في حين أنّ مضماراللّعب عند النظريّة التّحويليّة هو الذّهن.

إنّ القواعد التّحويليّة نظام من القواعد يعمل على الرّبط بين التّركيب الباطنيّ وبين التّركيب الظّاهريّ لجملة ما، والعلاقة بين التّركيبين تسمّى "التحويل"، فالتّركيب الباطنيّ يعطي المعنى الأساس للجملة، في حين أنّ التّركيب الظّاهريّ هو: "حقيقة فيزيائيّة ملموسة ونستعمله إذا تكلّمنا أو كتبنا"[1]، أمّا الجملة التّحويليّة فهي الجملة بعد دخول قواعد التّحويل عليها وقواعد التّحويل هي: الإضافة، الحذف، نقل أركان لغويّة، التّبديل، الإحلال،التّنغيم ... وسيأتي التفصيل فيها.

3/ أنماط قوانين القواعد التّحويليّة:[2]

أ- قوانين التّركيب الأساسي الباطنيّ: و يتمّ من خلالها تفريع الجملة إلى مكوّنات تتفرّع بدورها إلى مكوّنات ثانويّة حتّى يتمّ الوصول إلى المكوّنات النّهائيّة الّتي ليس لها قابليّة للتّفرّع وهي:

*القانون الاِبتدائي: وهو الوضع الأوّل للجملة لا قبلها ولا بعدها شيء.

* القانون البدائليّ: يسمح لنا باِختيار وضع الاِسم مفردا، جمعا، نكرة، معرفة ...

---

1. قواعد تحويلية للّغة العربيّة، محمّد علي الخولي، ص07.

2. يراجع: المرجع نفسه، ص07،08.

* الحذف الاِختياريّ : يكون فيه الخيار لذكر العنصر أو حذفه .

* القانون المشروط: هو قانون يوضع في حالات وبشروط معيّنة ولا ينطبق على جميع الحالات.

* القانون التّكراريّ :بواسطته يتمّ الحصول على جملة تحتوي جملة الّتي تحتوي على جملة وهكذا.

وهي قوانين لابدّ أن تكون متسلسلة ومحدودة الوظيفة.

ب- قوانين مفرداتيّة (معجميّة): يتمّ من خلالها اِختيار الكلمات المناسبة لتعويض مكوّنات الجملة الّتي أنتجتها قوانين التّركيب الباطنيّ مثلا: الشّمس طلعت.

اِسم مفرد - فعل لازم.

ج- القوانين التّحويليّة: وتعمل على تحويل التّركيب الباطنيّ من هيئته هذه إلى تركيب ظاهريّ محسوس يتجسّد فيه مبنى وشكل الجملة النّهائيّ.

د- القوانين المورفولوجيّة الصّوتيّة: وتكمن وظيفتها في إعطاء التّراكيب السّطحيّة شكلها النّهائيّ بإعطاء كلّ مورفيم شكله المحدّد له، فهي قوانين تقوم بدمج المورفيمات في الكلمات أي تعطيها ذاتيّتها الصّوتيّة مثل: ال +كتاب .... ال +كتاب.

ال + نّفس .... ان + نفس.

4/ معايير تقييم القواعد التّحويليّة:[1]

[1] .قواعد تحويلية للّغة العربيّة، محمّد علي الخولي، ص28،29.

– الكفاية: معيار يحدّد إن كانت الجمل الّتي أنتجتها هذه القواعد صحيحة نحويّا، وإن لم تكن فهناك خلل في القواعد.

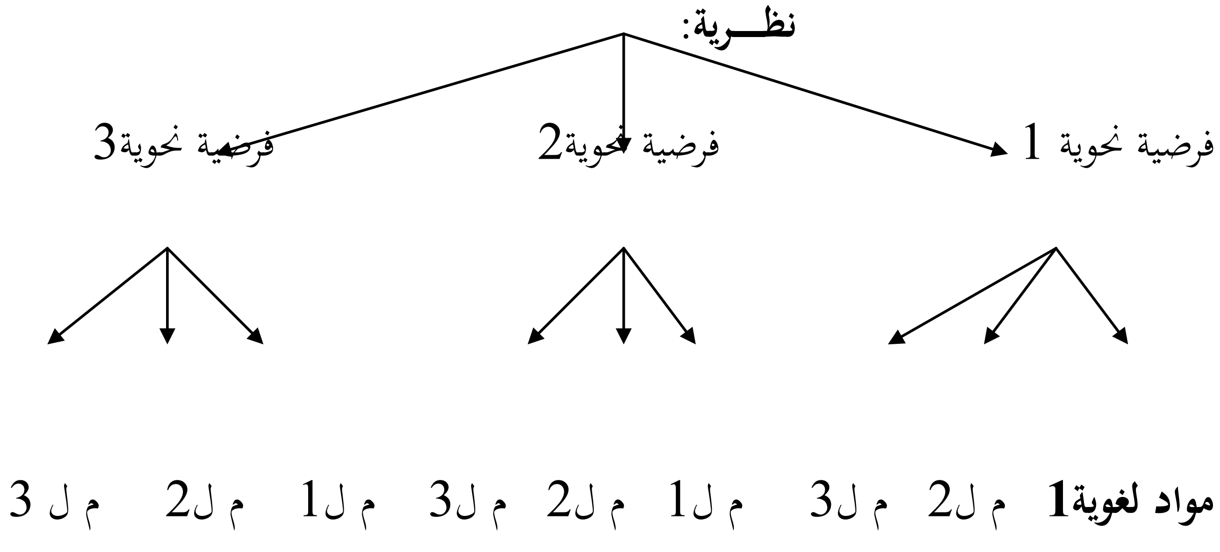
– المنهجيّة: وهي أن تكون هذه القواعد معتمدة على نظريّة لغويّة ثابتة واضحة علميّة.

– الوضوح: أي توضيح كلّ نقطة وذلك بتطبيق شروط كلّ قانون.

– العالميّة: وهي اِرتكاز القواعد على نظريّة عامّة ليست لها علاقة بلغة معيّنة بل صالحة لكلّ لغة.

– البساطة.

ولقد كان "تشومسكي" يهدف إلى: "وضع معايير لسانية دقيقة يمكنها أن تكشف عن البنية النحوية داخل التراكيب اللسانية العامة، وبذلك يمكننا أن نعرف الصياغات النحوية في أيّةلغةمن اللغات العالمية"[1]، كما اِرتأى الشمولية أمرا مطلوبا كونها مربوطة بالذهن الذي هو قسمة عادلة بين كلّ الناس، لذلك رأى أنّ الأمر لابدّ أن يكون رياضيا علميا بوضع فرضيات.

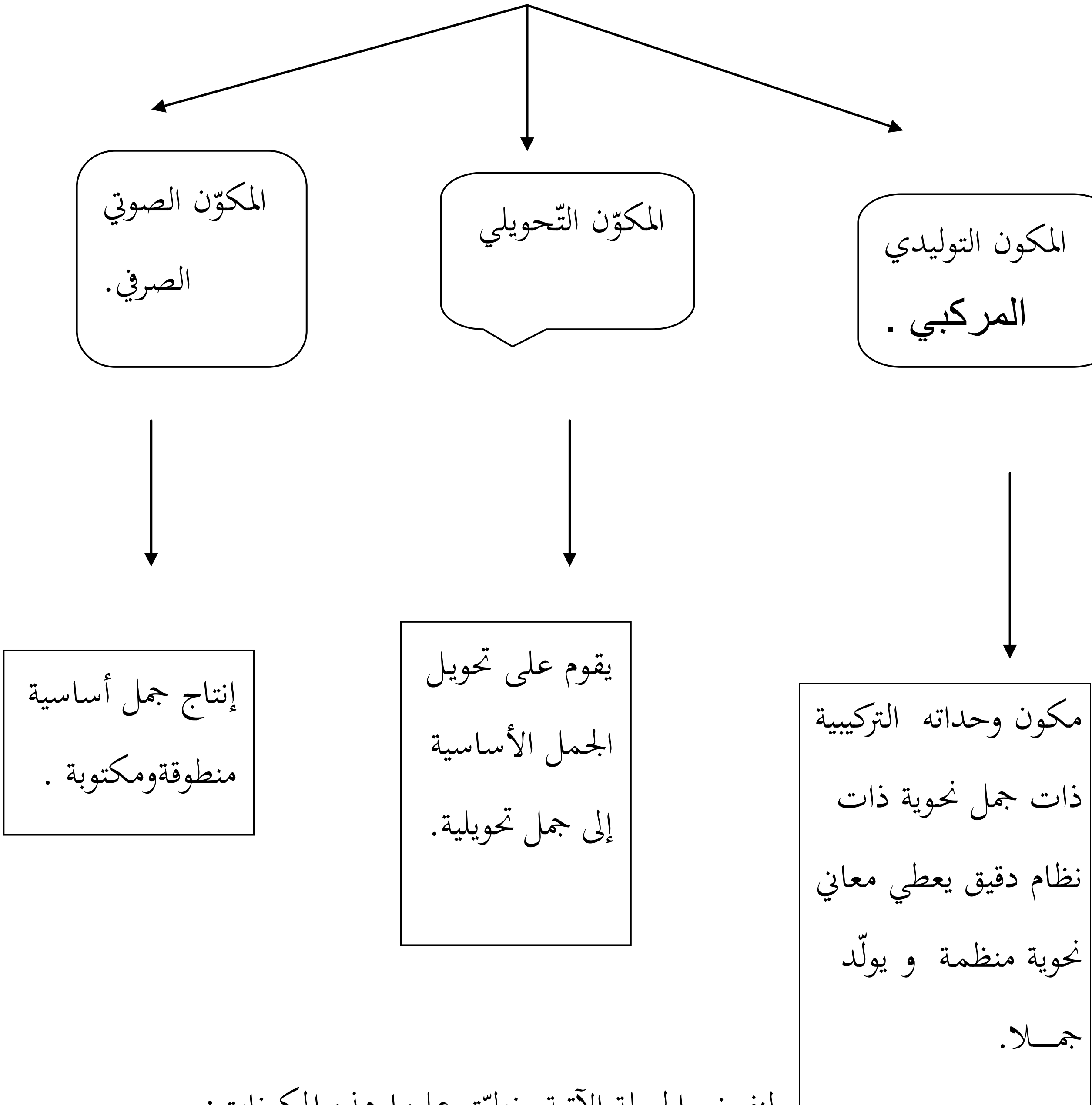


[1].قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مازن الوعر، دار طلاس ط1/1988م، ص90.

وكل ذلك ليتمّ تمييز النموذج النحوي الصحيح من الخاطئ في اللغة المدروسة بشكل علمي وممنهج.

5/**مفهوم اللغة عند تشومسكي** :

يرى "تشومسكي"أنّ**العمليـــة اللغوية** ذات رؤوس ثلاث[1]:



لنفرض الجملة الآتية ونطبّق عليها هذه المكونات:

---

[1] .يراجع: نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص52،53.

رأيت الحق أفضل طريق ....(1)

* ***<u>المكون التوليدي المركبي</u>*** يتعامل مع الجملة (1) بالشكل الآتي:

1) الجملة = ركن فعلي + ركن اِسمي.

2) ركن فعلي = فعل + اِسم 1.

3) الفعل = فعل(زمن) + ضمير.

4) الاِسم1 = محدّد + اِسم 1 .

5) ركن اِسمي = اِسم1 + اِسم2 .

قواعد تفريعية.

6) فعل = رأى.

7) الضمير= ت.

8) الاِسم = حقّ.

9) المحدّد = ال(التعريف).

10)الاِسم2 = أفضل .

11)الاِسم3 = طريق .

قواعد معجمية.

* **<u>المكون التحويلي</u>** :

ج : رأيت الحق أفضل طريق .

↓

رُئي الحقّ أفضل طريق.

↓

ب: قواعد تحويلية جوازية للبناء للمجهول.

الفعل : رأى = متعدي (إلى مفعولين) (مبني للمجهول).

ج: قاعدة تحويلية صرفية وجوبية

رُئي: ضمّ الأوّل وكسر ما قبل آخر الفعل.

فعل + فاعل + م به1 + م به2 ← القاعدة تحويلية ← فعل+نائب فاعل+ م به

ج- المكوّن الصوتي الصرفي :

1/ رأى + قاعدة تحويلية صرفية في بناء الفعل للمجهول = رُئي.

2/ العلمَ + قاعدة تحويلية تحويل المفعول إلى نائب الفاعل = العلمُ.

قاعدة صرفية(الحركات).

وقد ذهب "تشومسكي" إلى أنّ المعيار النحوي لا يمكنه تحديد صحّة أوخطإ الجملة بل معيارالقبولية،وبالضرورة هو معيار خاضع للدلالة، وهذا فعلا ما ذهب إليه "سيبويه" في أقسام الكلام بمزيد من التفصيل في كتابه: "فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب، فأمّا المستقيم الحسن فقولنا: أتيتك أمس وآتيك غدا، وأمّا المحال أن تنقض أوّل الكلام بآخره ونحوه، وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت وكي زيدا يأتيك وأشباه ذلك، وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر

أمس"[1]، وقد حبّذ "تشومسكي" اِستقلالية كلّ معيار لأنّ فكرة تضامّهما ستجلب مشاكل لسانية كثيرة حسب تقديره.

6/***القواعد التوليدية المركبية عند تشومسكي***:

هي قواعد تولّد جملا نحوية فقط وتكون صحيحة التركيب، ولابدّ من خصائص تتوافر في هذه القواعد أهمها:

* أن يكون بمقدورها صوغ جمل لا متناهية بقوانين.

* إنتاج جمل نحوية مقبولة.

* القدرة على تقديم وصف تركيبي لكل جملة مركبة.

7/ ***الاِشتقاق و تطبيق القواعد***:

وتعتبر الجملةُ البداية الأولى للعملية الاِشتقاقية التي "هي مجموعة من العمليات التحليلية المبتدئة بالسلسلة – ك – والتي هي أساس فعّال لاِشتقاق سلسلة لغوية أخرى، وهكذا فإنّ السابق هو نتاج اللاحق في العملية الاِشتقاقية"[2]، ولعلّ الهدف من هذه العملية هو تتبع التطوّر التاريخي وإقامة البرهنة على أنّ هذه القواعد صحيحة وذات فاعلية.

8/ ***الكفاءة والأداء*** :

[1]. الكتاب، سيبويه، ج1 ص25.

[2]. قضايا أساسية في علم اللسانيات، مازن الوعر، ص124.

إنّ المفهومين هذين "يرتبطان بمفهومي اللغة (langue) والكلام (parole) اللذين اِستحدثهما دوسوسير"[1]، إلاّ أنّ الفرق بين الاِثنين أنّ اللغة عند "دوسوسير" نظام من العلامات ومعجم يستمدّ منه المتكلم ويختار ما يوافقه وهو ذاك مفهوم الكلام عند "تشومسكي"، فيرى أنّ الكفاءة هي القدرة الباطنية التي يملكها الفرد ومجموع القواعد التي تعلمها، أمّا الأداء فهو اِستعراضه واِستعماله للغة في الواقع وكأنّ الكفاءة شيئ باطني داخلي عقلي، والأداء شيء ظاهري خارجي فعلي.

9/ ***البنية السطحية و البنية العميقة*** :

هما بنيتان توجدان في كلّ جملة، **فالسطحية** هي ذلك التتابع الفونتيكي (الصوتي) الذي يحقق العملية التواصلية في شكلها الفيزيائي أو هي النّاتج الصوتي الحاصل والمتحوّل عن البنية العميقة نتيجة لتطبيق قوانين تحويليّة معيّنة إنّها ذلك "الكلام المنطوق المرتبط اِرتباطا وثيقا بالقواعد التّحويليّة في اللّغة، فبها يتمّ اِنتظام الكلمات في جمل يعبّر بها المتكلّم عن علاقة ذهنيّة مجرّدة (معنى) بكلمات محسوسة منطوقة"[2]، وفي الواقع ليس القصد بالسّطحيّة ظاهر الجملة أو التّركيب بل القصد منه "قرب المعنى وعدم دخوله في التّركيب الجملي الّذي يشير إلى معنى محوّل من المعنى اليسير إلى المعنى المركّب"[3]، أمّا **البنية العميقة** فهي الشكل التجريدي الباطني الذي يمثل التفسير الدلالي للبنية السطحية أو هي البنية الأولى الّتي تنتجها قواعد المكوّن المركّبي، وهي بنية مجرّدة ضمنيّة في ذهن المتكلّم ،البنية العميقة هي: "الأساس الذّهني المجرّد لمعنى معيّن يوجد في الذّهن ويرتبط بتركيب جملي أصولي يكون هذا التّركيب رمزا لذلك المعنى وتجسيدا له"[4]،

---

[1]. اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ص210.

[2]. في نحو اللّغة وتراكيبها، خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة جدّة ط1984م، ص59.

[3].المرجع نفسه، ص189.

[4]. المرجع نفسه، ص57.

فموقعها إذن هو الذّهن، وبالتّالي فهي الأصل لكلّ فرع، نواةٌ ضروريّة ولازمة "لفهم الجملة وتحديد معناها الدّلالي"[1]، حتّى وإن لم تكن ظاهرة في الجملة مبسوطة على سطحها، ويبدو من خلال هذا التعريف أنّ ذلك قد وُجد عند العرب القدماء من خلال مفهومين:

1- تقدير الكلام (من أعمال النحويين في مجال الإعراب – النحو).

2- النحو وإمكاناته (عند الجرجاني كمهتمّ بالدلالة مع أنّ أصحاب الإعراب لا تُنفى عندهم الدّلالة).

و يرى "تشومسكي" أنّ القواعد التحويلية ما هي إلاّ عمليات رياضية :

1- الحذف[2]: أ + ب........... ⟵ ب (deletion)

2- الإحلال: أ............. ⟵ ب (Replacement)

3- التوسع: أ......... ⟵ ب + ج(Expansion)

4- الاختصار: أ + ب ...... ⟵ ج (reduction)

5- الزيادة: أ .... ⟵ ب + ج (Addition)

6-إعادة الترتيب: أ + ب ...... ⟵ ب + أ (permutation)

وهي نفسها معاني النحو وإمكاناته التي اِحتذاها العرب الأقدمون والمتمثلة في: الحذف والذكر[3]، ،التعريف والتنكير، التقديم والتأخير[4]، فبمقارنة بسيطة سنجد أنّ الحذف هو الحذف،

---

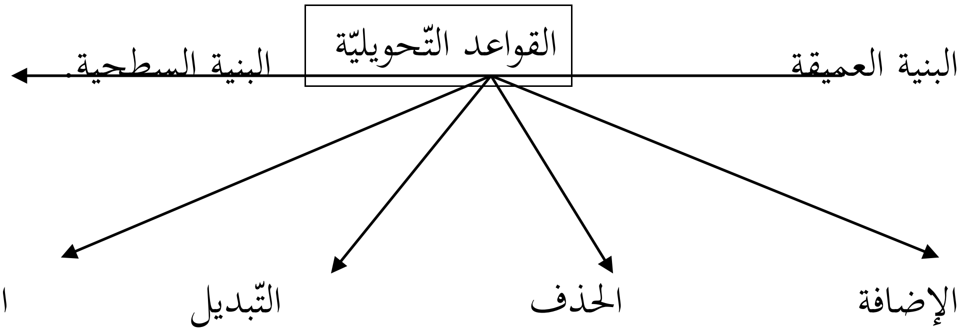
[1].المرجع نفسه، ص نفسها.

[2]. اللسانيات النشأة والتطوّر، أحمد مومن، ص208.

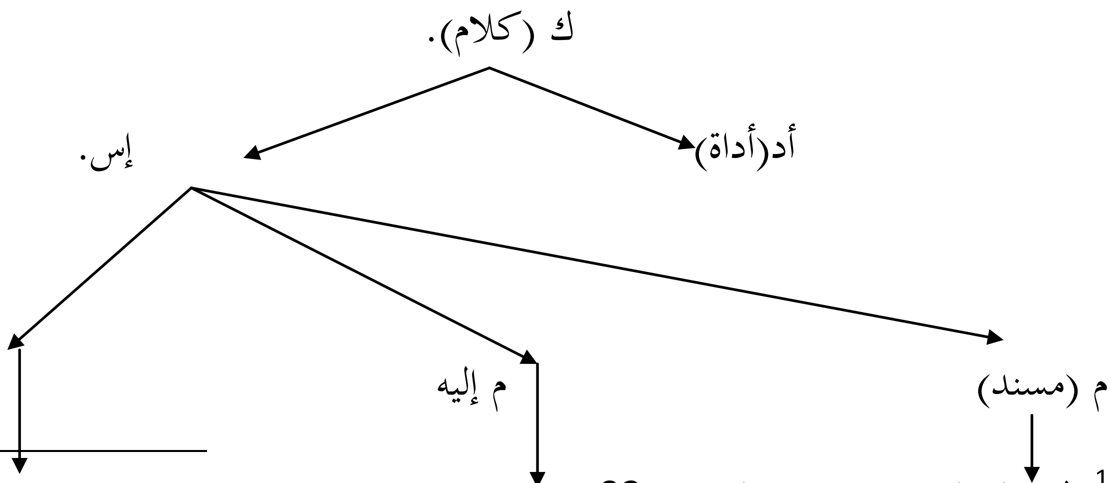
[3]. يراجع: دلائل الإعجاز الجرجاني، ص146.

[4]. يراجع: المصدر نفسه، ص106.

والتوسع هو الذكر، والاِختصار هو الحذف بما أنّنا في الاِختصار نحذف عناصر، والزيادة هي الذكر أيضا، والإحلال هو الاِلتفات لأنّ الاِلتفات نوع من الاِنتقال من شيء إلى شيء بالتعويض أو الإبدال والتغيير،أمّا إعادة الترتيب فهي خاصية التقديم والتأخير، والاِختصار والتوسع خاصيتان بلاغيتان على الأقل في العربية أكثر منهما نحويتان، وهذا ما يجعل فكرة صوغ نظرية لسانية عالمية شاملة شبه مستحيل؛ لأنّ لكلّ لغة تركيبها الخاص وقوامها الذي يميّزها عن غيرها إذْ يمكن أن تتلاقى في أشياء، ولكن – أبدا – لن تتلاقى في كلّ الأشياء وخاصة لغتنا.



ويرى "مازن الوعر" أنّ مفهوم البنية العميقة هو نفسه مفهوم البنية المقدّرة حيث يقول: "ومن هنا فإنّني سأعرض الاِفتراضات النّحويّة والدلالية للبنية العميقة أو المقدّرة للتّركيب العربيّ مستخدما المنهج اللّسانيّ الّذي وضعه العرب القدماء"[1]، وقد تصوّر المؤلّف التّركيب الأساسي في اللّغة العربيّة على الشّكل الآتي:



[1]. نحو نظريّة لسانيّة عربيّة، مازن الوعر، ص93.

فعل/ خبر　　　　　　فاعل/ مبتدأ　　　　　　ما ليس مسندا

أو مسندا إليه أو أداة (فضلة).

من هذا التّشجير نرى أنّ الأداة ركن قائم بذاته لا علاقة له لا بالمسند ولا بالمسند إليه ولا بالمتمّم فهو من اللّواحق بهاته.

10- مفهوم التقدير:

لقد تعرّض نحاتنا القدامى إلى مفهوم البنية العميقة من طريق آخر، وذلك حينما كانوا يرجعون الجمل إلى أصولها من خلال ظاهرة التقدير "تقدير الكلام" كأسلوب النداء في قولهم: ياأحمد، وأصلها أدعوأحمدا.

إنّ هذا المفهوم غير واضح عند القدماء من حيث تعريفه وقد جاء في الخصائص "تقدير ما لا يطوّع النطق به لتعذّره"[1]، فالتقدير إذن معنى لا يمكن أن يظهر إلى سطح الجملة لوجود عذر ما، ولم يوضح "اِبن جني" نوع العذر، ولكنه يضع للتقدير شرطا فالتقدير يحتاج إلى الخبرة حيث يقول: "هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا: (أهلك والليلِ) اِلحق أهلك قبل الليل، فربّما دعا من لا دُربة له إلى أن يقول: (أهلك والليل)، فيجرّ، هوإنّما تقديره اِلحق أهلك وسابق الليل"[2]، ويسمي "اِبن جني" هذا الباب الذي ورد فيه هذا القول بباب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، والفرق بينهما شاسع فحتّى الجملة في بنيتها السطحية لها معنى يحتاج تفسيرا، فتفسير المعنى خاص بالبنيتين السطحية والعميقة، أمّا تقدير الإعراب فإنّه أصل الجملة أي البنية العميقة.

---

[1] .الخصائص، اِبن جني، ج1 ص259

[2].المصدرنفسه، ج1 ص283.

11- ترتيب عناصر الجملة في البنية العميقة:

إنّ أيّ ترتيب لعناصر الجملة ليس عشوائيّا وليس ترتيبا حرّا بل هو ترتيب لديه قواعد محدّدة له فهو "ترتيب محدّد بصورة أساسيّة"[1]،وهو في البنية العميقة على النّحو الآتي : فعل + فاعل + مفعول به، فالمتمم موجود في البنية العميقة.

وهذا هو: "التّرتيب الأساسي لعناصر الجملة في البنية العمقيّة وتكون قاعدة إعادة كتابة الجملة جملة فعل + إسم + اِسم ..."[2]، وهذا التّرتيب الأساسيّ قابل للاِشتقاق، ولكن بقواعد فيرى "ميشال زكريّا " أنّ القاعدة الّتي تجعل من ترتيب البنية العميقة: ف + فا + م به،هي القاعدة الّتي تسمّى: "تحويل نقل الاِسم إلى موقع الاِبتداء"[3]، ويكون على الشّكل الآتي:

"البنية العميقة هي:[4]

ف + فا + م به.

تحويل نقل الاِسم إلى موقع الاِبتداء .

[+ ضمير].

البنية السّطحيّة.

م به + ف + فا".

---

1 .الألسنيّة التّوليديّة، ميشال زكريّا، ص28.

2 . المرجع نفسه، ص29 .

3. المرجع نفسه، ص37.

4 . يراجع: المرجع نفسه، ص29.

وتمثيلا لذلك: البنية العميقة.

كتب التّلميذ الدّرس.

نقل الاِسم إلى موقع الاِبتداء.

تصبح الجملة... الدّرسَ كتب التّلميذ الدّرسَ.

[+ ضمير]. البنية السّطحيّة: الدّرسَ كتب التّلميذ.

إنّ ما يراه المؤلّف قد يكون صالحا لبعض الجمل أو التّراكيب ولكن لن يكون صالحا لها جميعا وسيأتي تفصيل ذلك.

ب- البنية العميقة و السّطحيّة للمتمّمات:

- المفعول به :

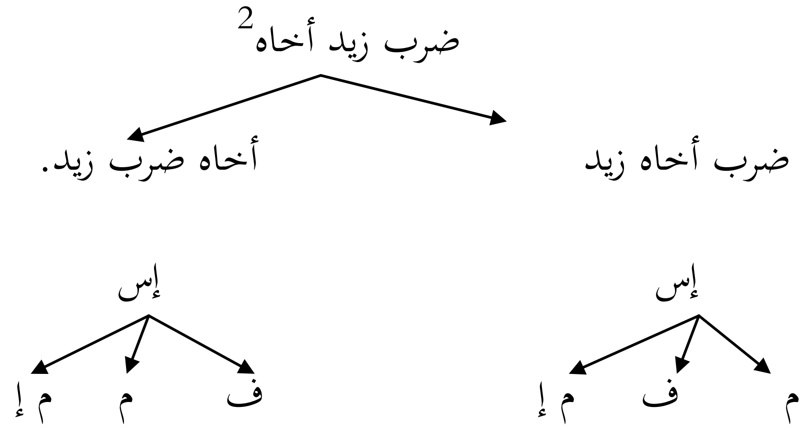
إنّ البنية العميقة للمفعول به هي: ف + فا + م به، "فترتيب عناصر الجملة في البنية العمقية... هو التالي: فعل+ فاعل + مفعول"[1]، فهو إذن في البنية العميقة في المرتبة الثّالثة بعد الفعل والفاعل وقد يكون ذلك لوظيفته في الجملة، كونه قد وقع عليه فعل الفاعل بما أنّ المعاني متعلّق بعضها ببعض في النّفس كما يقول الجرجاني، ولابدّ أن تكون منظومة في الذّهن حتّى تكون منظومة في الأسلوب، ولكنّ هذا قد يتغيّر ويتحوّل فنجد أحيانا: ف + فا- م به أي تكون هناك جمل في بنيتها السّطحيّة لا تحتوي على مفعول به، ولكن في بنيتها العميقة المفعول به موجود، وهذا في باب حذف المفعول به، وقد سبق تقديم ذلك في الفصل الأوّل في حذف المفعول به، وأغلب ذلك الحذف يعود لأسباب بلاغيّة وهذا ما يزيدا تأكيدا علاقة النّحو بالبلاغة.

---

[1]. الألسنية التوليدية والتحويلية، ميشال زكريا، ص45.

وقد يكون التّغير و**التّحويل** بتقديم المفعول به لأسباب نحويّة وفي ذلك تغيير لرتبته وقد سبق توضيح هذا في الفصل السابق في التقديم والتأخير، حيث من خصائصه "أنّه ركن يقدّم تحويليا (من خلال القاعدة التحويلية)"[1]، وبالتّالي فالتّغيير بالحذف أو التغيير في الرّتبة يجعل من المفعول به في هذه الجمل جملا تحويليّة لا توليديّة، وإنّ تمثيل الجمل التوليدية والتحويلية للمتممات سيكون اِنطلاقا من توظيف عناصر التحويل: الحذف والترتيب...

والمخطط الآتي يوضح الحركة التحويلية للمفعول به في تقدمه على الفعل وعلى الفعل والفاعل معا، وهذا يساعد على تحديد الجمل التحويلية للمفعول به من خلال خاصية الرتبة:

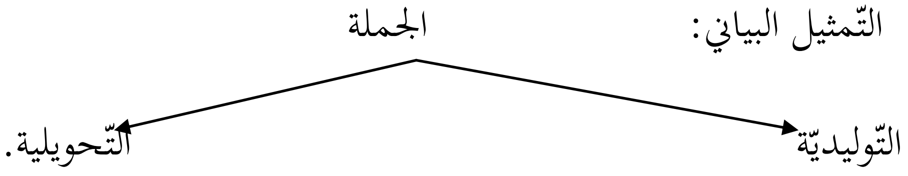


الجملة التّوليديّة للمفعول به: ف + فا + م به.

الجمل التّحويليّة للمفعول به: م به + ف + فا / ف + م به + فا.

: ف + فا— م به.

التّمثيل البياني:



---

[1] . نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص139.

[2] .يراجع:المرجع نفسه، ص106،107.

ف + فا + م به　　　　　　　　م به + ف + فا.

ف + م به + فا.

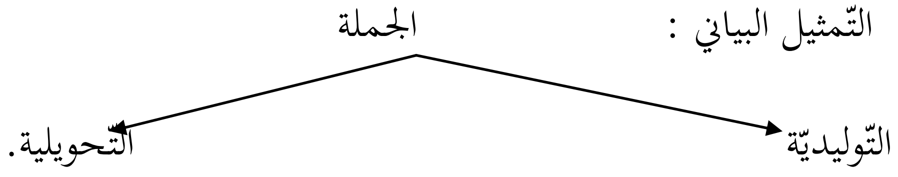
ف + فا– م به.

– المفعول معه :

إنّ البنية العميقة للمفعول معه هي ذات الوصف التركيبي الآتي كما يراها "محمّد الخولي": "(فعل ، س ، و ، حاذى + اِسم)... في هذا الوصف س تمثل رمزا لتغطية عناصر محتملة الوجود... والتغير التركيبي... (فعل ، ص ، و +... + اِسم)... وفي هذا التغير تمّ... حذف حاذى... (سار سمير و + حاذى+ النهر)← (سار سمير و +... +النهر)"[1]، ومرتبة المفعول معه في الأخير باِعتبار أسبقية الفعل والفاعل على كلّ المتمّمات بما أنّنا اِكتشفنا أنّ رتبة المتمّمات متأخّرة بالضّرورة في الفصل السّابق، وبما أنّ "الجملة العربية تتكوّن من ركنين في البنية العميقة: ركن الإسناد وركن التكملة"[2]، فهي: فعل ، س ، و ، حاذى + اِسم.

ويلاحظ أنّه لابدّ أن يكون لصيقا بالواو فلا يجوز حذفها حتى في البنية العميقة إضافة إلى وجود الفعل حاذى في البنية العميقة، أمّا في البنية السطحية فيحذف ويأتي المفعول معه مكانه.

التّمثيل البياني :



فعل ، س ، و ، حاذى + اِسم　　　　　　　　فعل ، ص ، و +... + اِسم

أو ف +ص + و + م.معه.

---

[1] . يراجع: قواعد تحويلية للغة العربية، محمد الخولي، ص125،126.

[2] . الألسنية التوليدية والتحويلية، ميشال زكريا، ص53.

– المفعول فيه :

وبنيته العميقة هي: ف + فا + في+ م فيه، وقد تتّضح بنيته العميقة أكثر بمثال فإذا قلت: قمت اللّيلَ، فاللّيل مفعول فيه (ظرف زمان) منصوب ما تضمّن معنى "في"، فهو إذن في بنيته العميقة في هذه الجملة: "قمت في اللّيل" حسب رأي النحاة القدامى في تعريفهم للمفعول فيه، وبالتّالي جملة: "قمت اللّيل" جملة تحويليّة (مشتقّة)، فوجود "في" ضمنيّا أي في البنية العميقة ضروريّ لذلك فإنّ البنية العميقة هي: ف + فا + "في" + م فيه.

التّمثيل البياني : الجملة

التّوليديّة ← → التّحويلية.

ف + فا + "في" + م فيه ف + فا + م فيه.

ويرى "محمد الخولي" أنّ ظرف الزمان يأتي متقدّما مطبقا القانون التحويلي الاِختياري (تحويل الزمان) الذي ينقل "ظرف الزمان من أوّل الجملة إلى آخرها اِختياريا:

الوصف التركيبي: زمان + س ، التغير التركيبي: س+ زمان

1 + 2 ← 2 + 1... مثال: أمس + سافر والدي ← سافر والدي + أمس"[1]، ويبرّر تواجد ظرف الزمان في بداية الجملة بأنّه يفيد تأكيدا للزمان ذاته، وهو لا يجعله قانونا إجباريا بل اِختياريا.

---

[1]. يراجع: قواعد تحويلية للغة العربية، محمد الخولي، ص145،146.

– المفعول لأجله :

وبنيته العميقة هي عند "محمد الخولي" تتمثل في "الوصف التركيبي: فعل1، فاعل1 + فعل2، فاعل2 + (عبارة اِسمية)"[1]، والفعل الأول مع الفاعل الأوّل يكوّنان جملة واحدة هي الجملة الأولى، أمّا الفعل2 والفاعل2 فيكوّنان الجملة الثانية والعبارة الإِسمية قد تكون أيّ عنصر يحتمل وجوده في الجملة الثانية، والفاعل في الجملتين هو الشخص نفسه، أمّا التغيّر التركيبي فهو "فعل1 ، فاعل1 + مصدر منصوب +... +(عبارة اِسمية).

1 + 2 +...+ 4

1 + مصدر +... + 4

في هذا التغير، تمّ تحويل الفعل الثاني إلى مصدر منصوب هو المفعول لأجله وفقا للقواعد التقليديةكما تمّ حذف الفاعل الثاني لأنّ الفاعل الأوّل يدلّ عليه"[2]، ويضرب لذلك مثالا: "وقف الولد + اِحترم + الولد + للمعلّم ← وقف الولد + اِحتراما +... +للمتعلم"[3]، وهذا التّرتيب في البنية العميقة المتأخّر للمفعول لأجله قد يكون لأنّه عذر وعلّة لوقوع الفعل، ووقوع الفعل يسبق علّته وعذره زمنيّا حسب التعريف؛ ولأنّه مصدر أتى من أجل إفهام علّة ما قبله، وبما أنّ "الجملة العربية تتكوّن من ركنين في البنية العميقة: ركن الإسناد وركن التكملة"[4]، وركن التكملة متأخّر عن ركن الإسناد فإنّ بنيته العميقة هي: فعل1، فاعل1 + فعل2، فاعل2 + (عبارة اِسمية)".

---

1 . قواعد تحويلية للغة العربية، محمد الخولي ، ص138.

2 . المرجع نفسه، ص138.

3 . المرجع نفسه، ص139

4 . الألسنية التوليدية والتحويلية، ميشال زكريا، ص53.

وقد يكون التّغيير والتّحويل بالحذف إذا دلّ عليه دليل فتصبح الجملة التّحويليّة: ف+فا- م لأجله، وهذا حسب ما يتعلق به في الحذف.

كما قد يكون التّغيير والتّحويل بتقديمه على عامله فتصبح الجملة التّحويليّة: م لأجله + ف + فا مثل قولنا: حبّا للعلم أجتهد.

التّمثيل البياني : الجملة

التّوليديّة ← الجملة → التّحويلية.

فعل1، فاعل1 + فعل2، فاعل2 + (عبارة اِسمية)

-فعل1 ، فاعل1 + مصدر منصوب +... +(عبارة اِسمية).

-ف+فا- م لأجله

- م لأجله + ف + فا.

- الحال:

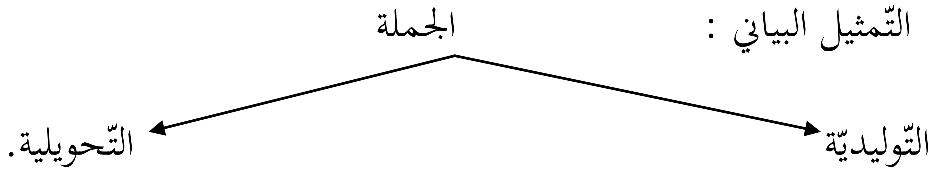
وبنيته العميقة تعتمد على "الوصف التركيبي: فعل1 + اِسم1 +فعل2+ اِسم 2، في هذا الوصف جملتان... التغير التركيبي: فعل1 + اِسم1 + حال +...

1 + 2 +3 ⟵ (1 + حال +...)

في هذا التغيّر تحوّل الفعل الثاني إلى حال وحذف الاِسم الثاني، وبقيت الجملة الأولى على حالها... مثال: وقف الولد + ضحك + الولد ← (وقف الولد + ضاحكا + ...)"[1]ن والبنية السطحية هي: فعل1 + اِسم1 + حال +...

وليس للحال جملة تحويلية اِشتقاقيّة بالحذف (حذف الحال) في البنية السطحية أو بالتّقديم حسب أحكام الحال، وقد يكون سبب ذلك لأنّ الحال موضّحة لهيئة صاحبها الّذي يسبقها، فلابدّ لها من صاحب قد وُجِد حتّى يتمّ تبيين هيئته بالحال.

التّمثيل البياني :



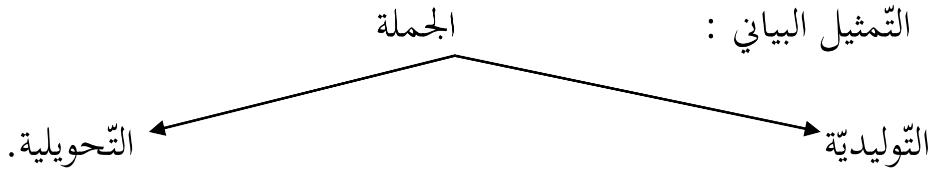
فعل1 + اِسم1 +فعل2+ اِسم 2   فعل1 + اِسم1 + حال +...

– النّعت:

وبنيتهاالعميقة: (مسند + مسند إليه + نعت) أو (مسند + مسند إليه + منعوت + نعت)، وذلك لأنّه قد يكون المنعوت في حدّ ذاته المسند إليه كما في التّشجير الأوّل وقد يكون المنعوت متمّما كما في الثّاني وهو الذي يهمّ أكثر.

ولأنّ الخاصّيّة الأساس للنّعت هي الوصف والإيضاح والتّبيين لما سبقه؛ ولأنّ تسميته توضّح ذلك في كونه تابعا فمرتبته هي الأخيرة في البنية العميقة.

التّمثيل البياني :



---

[1]. قواعد تحويلية للغة العربية، محمد الخولي، ص132.

-م + م إليه + نعت   م+ م إليه + نعت.

-م + م إليه + منعوت + نعت.

ولكن ميشال زكريا يرى أنّ "النعت يعمل عمل الفعل"[1]، وأنّ النعت في بنيته العميقة يكون "مشتقا من الفعل، ونسمّي التحويل الذي يقوم باِشتقاق النعت بتحويل الفعل إلى نعت"[2]، فهو موجود في البنية العميقة ولكن –حسبه- مشتق من فعل، وهو الأمر الذي اِنتقده فيه عبد الحميد مصطفى السيد في فكرة الاِشتقاق من الفعل يقول عنه أنّه: "يختم حديثه عن الجملة بتناول موضوع النعت ذاهبا إلى أنّه يعمل عمل الفعل... ولا يخفى أنّ الباحث اِعتدّ النعت وصفا، فاِشتق منه فعلا وليس الأمر كذلك، فالنعت غير الوصف، إذ الوصف في مصطلحات النحاة يطلق على المشتقات... كما أنّنا لا نعلم أحدا من النحاة ذهب إلى أنّ النعت يشتق منه، فأصل الاِشتقاق الفعل أو المصدر على خلاف ذلك"[3]، وصحيح فإنّ النعت والفعل مختلفان ولا علاقة اِشتقاقية بينهما.

- البدل :

وهو أيضا من التّوابع ويصدق عليه ما يصدق على النّعت في كونه فيما بعد المسند والمسند إليه، فهو يتبع المبدل منه الّذي يسبقه في الرّتبة في البنية العميقة، وبما أنّ "الجملة العربية تتكوّن من ركنين في البنية العميقة: ركن الإسناد وركن التكملة"[4]، وركن التكملة متأخّر عن ركن الإسناد

[1] . الألسنية التوليدية، ميشال زكريا، ص127.

[2] . المرجع نفسه، ص111.

[3] . دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد السيد، ص85.

[4] . الألسنية التوليدية والتحويلية، ميشال زكريا، ص53.

فالتّمثيل البياني: الجملة

التّوليديّة التّحويلية.

م + م إليه +بدل. م +م إليه + بدل.

- التّوكيد:

ويكون في بنيته العميقة بعد المؤكّد ذلك أنّه مكرّر أوّلا ومؤكّد ثانيا، ويقول "ميشال زكريا" في التوكيد بادئا بمثالين: "49- زيد نفسه.

52- الرجال كلهم.

... والجدير بالذكر انّ الركن الاِسمي ف (49) و (52) مكوّن في الواقع من ركنين اِسميين متتابعين، ويتخذ هذا الركن الاِسمي البنية الظاهرة المشجّرة التالية:

ركن اِسمي.

ركن اِسمي. ركن اِسمي"[1].

ولهذا فليس له جمل تحويليّة، فلا تحويل بالحذف أو الترتيب حسب أحكام التوكيد.

التّمثيل البياني : الجملة

التّوليديّة التّحويلية.

م + م إليه + توكيد. م + م إليه + توكيد.

- *المعطوف*:

[1] .قواعد تحويلية للغة العربية، محمد الخولي، ص84.

إنّ الإِسم المعطوف بالضرورة متأخّر في الرتبة في البنية العميقة أو السطحية لأنّه متعلّق بحرف العطف الذي يسبقه فبينه وبين متبوعه هذا الحرف ويطبق "محمد الخولي" قانونا يجيز "حذف العنصر المشترك إذا ظهر في جملتين بسيطتين معطوفة إحداهما على الأخرى:

الوصف التركيبي: س + ص+ و + س + ع ... التغيّر التركيبي: س+ص +و+...+ع"[1]، فالبنية العميقة يوجد فيها واو العطف والمعطوف والمعطوف عليه حسب الوصف التركيبي، أمّا في السطحية فيحذف العنصر المشترك.

ويعطي لذلك مثالين موضحين "أ- مشى+سمير+و+ مشى+ علي ← مشى+سمير+و+...+علي

ب- مشى+الولد+ و +كتب+الولد ← مشى+الولد+ و +كتب +..."[2]، وهو يرى من خلال هذا القانون أنّ قد تمّ "تفسير عطف الإِسم على الإِسم بعد حذف الفعل الثاني كما في المثال (أ)، وتمّ أيضا تفسير عطف الفعل على الفعل بعد حذف الإِسم الثاني كما في المثال(ب)"[3].

التّمثيل البياني : الجملة

التّوليديّة ← الجملة → التّحويلية.

س + ص+ و + س + ع — س+ص +و+...+ع.

1/ الإِختصاص :

[1]. قواعد تحويلية للغة العربية، محمد الخولي ، ص132.

[2]. المرجع نفسه ، ص133.

[3]. المرجع نفسه، ص نفسها.

الاِختصاص أسلوب عناصره الفعل أخصّ المحذوف وفاعله والمفعول به للفعل المحذوف "أخصّ" وهي البنية العميقة لهذا الأسلوب، أمّا البنية السطحية فيوجد فيها المفعول به بدون الفعل الّذي هو محذوف أصلا حتى يتكون بحذفه أسلوب الاِختصاص.

التّمثيل البياني : الجملة

التّوليديّة ← → التّحويلية.

ف(محذوف)+فا (محذوف) +م به م به.

2/الإغراء، التحذير، الاِستثناء، النداء:

والإغراء في بنيته العميقة يحتوي على الفعل الأمر"اِلزم" وفاعله وعلى المفعول به للفعل "اِلزم" وفي السطحية على المفعول به للفعل المحذوف "اِلزم" حسب النحو التقليدي، ويستعمل "محمد الخولي" القانون التحويلي الاِختياري الخاص بتحويل الأفعال الخاصة، وهذا القانون يجيز "حذف أو تعويض بعض الأفعال المتعدية مثل أفعال الإغراء والتحذير والاِستثناء، وإبقاء المفعول به في العادة منصوبا بتأثير الفعل المحذوف:

الوصف التركيبي:

{ اِلزم / اِحذر / جملة + أستثني / ينادي } + اِسم.

... وهذا الوصف يتناول تراكيب خمسة هي الإغراء، التحذير، االاِستثناء، المفعول معه والنداء

التغيّر التركيبي:

...
...، إيّاك و
جملة + إلاّ   + اِسم.
(يا)

في هذا التغيير حذفت (اِلزم)، من الممكن حذف (اِحذر) أو اِستبدالها ب(إيّاك و)، حذف أستثني وحلّت محلها إلاّ، حذفت (ينادي) وجاز أن تحلّ محلّها (يا)"[1].

التّمثيل البياني : الجملة

التّوليديّة ← → التّحويلية.

ف(محذوف، اِلزم) +فا (محذوف) +م به   م به.

أمّا التحذير ففي بنيته العميقة يحتوي على الفعل الأمر"اِحذر" وفاعله وعلى المفعول به للفعل "اِحذر"، وفي السطحية على المفعول به للفعل المحذوف "اِحذر".

التّمثيل البياني : الجملة

التّوليديّة ← → التّحويلية.

ف(محذوف، اِحذر) +فا (محذوف) +م.به   م به.

---

[1] . يراجع: قواعد تحويلية للغة العربية، محمّد الخولي، ص125،126.

أمّا الاِستثناء فبنيته العميقة تحتوي على الفعل أستثني، الذي يحذف في البنية السطحية معوّضا (بإلاّ) وكمثال عن ذلك: كتب الأولاد+أستثني+سميرا ← كتب الأولاد +إلاّ + سميرا[1].

التّمثيل البياني : الجملة

التّوليديّة ← → التّحويلية.

جملة + أستثني + اِسم جملة + إلاّ+ اِسم.

أمّا النداء فإنّ للمنادى وجهان وجه ظاهر ووجه باطن، فأمّا الظّاهر فعناصره هي: أداة النّداء والاِسم المنادى كقولنا: يا أحمد وهي البنية السّطحيّة، وأيضا المنادى بدون أداة (–أد +منادى)، وأمّا الباطن فعناصره هي:الفعل "أنادي أو أدعو" والمفعول به بالضّرورة وهي البنية العميقة.

التّمثيل البياني : الجملة

التّوليديّة ← → التّحويلية .

ف(ينادي) + فا + مفعول به أداة + منادى(م به)/ –أداة +منادى.

وما يبدو ههنا أنّ البنية السّطحيّة هي تركيب جملة إنشائيّة أمّا العميقة فهي تركيب جملة خبريّة هذا من النّاحية البلاغيّة، فإنّك "لو تأمّلت لوجدت الحقيقة المعنوية والنفسية المعبر عنها بلفظ الإنشاء غير الحقيقة المعنوية والنفسية المعبّر عنها بلفظ الخبر"[2]، ومعلوم أنّ الخبر والإنشاء أسلوبان بلاغيّان مختلفان تماما من حيث التّركيب ومن حيث المقصود أيضا، فعندما نقول : "يا أحمد" فنحن أمام مخاطب وعلاقتنا به مباشرة ولنا غرض يتجلّى في لفت اِنتباهه وهو طرف حيّ وإيجابي في الاِتصال، أمّا قولنا :"أنادي أحمد" فهو إخبار عن هذه الشّخصيّة بأنّنا قد ناديناها فهو خبر لذلك

---

[1] . قواعد تحويلية للغة العربية، محمّد الخولي، ص127.

[2] . دلالات التركيب، محمد أبو موسى، ص226.

فالبنيتان مختلفتان تماما من حيث المقاصد،وقولك "اللهم اِرحم زيدا، دعاء منك له بالرحمة، وقولك: رحم الله زيدا، دعاء منك له بالرحمة أيضا، ولكنّ الرغبة هنا أكثر إلحاحا وأشدّ تعلقا بالنفس، وكأنها لقوّة إحاطتها بالقلب أوهمت أنّها وقعت وأنّ الله قد ناله برحمته"[1]،وربّما لهذا فإنّ تغيير المقاصد يؤدّي إلى تغيير تركيب الجملة بين عمقها وسطحها، وربّما أيضا لهذه الأسباب (النفسية خاصة) لا يمكن أحيانا تفسير بعض الأمور النحوية إذا بقينا في إطار النحو فقط، لأنّ النحو ليس ذا قواعد علمية دقيقة كالرياضيات والفيزياء، فهو علم إنساني –إن صحّ القول- ولابدّ –إذا غابت غائبة- من اِحتكاكه ببقية الروافد كالدلالة والبلاغة...

إنّ نحاتنا العرب القدامى يرون أنّ المنادى مفعول به وإذا كان الأمر كذلك فهو في زمرة المتمّمات، وإذا لاحظنا جملة "يا أحمد" فإنّنا لن نستغني عن كلمة "أحمد" المفعول به وهو هنا نواة الجملة بدون مسند ومسند إليه، فالفعل وفاعله المستتر محذوفان وتقدير الفعل هو"أنادي"، "فأحمد" تعرب :منادى مبنيا على الضمّ في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره أنادي، فهي جملة تحتوي على متمّم وأداة فقط، و هذا يعني أنّه يمكن الاِستغناء عن المسند والمسند إليه ظاهريا لا باطنيّا.

1/الاِسم المجرور:

للاِسم المجرور قاعدة كما يرى ذلك "ميشال زكريّا" تسمّى "تحويل نقل الاِسم"[2]، ويعني الاِسم المجرور بحرف الجرّ، ويكون ذلك بنقل الاِسم المجرور إلى موقع الاِبتداء وترك ضمير يعود على هذا الاِسم في موقعه السّابق وكمثال عن ذلك:

البنية العميقة:

---

1 . دلالات التركيب، محمد أبو موسى، ص226.

2. الألسنيّة التّوليدية، ميشال زكريّا، ص37.

ذهب المتعلّم إلى المدرسة.

تحويل نقل الاِسم إلى موقع الاِبتداء.

المدرسة ذهب المتعلّم إلى المدرسة .

[+ الضمير].

البنية السّطحيّة:

المدرسة ذهب المتعلّم إليها.

إنّ هذا التّحويل تحويل غربي تخضع إليه اللّغات الأجنبيّة وهو غير وارد التّطبيق على اللّغة العربيّة، فلم يرد في المؤلفات العربية إبعاد حرف الجرّ عن الاِسم المجرور، كما لا يجوز الفصل بينهما لذهاب التّسمية "الجار والمجرور" فهما يشبهان التّركيب الواحد لا ينبغي فصله، إضافة إلى ما يؤدّيانه معا من معاني بلاغيّة، كما أنّ فصلهما سيغيّر من إعراب الاِسم المجرور ففي الجملة في أعلاه: المدرسةَ أو المدرسةُ يصبح الإعراب: مبتدأ أو مفعولا به، ويقع في هذه الحالة خلط أهو مبتدأ أم مفعول به وما الّذي يمكنه أن يحدّد ذلك؟ أيّ قاعدة قد تحدّد ذلك؟ أ هي قاعدة المعنى؟ وإن كان الأمر كذلك فلمَ لمْ يبق الأمر على حاله منذ البداية؟ أي كان من الأفضل أن يبقى جارّا ومجرورا، فتأخير وفصل الجارّ عن مجروره يوقعنا في إشكال المعنى وإشكال الإعراب وإشكال العامل، أوَ ليست تسمّى حروف الجرّ حروف الصّفات لأنّها "تحدث صفة في الاِسم "؟ فإذا كانت تحدث صفة في الاِسم وأبعدناها عن الاِسم ما بقيت هناك صفة وذلك كقولنا: الكرسيّ على الطّاولة، فحسب قاعدة التّحويل للمؤلّف تصبح الجملة على النّحو: الطّاولة الكرسيّ عليها، فههنا يكون إحداث الصّفة متأخّرا عن الاِسم موجودا في الضّمير "ها" الّذي يعود على الطّاولة ولا يبقى هنا حظّ للبلاغة.

ويرى[1]"ميشال زكريا" أنّ إجراء تحويل الِاسم إلى موقع الِابتداء (ومنه الخاصّ بالِاسم المجرور) له حدود ففي بعض الجمل مثل: سهر الرّجل إلى الصّباح وجملة: دخل الرّجل المدينة على حين غفلة، يقول أنّ الِاسمين الصّباح وحين غفلة، لا يمكنهما الخضوع لهذا التّحويل، ذاكرا أنّ السّبب هو أنّ الجارّ والمجرور قد اِبتعدا عن الفعل وأنٌّ لابدّ من اِرتباط الجارّ والمجرور بالفعل بصورة وثيقة على حدّ قوله.

وبالطّبع هذا الِاستثناء لا ينفي ما قلنا من قبل، فقولٌ كهذا يجعل من هذه القاعدة قاعدة شاذّة تطبّق على أمثلة دون أخرى، كما أنّ كلّ جارّ ومجرور له علاقة و اِرتباط بالفعل إذ يقول "السّيوطيّ": "لأنّها تجرّ معنى الفعل إلى الِاسم"[2]، فهي إذن ذات اِرتباط بالفعل لا محالة كلّها بدون اِستثناء، وإن كان لهذه القاعدة "قاعدة التّحويل" هذه الحدود الضّيّقة فهي ليست بالقاعدة الكافية لوصف المكوّنات اللّغويّة العربية على الأقلّ، خاصّة وأنّ لحروف الجر معاني ترتبط بالِاسم وبالفعل أيضا مثل: كتبت بالقلم، فالباء معناها الِاستعانة حيث أُستعين بالقلم من أجل الكتابة.

وفي المقابل يسمي "مازن الوعر" الجار والمجرور بالمقولة الكبرى وأنّهما ينقلان معا حيث يقول: "إنّ الركنين اللغويين الفرعيين حرف الجرّ وِاسم الِاستفهام في البنية العميقة هما ركنان يحكمان من خلال المقولة الكبرى (أي الجار والمجرور)، وهكذا عندما تعمل القاعدة التحويلية على الركن الِاستفهامي فإنّها يجب أن تنقل مقولة الجار والمجرور كلّها وليس الركن الِاستفهامي المنضوي تحتها، وإلاّ فإنّ التركيب سيكون غير نحوي"[3]، ويقصد بالمقولة الكبرى الطرفين معا الجار والمجرور، اللذين في فصلهما سيفقد التركيب نحويته.

---

[1] .يراجع: الألسنية التوليدية والتحويلية، ميشال زكريا، ص40.

[2] . همع الهوامع، السيوطي، ص331.

[3] . نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص218.

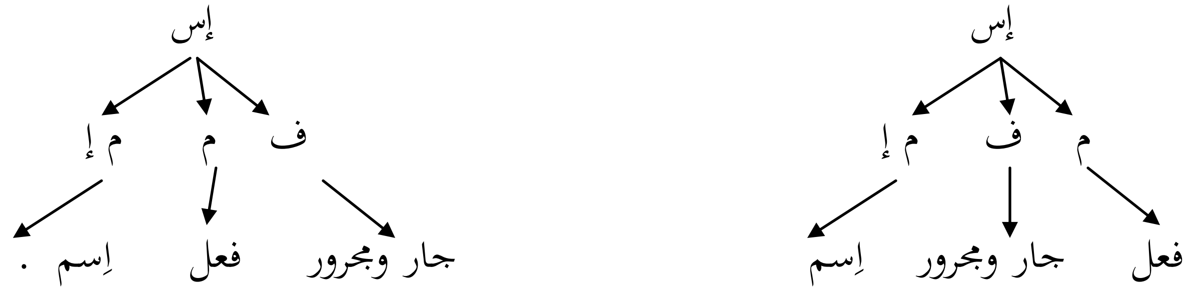
كما أنّه يرى لهذا التركيب بنية عميقة فهو يشتمل على فعل محذوف، وهو ما ذهب إليه النحاة العرب القدماء في فكرة التعلق (متعلق بمحذوف)، وهو فعل محذوف يمثّل "ثلاثة أفعال كونية: يكون، يستقر، يحدث... إنّ الجار والمجرور، الظرف يجب أن تأخذ موضع الفعل المحذوف، وتعمل بالضبط كما لو أنّها ذلك الفعل المحذوف"[1]، ويمثل لبنيته العميقة بالمثال:

"زيد في الدار.

زيد (يكون هو) في الدار"[2].

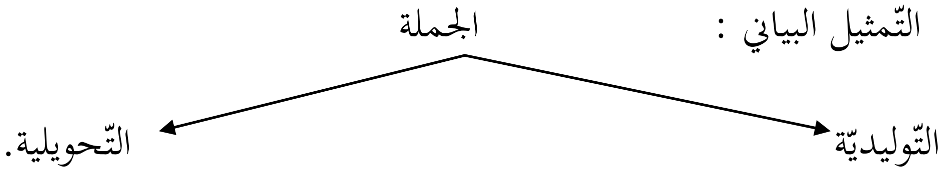
ويعطي مثالا آخر بمخطط: "جاء رجل من المدينة، والتحويل:

جاء من المدينة رجل　　　　　　　　من المدينة جاء رجل.



وكما هو مشاهد... فإنّ الركن اللغوي ف(جار ومجرور) يمكن نقله إمّا إلى يسار الفعل أو إلى يمينه"[3].

التّمثيل البياني :



---

[1]. نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر ، ص141.

[2]. المرجع نفسه ، ص142.

[3]. يراجع: المرجع نفسه، ص110.

م + م إ + (يحدث) +جار ومجرور.   م + م إ + جار ومجرور.

جار ومجرور + م + م إ .

2/المركب الإضافي المتممي:

هو مركب يكون أحيانا تابعا لأحد أركان الإسناد وأحيانا يكون متمّما محضا، وهو في بنيته العميقة يتكوّن من حروف خفية هي حروف الجرّ غير الظاهرة على سطح الجملة، فهذا المركب هو "نسبة بين اِسمين على تقدير حرف الجرّ توجب جرّ الثّاني أبدا نحو: هذا كتاب التّلميذ... ويسمّى الأوّل مضافا والثّاني مضافا إليه"[1]، فالمضاف والمضاف إليه هما إذن اِسمان بينهما حرف جرّ مقدّرٍ، أمّا هذه الحروف فهي: "اللاّم نحو:غلام لزيد، والثاني بتقديرمنْ نحو: ثوب من خزّ"[2]، وبهذا فإنّ قولنا: "ذهبت إلى منزل الرجل" أصلها حسب نحاتنا القدامى ذهبت إلى منزل للرجل" وكأنّه جارّ ومجرور وتلك هي بنيته العميقة وأمّا السطحية فلا وجود لهذه الحروف فيها:

التّمثيل البياني :   الجملة

التّوليديّة   التّحويلية .

م +م إليه +حرف جرّ + مضاف إليه   م + م إليه + مضاف إليه.

ج-*نائب الفاعل أ هو عمدة أم متمّم؟:*

ممّا يثير التّفكير قضيّة نائب الفاعل وفيما سيلي توضيح لها يقول صاحب الأسرار عن الفاعل في شكل سؤال وجواب :"إنْ قال قائل: لم لمْ يُسمَّ الفاعل؟ قيل لأنّ العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل قد تكون للجهل بالفاعل، و قد تكون بالإيجاز والاِختصار وغير ذلك،

[1]. جامع الدّروس العربيّة، الغلاييني، ج3 ص157.

[2] . شرح الدروس في النحو، اِبن الدهان، ص292.

فإنْ قيل: فلمَ كان ما لمْ يُسمّ فاعله مرفوعه؟ قيل لأنّهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فاِرْتفع بإسناد الفعل إليه"[1]، والمقصود بما لم يسمّ فاعله نائب الفاعل.

وإذا نظرنا إلى نائب الفاعل جيّدا في جملة فعلها مبنيّ للمجهول مثل:" كُتِبَ الدّرسُ" فإنّنا نجد أنّ أوّل شيء هو بناء الفعل للمجهول لا للمعلوم، وبالتّالي فالمجهول هنا هو الفاعل ولكن غياب الفاعل "كموجود لفظي" لا يعني غيابه كفاعل حقيقيّ قام بالفعل كُتب، حيث هناك قيام بفعل الكتابة، وإنّما المجهول هو هويّة الفاعل أ هو ولد، بنت، شيخ، رجل؟ وكون الدّرس ينوب عن المفعول فهو أمر غير معقول من النّاحية الفكريّة لأنّ النّائب يقوم بكلّ ما يقوم به من ناب عنه، والنّائب يكون ذا وظيفة مؤقّتة بهذه النّيابة، وعلى هذا الاِتّفاق فإنّه بعودتنا إلى الجملة: كُتب الدّرس، يكون الدّرسُ، قد قام بفعل الكتابة بالنّيابة، وهو الأمر الّذي لمْ يحصل، ف"الدّرس" لمْ ينُبْ عن الولد بالكتابة – ولا كتب في حياته كلّها ولن يكتب في يوم من الأيّام— وإنّما النّيابة كانت في شيئ واحد فقط وهو الحركة الإعرابيّة حيث أخذ المفعول به سابقا حركة الفاعل المجهول، ولبس شكله مستغنيا عن حركته "الفتحة"، لوجود تغيّر في **الوظائف** (اِختفاء الفاعل)، ف "الدّرس" ليس الفاعل الحقيقي فهو في كلّ الأحوال مفعول به قد وقع عليه فعل الكتابة من حيث المعنى، بغضّ النّظر عن حركته الّتي تُعدّ حركة **نيابيّة** عن الفاعل على أساس أنّه ذهب (الفاعل) وترك شيئا من أثره، وهذا يقودنا لأنْ نقول بأنّ نائب الفاعل الّذي طالما عهدناه كذلك هو مفعول به مرفوع بالنّيابة الظّاهرة.

هذا ما يجعلنا نفكر في أنّ نائب الفاعل ليس عمدةً، وإنّما يُصنّف إلى المتمّمات، وممّا قد يزيد الأمر تأكيدا الجملة الآتية : ضُرِبَ فهي مفهومة والإسناد فيها محقّق، ولئن كان نائب الفاعل مسندا لما أُستُغني عنه مع تمام البؤرة وتوافرها.

[1]. أسرار العربيّة، اِبن الأنباري، ص88،89.

وأمّا اِحتجاج اِبن الأنباريّ في قضيّة نائب الفاعل ففيه مقال؛ حيث يقول: قيل لأنّ الفعل لابدّ له من فاعل لئلاّ يبقى الفعل حديثا عن غير محدّث عنه"[1]، فهو كلام فيه نظر، فقولنا "ضَرَبَ" الفاعل ههنا مستتر غير ظاهر، وكذلك قولنا "ضُربَ" الفاعل ههنا –أيضا– مستتر غير ظاهر، فكان من باب أولى كما قيل في "ضَرب" والفاعل ضمير مستتر تقديره هو؛ أنْ يقال أيضا في "ضُرب" والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، ذلك أنّ فعل "الضَّرْب" في كليهما كان واقعا وحادثا وفي كليهما الفعل حديث عن غير محدّث عنه على حدّ قول "اِبن الأنباري"، فالفعل قد وقع لا محالة وبما أنّه وقع فلا يمكن أنْ يكون قدْ وقع إلاّ من مُوقِعٍ له أيْ فاعل، فالفاعل إذنْ موجود ولكنّه مستتر.

ثمّ إنّ تعليله لفكرة حلول المفعول به مكان الفاعل تحتاج إلى كثير من التّروّيحيث يقول: "فإنْ قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضدّه في المعنى؟ قيل :هذا غريب في الاِستعمال، فإنّه إذا جاز أنْ يقال:مات زيد وسُمّيَ زيد فاعلا ولمْ يُحدث بنفسه الموت، وهو المفعول في المعنى جاز أنْ يقام المفعول ههنا مقام الفاعل"[2]، وفي تعليق على ذلك فإنّنا نلاحظ أمرين:

أوّلا: إقرار واِعتراف "اِبن الأنباري" بأنّ الفاعل والمفعول متضادّان في المعنى ولكنّه مع هذا يعلّل لذلك.

ثانيا: إنّ قولا كهذا واِعترافا كهذا يجعلنا نعيد التّفكير مرّة أخرى في نحونا، ويجعلنا نُجِدُّ العزم على أنْ نوافق ما بين التّركيب والدّلالة، فلا نغلّب هذا على ذاك ولا ذاك على هذا، وإن كان قوله أنّ زيدا لم يحدث لنفسه الموت يجعله جائزا فقط ليجوّز نائب الفاعل، فلماذا لا يُتحدَّث عن النداء؟ فقولنا: يا برق، يا شعر المفروض أنّه ليس منادى لأنّه غير حقيقي ومع ذلك فليس فيه حديث،

[1]. أسرار العربيّة، اِبن الأنباري، ص89.
[2]. المصدر نفسه، ص88،89.

ذلك أنّ وجه هذا وذاك بلاغي، والملاحظ أنّ تعليل "اِبن الأنباري" وغيره من النّحاة ليس بالتّعليل المنطقيّ العقلانيّ المراعي للمعنى ولا لوظيفة الفاعل والمفعول، وإنّما تبريره طال التّركيب فقط، فنظره كان مركّزا على الحركة الإعرابيّة (الضّمّة على المفعول به)، أمّا المعنى فلمْ يكن له عنده أو عند غيره حظّ منه، هذا ويبدو أنّ تعليله كان هروبا منه لعدم وجود ما يُقنع به، فلجأ في تعليل ما ليس يقنع إلى ما ليس مقنعا في الأصلن حيث جعل هو وغيره المفعول به (فضلة- متمّم) نائبَ فاعل (مسند إليه حسب القدماء)، و أمّا اِستعماله لمثال :"مات زيد" ومحاولة اِحتجاجه به مع أنّه يُقرُّ في ثنايا الكلام بأنّه أمر يخالف المعنى ولكن جرت العادة على أنْ يؤخذ كذلك، كلّ ذلك يُلزمنا إعادة النّظر في مثل هذه الأنحاءوالقاعدة تقول: "ما بُني على باطل فهو باطل"، فإذا كان مثال:"مات زيد" باطلا فكيف يكون ما يُبنى عليه؟ إنّه أعمق بطلانا، وما يلاحظ أنّها أنحاء تباعد تركيبها عن دلالتها.

ثمّ إنّنا إذا أخذنا جملتين مثل:" ضَربَ الولدَ" و"ضُرب الولدُ" رأينا أنّهما متشابهتان من حيث المعنى ففي كلتيهما وقع فعل الضّرْب وفي كلتيهما كان المضروب هو الولد، ولكنّ الضّارب للولد ليس معروفا فهو مجهول في كلا المثالين، غير معروف، وعندما يتحدّثون عن الفعل المبني للمجهول يقولون: "إذا كنت تعلم الّذي أحدث الفعل أو قام به ولم يتعلّق غرضك بأنْ تحذف لسبب من الأسباب فإنّك تذكر هذا الفعل وتنسبه إلى من أوجده أو اِتّصف به على الحقيقة وتحدّث بذلك الحدث عن صاحبه دون أنْ تغيّر في صورته الّتي ورد عليها في العربيّة ويسمّى الفعل -حينئذٍ- مبنيّا للمعلوم أو مبنيّا للفاعل نحو: فهم عليّ درسه وخرج محمود من الدّار"[1]، فالبناء للمعلوم وللمجهول حسب التّعريف ليس مرتبطا بكون الفاعل مجهولا أيْ غير معروف

[1]. دروس في التّصريف، محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة صيدا بيروت1995م، ص210.

وإنّما بكونه غير مذكورفقولنا: بُسطت الأرض، فاعلها ليس مجهولا فهو الله سبحانه وإنّما هو هنا غير مذكور، وبما أنّ الفاعل في جملة فعلها مبنيّ للمجهول هو فاعل غير مذكور فهذا يُلزمنا أنْ نعربه ضميرا مستترا تقديره هو، حيث إنّنا نفعل ذلك في جملة "ضَرب الولدَ" الّتي فاعلها غير مذكور حيث تساوت المعطيات في كلتا الجملتين ما عدا فرق في الحركة (الضّمّة) الّتي لوّنت آخر "الولد" وفي الشكل والبناء الّذي تحوّل إلى ضُرب، فالملاحظ أنّ الإشكال هنا في البناء أيْ التّركيب، وليس في المعنى لأنّ المعنى –**تقريبا**– واحد، ففي كلتيهما تمّ الضّرب ووقع على الولد من فاعل غير ظاهر وغير مذكور، ما يجعلنا نقول أنّ تغيّر التّركيب لا يقود دائما إلى تغيّر المعنى.

ثمّ إنّ جملة مثل: دافع دفاعا مستميتا، فإنّ كلمة دفاعا تعرب مفعولا مطلقا، ولكن عندما يبنى الفعل للمجهول: دُوفع دفاعٌ مستميتٌ، يتحوّل إعراب "دفاعٌ" من مفعول مطلق إلى نائب فاعل، وقد تركّز الفكر على أنّ الّذي ينوب عن الفاعل هو المفعول به، فكيف تولّى المفعول المطلق هذه النّيابة وأين ذهبت دلالة المفعول المطلق ووظيفته في الجملة المبنيّة للمجهول؟ وهناك شيء آخر أيضا: الأفعال اللاّزمة الّتي ليس لها مفاعيل مثل: دخل وخرج وجاء، فعند بنائها للمجهول تصبح: دُخِل به وخُرج منه وجيءَ به، وإنْ كان الأمر كما قال ِ"ابن الأنباري" أنّه لابدّ من فاعل لئلاّ يبقى الفعل حديثا عن غير محدّث عنه فإذا حُذف الفاعل ناب عنه المفعول، فهذه الجمل المبنيّة للمجهول – حسب تعريفه– تفتقر للفاعل والمفعول، فكيف يمكن إيجاد تعليل لذلك؟ إنّ مثل هذه الجمل هو الّذي يبيح لنا أنْ نقول بأنّ الفاعل فيها ضمير مستتر؛ وإنْ كان هناك مفعول قد أصابته ضمّة فلا بأس فهو يبقى مفعولا ولكن تغيّرت حركته لتغيّر بناء الجملة وتحوّلها عمّا كانت عليه.

ومن ذلك أيضا أنّ أحكام نائب الفاعل "تختلف عن أحكام المفعول به، فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخّر عن رافعه أي فعله، وعدم جواز حذفه، وأنّه إذا تقدّم

على فعله صار مبتدأ"[1]، فالنحاة بهذه الأحكام جعلوا نائب الفاعل أي المفعول فاعلا حقيقيا، ومن جهة أخرى هناك من يقرّ بأنّ "الفاعل حذف، فصار المفعول به نائب فاعل، ولكنّه بقي مفعولا به على الرّغم من أنّه أخذ صلاحيات الفاعل بل وتقمصّ شخصيّته"[2]، وهو اِعتراف بأنّ نائب الفاعل مفعول به أي أنّ نائب الفاعل ليس من التركيب الإسنادي بل متمّم.

د- متمّمات بدون ركائز إسناديّة:

هناك متمّات نجدها في الجمل تفتقر إلى المسند والمسند إليه الّذي لا يكون في التّركيب الظّاهري، وقد سبق توضيح أحدها والّذي تمثّل في المنادى ومن ذلك أيضا المفعول المطلق الّذي حُذف عامله كقولنا: حمدا، صبرا، شكرا ...

ولكن ما يمكن أن يقال هو أنّ "ما سمّي الإسناد الأساس وأقيم عليه تحديد مصطلح عُمد تكوّن جملا، قد لا يكفي لتحقيق مفهوم الجملة التي يشترط لها تمام الفائدة وحسن السكوت عليها، كما أنّ المعنى قد يتمّ ويحسن السكوت عليه دون تحقّق الإسناد بين عمدتين في الجملة الاِسمية أو بين ركني الجملة الفعلية"[3]، فما نلاحظه في الجمل السابقة إضمار العامل (أحمد، أصبر، أشكر)، وهذا العامل فيه المسند والمسند إليه (الفعل والفاعل)، وقد حُذفا معا وبقي المفعول المطلق (المتمّم)، فالجملة من حيث تركيبها الظّاهريّ لا ترتكز على مسند ومسند إليه وأمّا تركيبها الباطنيّ أي بنيتها العميقة فهي: م + م إليه + متمّم.

---

[1] . النحو الشافي، محمد حسني مغالسة، مؤسسة الرسالة ص151.

[2] . المرجع نفسه، ص نفسها.

[3] . المصطلح النحوي، أحمد عبد العظيم، ص165.

والبنية السّطحيّة هي: - م — م إليه + متمّم = متمّم، والأمر نفسه يقال عن أساليب الإغراء والتحذير والاِختصاص فهي أساليب تتوافر على المفاعيل ذات الأفعال المحذوفة فقط وأفعالها هذه هي عواملها.

وقد قيل إنّ جملة بدون مسند ومسند إليه غير قائمة بذاتها، فكيف "يبرّر النحاة في الأبواب التي سميت فضلات حديثهم عن وجوب ذكر تلك الفضلات في الجملة، وعدم تمام المعنى بدونها وهم الذين خصّوا العمد بوجوب الذّكر، والفضلات بالاِستغناء عنها وعدم ضرورتها لتحقيق معنى الجملة التي تقتضي تمام المعنى وحسن السكوت، ويبرز هذا القصور في تعريف مصطلحي عمدة وفضلة"[1]، ولكنّ حمدا وأخواتها أقامت معنى، وهي قائمة بذاتها بالرّغم من أنّ عاملها محذوف (- م — م إليه) غير ظاهر، ما يعني أنّ المتمّمات قد تكون في حالات كهذه نقاط اِرتكاز، ولا تصبح متمّما في هذه الحالات على أساس أنّ المتمّم يزيد من طول الجملة يمينا ويسارا وهو توسيع لها، وفي هذه الجمل هو نفسه الّذي صنع الجملة مكتفيا بذاته، ما يعني أنّ المتمّمات قد لا تحتاج من حيث الشّكل إلى البؤرة (م + م إليه)، وهذا قد يجرّنا إلى القول أنّ "المعنى" هو الصّانع والنّحو أو البلاغة أو غيرهما هي صناعته، ولابدّ من إيلائه الأهمّيّة القصوى فلولاه لما تمكّنا من اِكتشاف البنى العميقة والسّطحيّة للجمل.

وهذا يقودنا إلى القول بأنّ الجملة قد لا تحتاج إلى مسند ومسند إليه - كما في هذه الحالات— إذا كان المعنى قائما.

هـ– سبب كثرة المتمّمات في اللّغة العربيّة :

إنّ لكثرة المتممات في اللغة العربية أسبابا نذكر منها:

[1] . المصطلح النحوي، أحمد عبد العظيم ، ص167.

* وجود "نمطين للجملة العربية فعلي واِسمي، أمّا القول بوجود بنية واحدة هي الفعلية، فخلاف خصائص العربية وخلاف ما كشفه النحاة في تجليات الاِستعمال من وجود نمطين يحققان أداءات مختلفة"[1]، أي أنّ وجود النمطين يعدّد من العمل اللغوي ويفسح للغة أن تتحرك في الأداء كما تحبّ، بالإضافة فإنّ نمط الجملة الاِسمي فيه نوعان : اِسم +فعل/ واِسم +اِسم.

* كثرة العوامل: أسماء، أفعال، أدوات، أسماء أفعال حيث هي "بنية النظرية اللسانية العربية"[2]، حيث يمكن القول أنّها ظاهرة تختص بها العربية.

*الوظائف التي تؤديها المتممات: تركيبية، دلالية...

* الرغبة في التوضيح، الإبانة والتبيين.

* اِتساع المعاني: الحال، الوصف، التمييز...

* ظاهرة الاِشتغال التي تعمل على تغيير الوظيفة النحوية للكلمة التي تتقدّمها (الإعراب).

* ظاهرة التقديم والتأخير حيث "قضية الرتبة مسألة مركزية في الجملة العربية"[3] لأنّها طريقة لولادة جمل جديدة.

إنّ متممات اللّغة العربية خاضعة لعوامل وهي كثيرة من أسماء وأفعال وأدوات،وهي تابعة إمّا لجمل اِسمية أو فعلية ولذلك فإنّ وجود نمطين أو أكثر من الجمل في اللغة العربية قد أفرز كثيرا من المتممات باِعتبار تعدّد العوامل، في حين في كثير من اللغات الأخرى لا يوجد إلاّ نمط جملي واحد: فاعل+ فعل... فقلّت بذلك العوامل وبالتالي فالمتممات قليلة عندها، وكثرة المتممات تؤكّد وجود النمطين في اللغة العربية خلافا إلى ما يراه أغلب المحدثين في أنّ هناك نمطا واحدا في

[1] . دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد السيد، ص102.

[2] . المرجع نفسه، ص95.

[3] . المرجع نفسه، ص102.

العربية هو نمط الجملة الفعلية وهذه الموجودات اللغوية: "تولد ضربا من الوظائف الدلالية بحكم اِقترانها بقيم معنوية اِقترانا متصلا يكوّن كيانا قائما بذاته متصلا حلقاته"[1]، فهذه قد تكون بعض أسباب كثرة المتممات.

و– الهدف من البنية العميقة والسطحية:

إنّ الهدف من البنية العميقة يتجلّى في معرفة ترتيب الكلمات وموقعها الأصلي في الجملة ومن خلالها تتحدّد أنماط الجمل، كما أنّها تعمل على توضيح العامل ظاهرا كان أومضمرا، بالإضافة إلى أنها توضح غياب عناصر وحضور أخرى محدّدة النمط الأصلي للجملة، إلى جانب توضيح بعض الأمور الخاصة بالبلاغة (أسلوب خبري، إنشائي...)، كما لها علاقة بخاصية الحذف والذكر، أمّا البنية السطحية فإنها تعدِّد من الجمل وتخلق جملا جديدة لتوسّع من النحو والبلاغة.

ز–*بعض النّتائج حول خصائص اللّغة العربيّة :*

تتميّز اللّغة العربيّة بخصائص قد لا تكون في عديد من اللّغات:

1/ فكرة العامل: حيث هو "بنية النظرية اللسانية العربية"[1]،هذه الفكرة الّتي قد لا تكون في غيرها وللعامل شروط تلك الّتي تعود إلى خصائص كلّ معمول فالمفعول لأجله للعلّة والحال للزّمن المرافق للهيئة وهكذا.

---

[1]. دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد السيد، ص21.

2/ النّحو وسيلة المعنى لإبراز المعاني والمعنى مخزن النّحو لتوليد الوظائف والرّتب.

3/ اِختلاف العربية عن غيرها فإنّ "الحاجة إلى المفاهيم التركيبية العربية إنّما أتت من خلال الضوابط النحوية والدلالية المفروضة على التراكيب العربية، والتي تختلف إلى حدّ ما عن الضوابط العالمية"[2]، فتركيب العربية متفرّد بحيث لا يمكن أن يحتويها النحو العالمي.

4/ هناك خاصّيّة يمكن تسميتها بخاصّيّة الاِندماج مثل: ضُرِب وأضربُ فالفعل يحمل في نفسه وفي تركيبه الفاعل وقد يحمل المفعول به مثل: يتعبني، في حين أنّ غيرها فاعله أو مفعوله ضمير أو اِسم ظاهر والفعل والفاعل أو غيره في اِنفصال في التّركيب وفي لغتنا يوجد اِتصال واِندماج(أكلته، دخلنا ...).

5/ تفرّد اللّغة العربيّة بالميزان الصّرفيّ فللفعل كتب واِسم الفاعل كاتب، وزن ولكن ليس للفعل (ecrire) أو اِسم الفاعل(ecrivin) وزن ولا حتى تسمية اِسم الفاعل هذه لعدم وجود الميزان، فقد "كثرت أبنيتها وكان لكثير من تلك الأبنية معان خاصة تحملها في ذاتها من غير أن تسند أو تضاف"[3]، فالكلمات في الفصحى ترتدي الثّوب الّذي تشاء.

6/ ظاهرة الاِشتقاق فاللغة العربية تمتاز "بالطبيعة الاِشتقاقية التي تتميز بها...والتي تمكّن الركن المعجمي من أن يشارك ركنا معجميا آخر ببعض الصفات النحوية والدلالية (اِسم الفاعل=فعلا)، (اِسم الفاعل= اِسما)"[4]، وهذا الاِشتقاق بكلّ أنواعه الذي يبدو جليا في اللغة العربية التي تدعّمها حروف الزيادة والتي تفوق العشرة بعشرين يزيدون عليها، وهي ظاهرة تمنحها التجدد والبقاء والديمومة:

---

[1] . دراسات في اللسانيات، عبد الحميد السيد، ص95.

[2] . نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص229.

[3] . بحوث لغوية، أحمد مطلوب، دار الفكر عمّان ط1/1987م، ص29.

[4] . نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص229.

صفّق... فاء.

فتّح .... تاء.

جهّز.... جيم.

كبّر ... باء.

7/ وجود الحركات التي تعدّ كمميّزات للمعاني ومساهما فعّالا في حركة الاِشتقاق: فَتح، فُتح، مِفتح، مَفتح، وهي خاصية تمنحها التقلب بين المعاني والتجدد أيضا.

8/ تميّزها بمجموعة من الظواهر اللغوية مثل: "ثبات أصوات الحروف فيها"[1]، التعريف والتنكير، الشدة، الإعراب الكامل الذي يتطلع على أحوال أواخر الكلم اِستنادا إلى المعنى (في حين في لغات أخرى الإعراب هو تحديد نوع الكلمة فقط (عناصر التّركيب): c.o.d / sujet/verbe/ coi...، أمّا العربيّة فيتمّ تحديد الفعل وزمنه وعامله وعلاماته وظهورها أو عدمه وسبب ذلك.

9/ ظاهرة التّقديم والتّأخير وعلاقتها بالبلاغة أو كما يسميها المحدثون الرتبة.

10/ تعدّد أنماط الجمل فللجملة العربية نمطان "اِسمي وفعلي، أمّا القول بوجود بنية واحدة هي الفعلية فخلاف خصائص العربية"[2].

11/ تعدّد الصّيغ الصّرفيّة: اِسم فاعل، مفعول، صفة مشبّهة، مبالغة، اِسم تصغير، اِسم منسوب، مصدر صناعي،ميمي، اِسم هيئة، اِسم مرّة... وقد تتوافر جميعا في فعل واحد، "ولكل

---

1 . بحوث لغوية، أحمد مطلوب، ص27.

2 . دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد السيد، ص102.

وزن من تلك الأوزان مزية خاصة به... ولانظنّ أنّ في العالم لغة تعدّدت فيها الصيغ كما تعدّدت في لغتنا"[1]، وهي تعمل على توسيع منافذ اللّغة وتبقيها حيّة تُرزق.

11/كثرة المتمّمات وتشعّب مداخلها.

12/ اِستعصاء اللغة العربية على نظرية "تشومسكي" في أحايين كثيرة حيث "إذا طبقنا الفرضية المعجمية التي وضعها تشومسكي(1970) على المواد العربية تطبيقا صارما فإنّ ذلك سيبيّن بعض الحقائق حول الطبيعة المعجمية للكلمات العربية، تلك الطبيعة التي لا يمكن أن تتفق مع فرضية تشومسكي المعجمية"[2]، فاللغة العربية ذات نظام معجمي متفرّد.

13/دراسة اللغة "من داخلها ومقارنتها باللغات القديمة يوضّح قدم العربية وعراقتها"[3]، فهي من أقدم لغات العالم.

14/ اللغة العربية ليست "لغة إلصاقية أو معتمدة على النحت كغيرها من اللغات، وإنّما تقوم على الاِشتقاق"[4]، وهو الذي يبقيها على قيد الحياة حتى اليوم، فكم من اللغات التي ماتت وإندثرت.

15/ إنّ "قدم العربية وتواصلها خلال قرون طويلة واِحتفاضها بالقواعد والأصول العامة من أوّل خصائصها"[5]، فهي لغة حافظت على أصالتها ووجودها في اِحترامها لقوانينها.

---

[1] . بحوث لغوية، أحمد مطلوب، ص30.

[2] . نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص229.

[3] . بحوث لغوية، أحمد مطلوب، ص24.

[4] . بحوث لغوية، أحمد مطلوب، ص29.

[5] . المر جع نفسه، ص26.

16/كما أنّ "بينَ خصائص اللغة العربية وخصائص العرب أنفسهم وشيجة ونسبا"[1]، فهي جزء من وجودهم وتكوينهم إذ تعبّر عن حياتهم العقلية والنفسية والاِجتماعية، فهي مرآتهم يرون فيها أنفسهم.

والواقع أنّ بغية "الوصول إلى وصف للعربية يحقق الأصالة والمعاصرة يجب أن ينطلق من القدر المشترك بين القديم والحديث، وفي إطار يأتلف من أكثر من منهج من المناهج الحديثة، لأنّ النموذج العربي اِحتفظ بالتنوع في منطلقاته، فبنيته تقوم على ضوابط وأصول نحوية وغير نحوية تحقق نموذج الشمولية والتجدد"[2]، فمنهج واحد ليس قادرا ولا كافيا لوصف العربية نظرا لتشعبها وخصوصيتها، وحيازتها على التنوع يعني تفرّدها لأنّها لا تعتمد على النحو فقط فالدلالة والبلاغة والصرف وباقي علوم العربية مساعدات أخرى لوصفها لأنّها لغة اِشتقاقية.

الخاتمـــة

بالرغم من كلّ شيء فإنّ المتمّمات لم تحظ بحظّها من العناية والاِهتمام كما ينبغي ويجب من قبل الدّارسين والباحثين، وقد يكون السّبب لأنّها ماتزال معدودة في حساب الفضلات والزّوائد على المسند والمسند اللذين يكوّنان نواة الجملة، ولو أنّ النّحاة تعمّقوا ويتعمّقون في دراستها لكان الأمر مختلفا ذلك أنّها مصدر هامّ لتوسيع أطراف الجملة الأساسيّة.

[1] . المر جع نفسه، ص نفسها.

[2] . نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ، ص103.

والواقع أنّها لم ترق بعد سلّم النّظريّات النّحويّة الحديثة ومازالت حبيسة أدراج النّحو التّقليديّ، بالإضافة إلى ذلك حيث ما زال مصطلح جملة دلاليا غامضا وغير واضح بما فيه الكفاية ، ويمكن القول أنّه ما عاد صالحا للتمييز والتفريق بين مصطلح عمدة مصطلح فضلة، وإذا كان الأمر كذلك فلابدّ إذن من إعادة النظر في بعض هذا من جديد.

لقد عالج هذا البحث بنية المتمّم في التركيب اللغوي في ضوء المنهج الوصفي، حيث يتمّ التعرّض إلى هذا المكوّن اللغوي عند نحاتنا القدامى، وطريقة معالجتهم له، ليسلّط بعض الضوء عليه في بعض الدراسات الطفيفة الخاصة بالنظرية التوليدية التحويلية.

وتقتضي منهجية البحث الإشارة إلى بعض الملاحظات التي كشف عنها البحث:

– إنّ المتمّمات شقّ هامّ في الدراسة اللّغويّة لا يمكن الإستغناء عنها، ومن الأفضل التّخلّي عن مصطلح "فضلة" وتعويضه بمصطلح "متمّم" حتّى لا يتبادر إلى الذّهن أنّ الفضلة ما فضل وتبقّى، لا ما كان له فضل وفضائل فهي ركن لغوي يعمل على تحديد معنى التركيب العربي، فهي بعكس ما يراها بعض النحاة من أنّها مجرّد زوائد يمكن الإستغناء عنها، فلولاها لما كان هناك توسّع ومعاني إضافية وبلاغة، فهذا الإستغناء معناه أنّ المسند والمسند إليه كاف وجودهما لإحداث معنى يحسن السكوت عليه، ولا يعني الإستغناء التّام عنها، لأنّها عنصر ضروري من حيث إنّها تطيل الجملة يمينا ويسارا.

– أنّه لا بدّ من إعادة النظر في مجموعة من المفاهيم منها: عمدة، إسناد، فضلة، جملة.

– إذا صنع الإسناد جملة فإنّ المتمّم يصنع كلاما لما يضيفه من معان، والكلام أعمّ من مفهوم الجملة ويكون ذلك بإضافة المتمّمات.

- أنّها كثيرة العدد، وقد يعود هذا إلى مجموعة من العوامل منها: كثرة العوامل، وجود نمطين من الجمل، الرتبة، الوظائف التي تؤديها.

- أنّ لها وظائف في التركيب، البلاغة، فهي ذات وظائف نحوية: حال ، تمييز، مفعول به... ووظائف بلاغية عندما تدخل عليها قواعد التحويل.

- أنّ منها ما هي قابلة للحذف، وفي الحذف خصائص جمالية وبلاغية جمّة، كما أنّ لكلّ منها عوامل وعواملها متعدّدة: أفعال، أسماء، أسماء أفعال...

- أنّ خاصية الحذف من قواعد التحويل، لكنها تكشف عن البنية العميقة لمكونات الجملة، وانّ هذه الخاصية تحدّد المكان الأصلي لكلّ عنصر في بنيته العميقة.

- أنها ذات أهمية كبيرة، فقد تتواجد في جملة دون اِعتمادها على المسند والمسند إليه، فتكون هي موجودة في الجملة ولا وجود للمسند والمسند إليه، ما يعني أهميتها.

- أنّ أصل رتبتها أن تكون متأخرة وتلك هي مرتبتها في البنية العميقة ثابتة لا تتغيّر تأتي بعد المسند والمسند إليه، أمّا مرتبتها في البنية السطحية فقد تتغيّر بتدخل عناصر التحويل.

- أنّ الرتبة باب هامّ حيث نالت اِهتمام قدماء النحويين، كما اِستحوذت على تفكير التحويليين لأنّها تساعدهم على توليد الجمل.

- أنّ منها ما لا يقبل التقديم والتّأخير.

- أنّ لها بنيتين بنية عميقة وبنية سطحية، ومنها ما لها جمل تحويلية، ومنها ما ليس لها؛ وهذا حسب طبيعة كلّ متمّم.

– يعمل كلّ من التقديم والتأخير والحذف على توليد جمل جديدة خاصة بالمتمّمات حيث تزيد من عدد الجمل التحويلية، وإنّ له أثرا في تغيير القيم الدلالية للتركيب اللغوي، وإن لم تتغيّر الوظائف النحوية (الإعراب) إلاّ في باب الاِشتغال، وهي عملية تحتاج إلى خبرة وحسن تصرّف و إعمال فكر كي لا تختلّ الدلالة، مع الحفاظ على الصحة النحو والدلالة معا وهذا من أهمّ خصائص عناصر التحويل، إذ لابدّ من إنتاج تركيب نحوي صحيح للوصول إلى تركيب دلالي صحيح لكنّه تركيب دلالي مختلف عمّا سبق وإلاّ فلا فائدة بلاغية في التقديم والتأخير الذي يغيّر المباني والمعاني.

–أنّ باب الاِشتغال باب يلحق بباب التقديم والتأخير، وهو طريقة في التقديم والتأخير ولكنه يختلف عنه في كون أنّ عناصر هذا الأخير لا يتغيّر إعرابها، أمّا الاِشتغال فيتغيّر فيه إعراب المقدّم، فهو يؤثّر في وظيفة الكلمة بتغيير إعرابها عند تغيير موقعها.

– أنّ هناك فرقا بين الحذف والتقدير؛ فالحذف قاعدة تحويلية، والتقدير عملية عمقية داخلية نتعرّف من خلالها على المعنى الأصلي للتركيب اللغوي.

– أنّ تحديد البنية العميقة للمتمّمات يكشف عن بعض الحقائق في غياب أو ظهور بعض العناصر المتعلقة بالمتمّمات، كما يحدّد أصلها (المفعول معه، تركيبة الحال في البنية العميقة...).

– أنْ لا حياة للنحو بلا بلاغة والعكس صحيح، وقواعد التحويل تثبت ذلك.

– عند دراسة بعض المتممات، وجد البحث أنّ المحدثين قد تفرّقوا في دراستها، فكلّ فئة تتبع منهجا، فجاءت دراساتهم مشتتة.

– ما لوحظ أنّ دراسة القدماء للغة كان من أجل جمع اللغة وسنّ القوانين لحفظها من اللحن واللغو والفساد والضياع، أمّا المحدثون فيدرسونها لجعلها صالحة للتعليم خاصة.

– أنّ اللغة العربية لغة متفرّدة ومتميزة بما لها من خصائص، وأنّ كثرة المتمات واحدة منها، ولهذا فليس عليها أن تخضع لنظريات قد تزيد الغموض إبهاما، ولا بدّ من صوغ نظرية تناسب هذا التفرّد والتميّز .

قائمة المصادر والمراجع.

* القرآن الكريم برواية ورش.

1/ اِبن يعيش النحوي، عبد الإله نبهان، منشورات اِتحاد الكتاب العرب1997م.

2/ إحياء النحو، اِبراهيم مصطفى القاهرة ط1992/2م.

3/ الإرشاد إلى علم الإعراب، القرشي الكيشي، تحقيق عبدالله علي الحسيني البركاتي ومحمد سالم العميري مكة 1987م.

4/ اِرتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة ط2/1988م.

5/ أسرار البلاغة، الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية بيروت ط1/1998م.

6/ الأسلوب والنحو، محمد عبد الله جبر، دار الدعوة الإِسكندرية ط1/1988م.

7/ الأصول، اِبن سرّاج، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، اللجنة الوطنية العراق مؤسسة الرسالة بيروت 1982م.

8/ الأصول الوافية، محمود العالم المنزلي، مطبعة التقدم العلمية مصر ط1/1323هـ.

9/ الإعراب الميسّر، محمّد أبو العبّاس، دار الطلائع 1996م.

10/ الألسنيّة التّوليديّة والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ميشال زكريّا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ط2/ 1986م.

11/ الإنصاف في مسائل الخلاف، اِبن الأنباري، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة ط1/ 2002م.

12/ أوضح المسالك إلى ألفية اِبن مالك، اِبن هشام الأنصاري، تأليف محي الدّين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت.

13/ بحوث لغوية، أحمد مطلوب، دار الفكر عمّان ط1/1987م.

14/ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق حسن الهنداوي، دار القلم دمشق.

15/ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ السعودية.

16/ التّوابع في الجملة العربيّة، محمّدحماسة عبد اللّطيف، مكتبة الزّهراء القاهرة 1991م.

17/ جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، تحقيق عبد المنعم خليل اِبراهيم، دارالكتب العلمية بيروت لبنان ط1/ 2000م.

18/ الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية لبنان ط1/1992م.

19/ الخصائص، اِبن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

20/ دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد مصطفى السيّد، دارالحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن ط1/ 2004م.

21/ دروس في التّصريف، محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة صيدا بيروت 1995م.

22/ دلائل الإعجاز، الجرجاني، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ط5/ 2004م.

23/ دلالات التركيب دراسات بلاغية، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة القاهرة ط1987/2م.

24/ دليل السالك إلى ألفية اِبن مالك، عبد الله فوزان، دار المسلم ط1998/1م.

25/ شرح اِبن عقيل على ألفية اِبن مالك، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة ط20/ 1980م.

26/شرح شذور الذهب، الجوجري، تحقيق نواف جزاء الحارثي مكتبة الملك فهد الوطنية ط1/ 2004م.

27/ شرح المفصل، اِبن يعيش، المجلس الأعلى للأزهر(مشيخة الأزهر)، إدارة الطباعة المنيرية.

28/ شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي المجاشعي، تحقيق حنا جميل حداد، مكتبة المنار الأردن ط1/1985م.

29/ شرح الدروس في النحو، اِبن الدهان، تحقيق اِبراهيم محمد الإدكاوي، مطبعة الأمانة القاهرة ط1/1991م.

30/ العين، الخليل الفراهيدي، مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (سلسلة المعاجم والفهارس).

31/ في نحو اللّغة وتراكيبها منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة عالم المعرفة جدّة ط1/1984.

32/ قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط1/ 1988م.

33/ قطر الندى وبلّ الصدى، اِبن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة مصر ط11/ 1963م.

34/ قواعد توليدية تحويلية للّغة العربيّة، محمّد علي الخولي، دار الفلاح للنّشر والتّوزيع الأردن ط1/1999م.

35/ الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة ط3/ 1988م.

36/ لسان العرب، اِبن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف القاهرة.

37/ اللسانيات النشأة والتطوّر، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية الجامعة الجزائر ط2/ 2005م.

38/اللسانيات واللّغة العربية، عبد القادرالفاسي الفهري، دار توبقال الدار البيضاء 1985م.

39/ اللّغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة مصر 1994م.

40/ اللّمع في العربية، اِبن جنّي، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر عمان 1988م.

41/ مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1999م.

42/محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،بوقرة نعمان، منشورات جامعة باجي مختار عنابة 2006م.

43/ المحلّى في وجوه النصب، اِبن شقير، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة دار الأمل بيروت ط1/ 1987م.

44/ المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع 1990م.

44/ معاني النحو، فاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب القاهرة.

45/ معجم مقاييس اللغة، اِبن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشروالتوزيع 1986م.

46/ معيار العلم في فنّ المنطق، الغزالي، دار الأندلس بيروت.

47/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، اِبن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح عبد اللطيف محمّد الخطيب، السلسلة التراثية(21)2000م.

48/ المفصّل في النحو، الزمخشري، قام بطبعه محمّد الشيرازي الملقب بملك الكتاب.

49/ المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، تحقيق كاظم بحر مرجان، دار الرّشيد للنّشرالعراق 1972م .

50/ المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة ط2/ 1979م.

51/ مقدمة في النحو، خلف الأحمر، تحقيق عز التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ط3/1961م.

52/ الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة فؤاد كامل وجلال العشري عبد الرشيد الصادق، بيروت لبنان.

53/ نتائج الفكر، السهيلي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية بيروت ط1/ 1992م.

54/ النحو الشافي، محمد حسني مغالسة، مؤسسة الرسالة.

55/ النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت لبنان ط2. 1986م.

56/ النحو العصري، سليمان فيّاض، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

57/ نحو اللغة العربية، عادل خلف، مكتبة الآداب القاهرة 1994م.

58/ نحو اللغة العربية، محمّد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيْدا بيروت ط1997/2م.

59/ النحو المنهجي، محمد برانق، مطبعة لجنة البيان العربي.

60/ نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر، دار طلاس ط1/ 1987م.

61/ النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف مصر.

62/همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السّيوطي،تحقيق أحمد شمس الدّين،دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ط3/1998م.

المجـــلات .

1/ وسائل الفئة في العوامل المئة للعيني، تحقيق محمود محمد العامودي، مجلة الجامعة الإسلامية غزة المجلد 05 العدد الثاني يونيو 1997م.

فهـرس الموضوعات.

ملخص

موضوع الرسالة يدور حول المتمم في اللغة العربية، وهو المسمى عند نحاتنا العرب القدامى بالفضلة، وعند المحدثين بالمكمل أو المتمم أو الفضلة، وهناك فرق متباين بين هاته المصطلحات.

ولقد اِهتم القدماء والمحدثون لأهميته في التركيب اللغوي وفي بناء الجملة العربية ، فعرفوا كل واحد من المتممات وقسموها إلى أقسام ووضحوا أحكامها.

وقد يعطي التطبيق للنظرية التوليدية التحويلية عليها نتائج كثيرة ومهمة منها توضيح أصل المتمم ورتبته في البنية العميقة وأنواع الجمل التحويلية التي تولدت.لذا فالمتمم كدرس نحوي يحتاج إلى الجمع بين الدراسات القديمة والحديثة ليكتمل نموه.

الكلمات المفتاحية:

المتمم؛ المكمل؛ النحو؛ العامل؛ التوليد؛ التحويل؛ الفضلة؛ العمدة؛

الإسناد؛ البنية العميقة.

نوقشت يوم 21 أبريل 2014